شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية الحجازية
العدد (١٣) ١٥/١١/٢٠٠٣



- تقرير: النظام القضائي تحت المجهر
- مشكلاتنا وصناعة الخارج الوهمي
- الحوار: من الأيديولوجيا الى السياسة
- سباق بين إصلاح النظام وانهيار الدولة
- المجتمع المدني شرط المنجز الديمقراطي
- الإقتصاد السعودي وخطر الإنهيار

تزامن العنف والإصلاح في السعودية





إنفجار المحيّا: الحكومة أمام الخيارات المتوازنة



الشيخ أحمد زكي يماني

المخاطر القادمة أشدّ سوءاً

في هذا العدد

الدولة المستقيلة	١
بعد انفجار المحيا: الحكومة أمام الخيارات المتوازنة	٢
تزامن العنف والإصلاح في السعودية	٤
في غيّهم يعمهون	٥
الحوار الوطني: من الإيديولوجيا الى السياسة	٦
كيف نقرأ مشكلاتنا؟: صناعة الخارج الوهمي	٨
المجتمع المدني.. شرط المنجز الديمقراطي	١٠
إغتصاب الوعي: صناعة الخصم والزعيم والهزيمة	١٣
سباق بين إصلاح النظام وانهيار الدولة	١٤
حين لا يكون عنف الدولة مفيداً	١٥
الإقتصاد السعودي ورؤية من الداخل	١٦
الإقتصاد السعودي: توقعات عالية وخطر إنهيار	١٩
تقرير غربي: النظام القضائي السعودي تحت المجهر	٢٠
المملكة العربية الوهابية.. أم السعودية؟	٢٨
اليماني: المخاطر القادمة أشدّ خطورة	٢٩
هل يخسر الليبراليون الجمهور بعد ان خسروا النظام؟	٣٠
مشاكل المملكة: إنذار واضح لما يحدث في المستقبل	٣٤
أيها الأمراء المهووسون: ماذا أنتم فاعلون؟	٤٠

الدولة المستقيلة

قوامية الدول تكمن في قدرتها على الايفاء بحاجات الرعايا وإرساء نظام يدير شؤون الحياة المختلفة، ويتحقق فيه الاستقرار والأمن والرفاه. في مقابل ذلك، يحوز رئيس الدولة على ما وصف في تراث الفكر السياسي الاسلامي بصفقة اليد وثمرة القلب من الرعية. فالبيعة هنا مشروطة بقوامية الدولة، إذ لا يمكن تصوّر بيعة لحاكم يذيق المحكوم مرارة العيش، إذ أن شرط البيعة مفقود وهو القوامية. وإذا كانت بيعة الحاكم تسبق قواميته من حيث الزمن فإننا هنا لا نتعامل مع دول ديمقراطية بل مع دول قائمة على أساس توارث الحكم، فالبيعة هنا تكون مع الدولة أولاً ثم مع الحاكم تبعاً.

هناك من أولياء الأمر من يقدّمون البيعة على القوامية، إذ أن الحاكم يكون في فعله معذوراً أمام رعيته فيما لا معذورية فيه للرعية من التنصل من البيعة، وإن أسرف الحاكم في تنكيله برعيته، وجلد ظهورهم، وأذاقهم صنوف الحرمان..أليس هذا ما يخبرنا به بعض كتّاب القصر من السابقين. غير أن العبرة تكمن في النتائج وما نجمت عنه من كوارث في المجتمعات التي خضعت لولاة مستبدين، ألهتهم شهواتهم وأهواؤهم عما فيه صلاح رعيتهم ورغيد عيشها. فقد ورثت المجتمعات الاسلامية على مر التاريخ ذلاً يعقبه الاخفاق والهزائم المتكررة، وورث حكامنا تجارب الاستبداد والأثرة بالحكم، حتى فقدت الدولة معناها الحقيقي، فارتهنت بالكامل لرغبة الحاكم وإرادته في تسيير دفة البلاد والعباد.

إن الدولة التي ورثناها هي صورة طبقة الأصل لنموذج الدولة المخطوفة التي تعبّر عن إرادة فئة وليست إرادة الأمة، وعن مصالح مجموعة وليس الجميع..إنها دولة لا مسؤولة، لأن الطبقة الحاكمة فيها ترى بأن ما تقوم به إحساناً وليس واجباً، فإذا وهبت فإنما تهب مما تملك وإذا حرمت فليس عليها حساب. هذا هو الاساس الذي نشأت عليه الدولة في تاريخنا القديم والحديث، وإنغرس في وعي وأذهان المحكومين، فكل من يلوذ بها يحمل بداخله شعور الضعة والمسكنة لأنه يلوذ بمن بيده الخير وهو على كل شيء قدير!! هذا ما أشاعته الطبقة الحاكمة بين الرعية، وهذا ما يجب أن يترجمه سلوكها مع أهل الحكم.

في زمن الرخاء كانت الدولة تمنح العطايا وتقوم بما تعتقده شراء الذمم، فكانت ترى بأنها الواهب والمتفضل والمنّان على الناس، وكل ذلك قد حقق لها هيمنة على المجال العام، حيث كانت تمسك بمصادر الثروة وصناديق المال فتغدق على من تشاء لا لأن ذلك جزءا من وظائف مقررة عليها، وواجباً يجب عليها الاضطلاع به بل لأن ذلك يمنحها المزيد من الهيمنة والسيطرة على من تسود. ولذلك، ليس غريباً بأن يتحدث بعض الكبار عن عطايا(هم) وهبات(هم) وإنجازات(هم) في ميادين التعليم والصحة والعمران والتنمية..فهم قد فعلوا كل تلك المعجزات من مدخرات قد ورثوها عن أسلافهم..

هذا كان حالهم فيما مضى من الايام، أما الآن وقد تبدّلت أحوال البلاد، فإن الحكام بقوا متمسكين بعقيدتهم في الحكم، إذ مازالوا مفتونين بنزعة الملك المطلق. إنهم وجدوا أنفسهم أمام مفترق طرق ويستبد بهم التردد في سلوك أي منها، من أجل الابقاء على الهيمنة المصاحبة للهبات والمنح..ولكن التاريخ لا يعود للوراء، فأزمات البلاد الراهنة قد ذهبت بأمجاد الطفرة، أضف الى ذلك أن أغلبية السكان هم من مواليد ما بعد الطفرة، فهم لم يتعرفوا على الدولة سوى من خلال إخفاقاتها المتتالية، ولم يحصدوا من سياساتها سوى الريح والألم والأمل المقتول.

هذه الدولة تعيش حالياً أزمة أخرى أشد خطورة وتأكل من قواميتها أولاً وأخيراً، فهي تكاد تختفي من ميادين المجد القديمة، فلا هي قادرة على وضع حلول لمشكلات في التعليم، والصحة، والتوظيف، والسكن والخدمات العامة ومشاريع التنمية الشاملة..حتى بلغ اليأس مداه بحيث لم يعد الناس يرجون منها الخلاص لمشكلاتهم. وأكثر من ذلك، أن الدولة تكاد من فرط عجزها أن تبوح جهراً للرعية بأنها لا تملك حلولاً لمشكلاتهم، وكأن القائمين عليها يخبرون عن وصية مودّع لا رجاء في شفائه.

دولاب الأزمات يدور والدولة تتعثر في سيرها، وتتخلى تدريجياً عن مسؤولياتها..وزاد العنف في الطنبور وتراً جديداً حين راحت الدولة تلهو بمحاربة جماعات العنف تاركة وراءها الواجبات الكبرى في إدارة مجتمع يضج بهمومه وآلامه، وإصراراً على السير نحو الاستقالة التامة، وإطفاء لغضب (الأخ الأكبر) الذي فرض عليها أن تحارب ظاهرة الارهاب وتهمل جذورها في الداخل.. تناست شبابها وهم يتدافعون بملفاتهم على أبواب مكاتب العمل والمؤسسات الخاصة والعامة بحثاً عن وظائف..وتناست آلاف المحرومين من مقاعد في الجامعات، وأهملت المستشفيات، والمراكز الصحية والخدمات العامة المتصلة بحياة المواطن اليومية، وأوقفت مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفوق ذلك كله عطّلت مسار الاصلاح السياسي الشامل، الذي أصبح نافذة الأمل الوحيدة لدى المواطنين كيما يمر منها الهواء النقي..

كل ذلك ينبّه الى ما حذّر منه العلامة ابن خلدون حين تصل الدولة الى مرحلة الشيخوخة، حيث تفقد فيها ـ الدولة ـ القدرة على الحركة، ويستشري فيها الفساد، ويحتدم الصراع على السلطة داخل البيت الحاكم، ويكثر الطامعون في السلطة ممن هم خارجها، ويزداد عدد الناقمين والخارجين عليها، ويشيع المكر والخداع بين البطانة، وتجهر العامة بمخالفة القوانين، وتتراخى فيه الأواصر بين الحاكم والمحكومين، واخيراً يرون

بعد إنفجارات المحيا

الحكومة أمام الخيارات المتوازية

مرة أخرى تنجح الجماعات الارهابية في اختراق النظام الأمني الداخلي من خلال تنفيذ سلسلة إنفجارات متزامنة هزّت العاصمة الرياض في الثامن من نوفمبر وحصدت أرواح عدد من الابرياء القاطنين في مجمع المحيا السكني بالقرب من وادي اللبن. وبالرغم من تحذيرات أجهزة الاستخبارات الأميركية والاوروبية بأن الجماعات الارهابية إنتقلت من مرحلة التخطيط الى التنفيذ وأنها في طريقها الى الهدف، الا أن تلك التحذيرات لم تحل دون وصول السيارات الثلاث المفخخة الى الموقع المستهدف، الامر الذي كشف مجدداً ضعف البنية الأمنية في السعودية. إن التبرير المتداول حول المساحة الشاسعة للمملكة والتي تسمح بتهريب السلاح وتنفيذ عمليات ضخمة كالتي جرت في الثاني عشر من مايو والثامن من نوفمبر لم يقنع كثيراً من السكان المحليين والاجانب، فهذه المساحة ثابتة طيلة عمر الدولة السعودية وأن وجود ثغرات أمنية في جدار الدولة ليس طارئاً، فلماذا الآن باتت هذه المساحة الشاسعة مشكلة؟

إن العملية الانتحارية الاخيرة تأتي بعد خمسة شهور على عملية مماثلة وقعت في العاصمة الرياض، وما تلاها من حوادث عنف متفرقة في أجزاء مختلفة من المملكة..هذه العمليات المتوالية ساهمت في تصعيد الاوضاع الأمنية الداخلية، ونقلت الدولة والمجتمع وعلى نحو سريع الى مرحلة شديدة الحراجة والخطورة في ظل إستمرار تدهور الأحوال الاقتصادية والاجتماعية. إن المؤشرات الحالية تفيد بأن هناك عمليات عديدة قد تم التخطيط لها وبعضها قد جرى إحباطه بسبب أخطاء فنية وقعت فيها جماعات العنف، فيما تحقق الأخيرة إختراقاً كاسحاً داخل أجهزة الأمن. إن الخطر المتعاظم الذي تشكله جماعات العنف حالياً دفعت الحكومة الى تجنيد المؤسسة الدينية وإحباط تأثيرات خطاب العنف على الشارع المحلي، حيث بدأت وسائل الاعلام المحلية بحملة توجيهية مضادة تبتغي إشاعة مناخ عدائي ضد الجماعات الارهابية وفي نفس الوقت تحقيق غرض وقائي يمنع إنضمام أفراد جدد الى هذه الجماعات. ولكن الشكوك مازالت قائمة حول قدرة الحكومة في القضاء على بؤر العنف كونها مازالت تعتمد منهج الاصطدام المباشر مع الاعضاء المنخرطين في شبكات العنف.

بكلام آخر، إن إستمرار حوادث العنف بوتائر متصاعدة يثبت بأن الحكومة لا يمكنها السير في تبني الخيار الأمني منفرداً في القضاء على العنف ومصادره والجماعات المتورطة فيه.

والسبب ببساطة، أن الحكومة فقدت ثقة المجتمع ولم تعد تحظى بقاعدة شعبية ودعم صلب من قبل السكان، فالاحتقانات الداخلية لا تسمح بصناعة إجماع وطني ولا خلق إصطفاف شعبي خلف الدولة. ومن أجل أن تكسب الحكومة تعاطفاً داخلياً وتأييداً شعبياً، لابد ـ كما يرى البعض ـ أن تدرج الخيار الأمني ضمن إستراتيجية إصلاحية شاملة وعاجلة، والتشديد هنا على فتح أفق الأصلاح السياسي من أجل إشراك السكان المحليين في مواجهة العنف، وإجهاض مبرراته، فهنا ستدخل الدولة والمجتمع معاً في مواجهة مع

لا يمكن للحكومة السير في الخيار الأمني دون استراتيجية اصلاحية شاملة وعاجلة

جماعات العنف، والتي يمكن عزلها وإحباط مخططها من خلال ازالة الاحتقانات الداخلية وإعادة بناء الثقة بين المجتمع والدولة، بحيث يمكن أن يشكل المجتمع أكبر قوة قادرة على القضاء على مصادر التوتر، وتالياً تحييد جماعات العنف.

في الوقت الراهن، يتمترس المجتمع في جبهة محايدة، وأفراده غالباً ما يلتزمون موقف المتفرج، لا يعنيهم من يخسر أو يكسب هذه المعركة، بل هناك من يتمنى أن يقضي الخصمان على بعضهما. فالنظرة العامة لدى المجتمع إزاء الدولة وخصمها الحالي لا تكاد تختلف، فكلاهما يمثلان مصدر شقاء المجتمع، ولذلك فإن الحرب بينهما لا تعني له شيئاً كثيراً. ومؤسف القول، أن الدولة وبعد إقحام المجتمع في معركة الأمن لم تقدّم ما فيه إشارات مطمئنة الى قيامها بإجراءات كفيلة بإعادة بناء الثقة، حيث مازالت مبادراتها المتلكئة في الاصلاح السياسي تصدر عن شكوك وهواجس في مجتمع تريد منه أن يعينها على محاربة خصمها.

كان بإمكان الدولة أن تعيد تقييم الدور المركزي الذي يمكن للمجتمع أن يضطلع به في مواجهة مشكلات الداخل، بوصفه ـ أي المجتمع ـ يمثل الرصيد الاستراتيجي البشري القادر على مواجهة التحديات والمخاطر المحيقة بالدولة والمجتمع، ولكن تفعيل دور المجتمع يتوقف على ما تقدّمه الدولة، فمازال المواطنون ينتظرون مبادرة وطنية اصلاحية شاملة وفورية من قبل الدولة كيما يقرروا الدخول الى المعركة ضد العنف. وهذا يعني أن الاصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بعديها الشامل والفوري كفيلة بكسر تيار العنف، ودون ذلك فستبقى المعركة بين طرفين: الحكومة والجماعات الارهابية، وهذا سيجعل منها معركة طويلة الأجل، وقد يؤدي ذلك الى استنزاف قدرة الدولة على إخماد بؤر العنف، فيما قد ينقلب المجتمع في لحظة ما على الدولة حين تفقد الاخيرة كفاءة ادارة المشكلات الراهنة.

وهناك سؤال مركزي: هل أن حوادث العنف ستدفع بإتجاه الاسراع نحو الاصلاح السياسي أم أنها ستحبطه أو تؤجله لجهة تعزيز الخيار الأمني؟

يعتقد البعض بأن الحوادث الارهابية ستقرّب أجل الاصلاح السياسي وذلك للأسباب التالية:

أولاً: لأن الحكومة السعودية لم تحقق حتى الآن إنجازاً أمنياً ملحوظاً، وأن الاسترسال في سياسة مواجهة العنف بالعنف سيحيل السعودية الى دولة بوليسية، بحيث تكثر التدابير الأمنية الصارمة وتوضع نقاط التفتيش على طول الطرق السريعة، وعلى المنافذ الاستراتيجية المهمة، وستتزايد حالات الاعتقال، وتتكثف المداهمات الامنية للمنازل، وهذا من شأنه إشاعة مناخ توتر داخلي، وبالتالي إنتظار المزيد من التصعيد في الوضع الداخلي بعد أن تتحول البلاد الى ساحة

حرب مفتوحة بين الحكومة وجماعات الارهاب. نذكر هنا بأن تذمراً واسعاً وسط عوائل المعتقلين في سجن الحائر وسجون أخرى داخل المملكة إزاء ظروف ومدد اعتقال أبنائهم، فكثير من العوائل أبلغت بأن أبناءها سيطلق صراحهم في شهر شعبان الماضي الا أنهم مازالوا قابعين داخل معتقلاتهم.

وثانيا، إن تكثيف التدابير الأمنية سيؤدي الى تأزيم الوضع الداخلي، الذي يحمل بداخله عناصر تفجر هائلة بسبب أزمات إقتصادية وسياسية واجتماعية. وهذا في الواقع سيؤدي الى عزل السلطة وليس الجماعات الارهابية وفي ذلك مقتل السلطة، فقد عبّر كثيرون عن استيائهم من الاجراءات الأمنية الصارمة التي إتبعتها وزارة الداخلية مع المواطنين، حيث يتم إيقاف سائقي السيارات في الشوارع العامة ويتم إنزال الركاب بطريقة إستفزازية، وإخضاعهم لعملية تفتيش دقيقة وصارمة، إن تدابير كهذه من شأنها خلق توترات داخلية واسعة النطاق، وهذا ما بدأ يطفح على السطح بعد التفجيرات الأخيرة.

ثالثاً: هناك البعد الاقتصادي، فوجود تدابير أمنية مشددة في تواصل مع العمليات الارهابية من شأنه أن يحرم الدولة من فرص إستثمارية هي اليوم في مسيس الحاجة اليها، من أجل تخفيف بعض الاعباء الاقتصادية المتنامية على كاهل الدولة. فالبيانات الصادرة عن حكومات الولايات المتحدة وأوروبا الى رعاياها والبعثات الدبلوماسية في السعودية بإتخاذ أقصى تدابير الحيطة والحذر تحسباً لأعمال إرهابية وشيكة يحدث دوياً في المجتمع الاقتصادي الدولي، ومراكز القرار الاقتصادي في الشركات العالمية..

لهذه الاسباب مجتمعة، يميل أصحاب هذا الرأي الى الاعتقاد بأن الحكومة تجد نفسها حالياً أمام مواجهة مباشرة مع خيار الاصلاح السياسي الشامل والفوري من أجل درء المزيد من التدهور الأمني في الداخل، الأمر الذي قد يسوقها ـ حال قررت المضي في تجاهل المطلب الاصلاحي ـ الى عزلة شبه تامة محلياً ودولياً. فالمجتمع يتكبد حالياً خسائر فادحة نتيجة إصرار الدولة على الاستعمال المفرط للخيار الأمني، وأن إخضاع المجتمع بالكامل الى عمليات تفتيش صارمة لا يمكن أن يبررها سوى وجود ما يوازيها من إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية.

هناك رأي آخر يقول بأن الدولة ستواصل سيرها الحثيث نحو توسيع إطار عملياتها الأمنية لأنها تجد نفسها في تحدي مع مجموعات تهدد إستقرار الدولة ومصيرها. فالعمليات الإرهابية تمثل خطراً محدقاً بالسلطة أولاً وأخيراً وأن زوال الخطر يكمن في الاصطدام المباشر بجماعات العنف من أجل إعادة بناء هيبة الدولة المحطمة.

ويزيد أصحاب هذا الرأي بأن إقدام الدولة على الاعلان عن برنامج إصلاحي جديد قد يفسّر على أنه تنازل وعلامة ضعف، وهو ما لا تريد الحكومة إظهاره أمام القوى الاجتماعية والسياسية في الداخل، وبخاصة التيار الاصلاحي العريض في المملكة الذي أصابه الاحباط من جراء الخطوات الاصلاحية المرتبكة



بلا إصلاح: المزيد من العنف

المعلن عنها مؤخراً. يضاف الى ذلك، أن الحكومة تشعر بأن العنف والاصلاح السياسي تحديان يهددان استقرار الدولة، وبالتالي فهي تتعامل معهما بمنهجية شبه موحدة، فلا فرق بين من يمتطي شاحنة مفخخة ومن يقدّم برنامجاً اصلاحياً في عريضة. إن العقلية السائدة في دوائر صناعة القرار السياسي داخل العائلة المالكة تحتكم الى تصنيف المجتمع بكافة شرائحه وقواه السياسية بوصفه خصماً ممكناً، يحاول الافتئات على تركة العائلة المالكة وامتيازاتها في الدولة، وبالتالي فإن خيار الأمن مريح من حيث كونه لا يتطلب تنازلاً سياسياً ولا يعكس ضعفاً ظاهراً في الدولة.

هناك فريق ثالث يقول بالجمع بين خياري الامن والاصلاح السياسي، إذ أن تصاعد مستوى العنف لا يجبه بالانفتاح السياسي وتنفيذ أجندة إصلاحية شاملة، حيث أن ذلك قد يمنح جماعات العنف تسهيلات إضافية لتنفيذ المزيد من العمليات الارهابية، أي أن الاصلاح السياسي قد

الجمع بين الأمن والاصلاح السياسي يدفع بالدولة والمجتمع الى محاصرة جماعات العنف وعزلها

يتم اختطافه واستغلاله بصورة سيئة لجهة تحقيق مآرب خاصة. ولذلك، فإن المطلوب هو حماية المشروع الاصلاحي من خلال رسم سياسة متوازية تجمع بين خياري الأمن والاصلاح السياسي، وتلبي تطلعات الدولة والمجتمع معا من خلال المشاركة الجماعية في إعادة بناء الوطن على أسس الاحساس بالخطر المشترك، والمصلحة المتبادلة. بيد أن ثمة تحفظات مشروعة حيال قدرة الدولة على الجمع بين الخيارين بما لا يطغى أحدهما على الآخر.

وهناك من يرى بأن الامن والاصلاح السياسي نقيضان لا يجتمعان في مكان وزمان واحد، إذ أن تطبيق اجراءات أمنية تعسفية يتطلب تضييقاً شديداً على حريات الافراد والجماعات، كما أن وضع نظام أمني صارم يملي بصورة تلقائية تعطيل بعض من المصالح العامة. وتخبر تجارب الدول العربية التي عاشت حالة طوارىء معلنة ومستترة بأن التدابير الأمنية إستعملت كذريعة لإنتهاك الحريات العامة، وتعطيل العمل بالدستور، ومصادرة الحقوق. وسيبقى السؤال الهاجس دائماً: هل ستنجح الحكومة في تطبيق خطة دقيقة قادرة على الجمع بين المهمة الأمنية والمشروع الاصلاحي؟

إن وضع السؤال في السياق التاريخي للتجربة السعودية يبعث على القلق، فقد كان اللجوء الى الخيار الأمني يتم على حساب الاصلاح السياسي، بل وتقويضاً له، وفيما يبدو فإن هناك قناعة شبه تامة في الوقت الراهن بأن هذا الخيار مازال يحتفظ بمفعول قوي في مجابهة الخصوم الداخليين، فيما لا يزال التفكير في الخيار الاصلاحي كبديل أو كخيار إضافي الى جانب الخيار الأمني ضعيفاً. فقد نجحت الحكومة في إدارة المعركة بذكاء مع التيار الاصلاحي الذي جرى إنهاكه وتأطير دوره في الضغط على الحكومة لتنفيذ مطالبه الاصلاحية، بل إن خيبة الأمل التي أصابت رموز التيار الاصلاحي أسقطت من يده سلاحاً كان يعوّل عليه كثيراً وهو العرائض ومنهج التناصح مع ولاة الأمر، فيما قفزت الى الواجهة جماعات أخرى أدخلت الى الفعل السياسي الضاغط تقنيات جديدة كالمظاهرات التي لم يكن التيار الاصلاحي مؤهلاً نفسياً وسياسياً بالقدر الكافي لاعتمادها كوسيلة ضغط اضافية، إما لأنه مازال يعاني من أمراض النخبة المعزولة عن محيطها الاجتماعي، أو لأنه يفتقر الى التضحية الكافية بمكتسبات يخشى زوالها فيما لو أقدم على خطوة تصعيدية من هذا القبيل.

مسارا الإصلاح والعنف

تزامن العنف والإصلاح في السعودية

العنف كما يراه البعض هو النتيجة أو هو العرض لمرض الإستبداد والفساد وغياب النيّة في الإصلاح.

وعند البعض الآخر ـ وهو يتبنّى الرأي الرسمي ـ فإن العنف مقدّم على الإصلاح السياسي.

كأن السلطة السياسية وضعت شعب المملكة بين خياري القبول بالعنف وتأييده، وبين المطالبة بالإصلاحات.

أصحاب الرأي الأول يرون أن العنف كمحصلة سياسية واجتماعية واقتصادية وفكرية، لا يمكن معالجته بـ (الحل الأمني) أو كما قال وزير الداخلية مؤخراً: بالسيف والسلاح. الحل لا بدّ أن يكون جذرياً وشاملاً في مختلف الإتجاهات آنفة الذكر: سياسية واقتصادية واجتماعية وفكرية وتعليمية وغيرها. وعلى هذا الأساس، يتوقع أصحاب هذا الرأي أن غائلة العنف ستستمر طالما أن مصادره لم تجفف بغير المزيد من القمع والإستبداد.

لكن أصحاب الرأي الرسمي، يرون أن كلّ شيء مؤجل الى أن تُحلّ الأزمة الأمنيّة.

وفي الحقيقة فإن الحل الأمني ـ حتى لو نجح، وهو مستبعد للغاية ـ فإن الحكومة ستكون أكثر ارتخاءاً وتمنّعاً في تسديد فاتورة الإصلاح.

ضمن هذا السياق، يمكن القول أيضاً أن العنف الحالي يعتبر محفّزاً للإصلاحات الشاملة في المملكة، فهو ورقة ضاغطة على الحكومة كيما تنفّس الإحتقان الشعبي، كما أنه ورقة تستجلب المزيد من الضغط الخارجي ـ الأميركي والغربي ـ لتقديم تنازلات حقيقية في الموضوعات الهامّة والملفات المجمّدة.

غير أن أصحاب الرأي الرسمي، يجدون في حوادث العنف، والتفجير، كتلك التي وقعت مؤخراً في الرياض، فرصة استثمار سياسي يجب اهتبالها على أكثر من وجه: شعبياً، تريد الحكومة من الشعب



وهم الخيار الأمني: العنف المستمر

السعودي أن يقطع الشك باليقين، وأن لا يخرج من ثنائية: إما مع جماعات العنف، أو مع الحكومة، وأن ليس هناك من طريق ثالث بينهما. وعبر إعلامها تحاول تجييش الشارع ليس ضد المتطرفين ودعاة العنف فحسب، بل والتعاطف مع الحكومة ومشروعها. ولا يكون ذلك إلا بالمزيد من

العائلة المالكة ستخسر معركتها مع العنف إذا ما بقي الخيار الأمني الحلّ الوحيد

التخويف من مؤديات العنف، وأنها لا تستهدف النظام السياسي والعائلة المالكة بل تستهدف المواطن نفسه في أمنه وعيشه. ومع تضخيم المخاوف، والعزف على الشرّ المستطير الآتي من دعاة العنف، يمكن للمواطن أن يصطف مع حكومته، وأن يتناسى موضوع الإصلاحات، كما يتناسى

جذور المشكلة الإجتماعية والسياسية، بل ويتناسى حقيقة أن الحكومة السعودية نفسها هي التي دعمت تيار العنف وغذّته قبل أن ينقضّ عليها اليوم، بل هي لا تزال عبر برامجها التعليمية والإعلامية والسياسية تمنح تيار التطرف قوّة لا يستهان بها.

إن رفض الشعب للعنف لا يجب أن ينسينا حقيقة أنه ناتج من مشاكل خلقتها سلطة العائلة المالكة، كما لا يجب أن ينسينا أن المشكلة لا تكمن في الناتج أو (العرض) بل في جذور العنف، التي يجب أن تتوجه لها الحلول. إذ لا يكفي الإدانة للعنف، بل إدانة السياسات التي أوصلتنا إليه، وإدانة من يقف وراء تغذيته وهي جهات حكومية فاعلة مدعومة من قبل الأمراء الكبار. كما يجب أن لا ننسى أن الغاية هي الإصلاح، وبوابة الإصلاح هي العدل والمساواة والحرية، وحين تغيب هذه المفاهيم من المملكة، فإن العنف بشتى أشكاله والفساد بمختلف مسمياته هو النتيجة الحتمية.

تستطيع الحكومة أن تحصل على اصطفاف شعبي في مواجهة العنف (الأعمى) وكلّما زادت أخطاء جماعات العنف من حيث دقّة الأهداف ومشروعيتها، كلّما زاد غيظ الشارع. لكن هذا الأمر لا يعدو أن يكون مرحلة مؤقتة أو هو اصطفاف مؤقت. فهناك نقد واسعٌ للحكومة كما لجماعات العنف، فالحكومة هي أيضاً مخطئة كون سياساتها أفرزت العنف نفسه، وهي نفسها من يعارض الطريق الصحيح للقضاء على العنف، وهي من يرفض الحوار ويلحّ على السلاح، وهي أيضاً تتعرض للنقمة الشعبية كونها فشلت بشكل واضح في توفير الأمن للمواطن. وبمقدار ما هناك نقمة على دعاة العنف والتطرف، هناك تراجع في شرعية النظام السياسي كونه لم ينجح في إيقاف دائرة العنف، وكونه فشل في توفير الخدمات الأساسية للمواطن التي تمتص مخزون العنف والغضب من المواطنين.

وبالرغم من أن حجم الإصطفاف الشعبي مع الحكومة في مكافحة غائلة العنف ليس معروفاً على وجه الدقة، فإنه مشروط بقدرة الدولة على إنجاز (الأمن).. فإذا ما تتالت العمليات التفجيرية وتصاعدت كما هو حاصل، فإن الدعم الشعبي (المشروط) سيضمحلّ بل ويتحوّل الى نقمة ويجعل شرعية النظام في حرج، الى حدّ الخروج عليه والمطالبة باستبداله لأنه فاشل في كل المجالات: الأمنية والسياسية والإقتصادية والفكرية وغيرها.

على الصعيد الخارجي، ترى المؤسسة السياسية والأمنية في المملكة في أحداث العنف الأخيرة فرصة لتدعيم احتجاجها المضادّ بأنها تكافح الإرهاب، وأنها لا تفرّخ الإرهاب ولا تنتجه، وأن البديل للسلطة السعودية القائمة، هو نظام شبيه بنظام طالبان، أشدّ عداءً للغرب، وتالياً فإن العائلة المالكة هي الجديرة بالثقة والدعم من الأميركيين، بالنظر للبدائل السيئة! وهي التي يمكن ائتمانها على مكافحة (الإرهاب). والعائلة المالكة تدرك الحرج لدى الأميركيين، فمكافحة الإرهاب لديهم مقدّم على التغيير والإصلاح والديمقراطية، ولذا وجد السعوديون دعماً سياسياً بعيد انفجارات الرياض الأخيرة من قبل كل الدول الغربية وحتى اليابان، يحدو تلك الدول في ذلك الخوف من انتشار العنف الى آبار النفط، والخوف من البديل الطالباني.

لكن التعاطف الدولي مع الحكومة السعودية لم يصل الى حدّ تبرئتها من تهمة الإرهاب وتمويله ودعمه، ولا الى حدّ (نسيان) موضوع الإصلاح بالكلية، بل هو تعاطف مؤقت، وهو اختيار الأقل سوءً بين السيئين. إن ازدياد حالات العنف، لم يجعل الغربيين يتناسون مفاتيح الحل، وهم وإن دعموا الحل الأمني، فليس بوحده، بل يريدون حلاً سياسياً وإصلاحاً يستديم معه بقاء الحكم السعودي، كما قال متحدث بإسم الخارجية الأميركية. الأمراء السعوديون يريدون دعماً في المجال الأمني، ويريدون صكوك غفران أميركية عن أحداث سبتمبر، ويريدون وصل بعض ما انقطع من علاقات بسبب تلك الأحداث، ولكن من جانب الغربيين، فإنهم يدركون بأن العائلة المالكة نفسها تمثل أحد وجوه المشكلة في السعودية وفي غيرها. هم يرونها ضعيفة وغير قادرة على التماشي مع متطلبات مكافحة الإرهاب، وأنها عائلة غير قادرة على تجديد نفسها، وغير قادرة على تبنّي الإصلاحات الديمقراطية. كما أن الغربيين يعتقدون بأن العائلة المالكة لن تستمر في الحكم على المدى البعيد، ولكنهم يريدونها أداة في مواجهة الإرهاب الذي صنعته أو كانت المساهم الأكبر في صنعه، وإذا ما انتهت أو إذا ما فشلت في هذه المهمة، كأن يستمر العنف في السعودية، ويستمر تباطؤ الحكم السعودي في الإصلاحات، فإن الغربيين سيزيدون من ضغوطهم التي لم يتخلوا عنها حتى الآن إما باتجاه الإصلاح أو بتغيير النظام نفسه.

في المحصلة، فإن تصاعد وتائر العنف في المملكة، سيخدم على الأرجح العائلة المالكة بشكل مؤقت جداً، أي مدة أشهر فحسب، ولكن مع تراجع آفاق الإصلاح واحتمالية تصاعد العنف، فإن ذلك التعاطف المؤقت سينقلب الى سخط واسع، سواء بين المواطنين أو بين حلفاء النظام في الغرب. ولأن العائلة المالكة لا تسعى ولا تعتقد بحلول سياسية جذرية وشاملة، لذلك فإن معركة العنف في المملكة هي الفيصل، ومن المرجح أن تخسرها العائلة المالكة، وملامح خسارتها يمكن إدراكه إذا ما استمر العنف، او انتشر أفقياً الى مناطق أخرى، أو إذا تصاعد عمودياً من حيث عدد التفجيرات، أو تطوّر الى الإغتيالات للمسؤولين، أو وصل الى آبار النفط.. والمملكة مفتوحة على كل هذه الإحتمالات، إلا احتمال أن ينطفئ العنف دفعة واحدة وبعنف مضاد!

في غيّهم يعمهون!

في تقريره السنوي قال المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية أن السعودية احتلت المرتبة الأولى بين الدول النامية في الإنفاق على السلاح لعام ٢٠٠٢، حيث أنفقت نحو (٥٢٠٠) مليون دولار (اي ما يعادل ٢٦٠ دولاراً للفرد الواحد)، في حين جاء ترتيب الصين في المرتبة الرابعة، حيث انفقت (٢١٠٠) مليون دولار (أي أقل من دولارين للفرد الواحد).

وحسب تقرير المعهد، فإن السعودية أنفقت على السلاح بين عامي ١٩٩٥ ـ ١٩٩٨ ما قيمته ٣٨ مليار دولار (٣٨٠٠٠ مليون دولار). أما إحصاءات معهد واشنطن المقرب من وزارة الخارجية الأميركية، فإن السعودية وطيلة فترة الثمانينيات والتسعينيات الميلادية الماضية أنفقت في كل عام بين ٣٠٪ – ٤٧٪ من ميزانيتها على الشؤون الدفاعية.

بالرغم من هذه الأرقام الصاعقة، فقوة السعودية العسكرية لا تبتعد كثيراً عن اليمن!، وليس متوقعاً منها أن تواجه جيشاً مثل جيش الأردن! وثبت بما لا يدع مجالاً للشك بأن السعودية ـ رغم هذا الإنفاق ـ غير قادرة على الدفاع عن نفسها. ولا هي تمتلك أسلحة كثيرة بالمقارنة مع جيرانها (إيران، العراق سابقاً، سوريا، مصر، إسرائيل) سواء من حيث عدد الطائرات أو الدبابات أو المدرعات. أين ذهبت الأموال إذن وجيش السعودية لا يزيد عن مائة ألف رجل بما فيه الحرس الوطني؟!

الجواب بسيط: النهب الأميري او الملكي!

لا عجب إذن أن تهترئ البنية التحتية أو لا تستكمل في معظم مدن المملكة بل في كلها بما فيها جدة والرياض والدمام. ولا عجب أن جلس طلاب الإبتدائية لدينا على الأرض لعدم توافر مقاعد في بيوت مستأجرة سموها مدارس، ولا غرو أن يحدث عندنا البطالة والإفلاس والفساد.

بعد هذا يأتي من يأتي ليقول أن العائلة المالكة لم تتخلى عن الإصلاح مطلقاً! نحن اليوم في ضائقة، وقد بدأت بالبروز الى السطح بأشكالها القبيحة منذ منتصف الثمانينات، فلماذا لم يتغير شيء حتى اليوم؟

الأموال موجودة ولكن في خزائن الأمراء وحواشيهم.

وإرادة الإصلاح مشلولة.

والبلاد تسير من سيء الى أسوأ الى الكارثة.

الحوار الوطني

من الأيديولوجيا الى السياسة

إن البحث في الحوار يفترض بلوغ أعلى نقطة في العلاقة بين الجماعات، مدفوعاً بحاجة كل جماعة الى ضرورة التفتيش عن خيارات تمحى فيها نقاط الصدام والمواجهة مع الجماعة الاخرى، ومن ثم تمهيد السبيل من أجل الدخول في مرحلة متطورة يسود فيها مبدأ الاعتراف بالآخر وتالياً المصلحة وينزوي فيها منطق القطيعة والاقصاء.

وغني عن القول، أن الاتفاق على (الحوار) لا يتم بناء على مقررات مكتوبة، كما لا يصدر عن بيان رسمي يوقعه ممثلون عن الجماعات المتناحرة، وإنما يأتي بموجب قناعات تشكّلت وتبلورت خلال تاريخ طويل ممتلىء بالخصومات والمنازعات، كان فيه ميزان القوى متعادلاً أو لم يتحرك حسب رغبة كل جماعة، مؤكداً على أن إصرار هذه الجماعات على التناحر والاقصاء المتبادل ليس سوى تكريساً للانقسام وتصليباً للمواقف، وتمزيقاً للمجتمع ، وتالياً خسارة الاطراف جميعاً.

وهذا بالتحديد ما شهدته العلاقة بين الجماعات الايديولوجية في السعودية قبل أن يصل بعض كبار الأقطاب الى قناعة بمشروعية الحوار وضرورته كخيار موضوعي ووحيد لتسوية الخلافات، حين تنادى جمع من رجال الفكر من مختلف المدارس الفكرية والمذهبية بدرجة أساسية الى لقاء ودي في الرياض قبل عدة أشهر. ونفترض أن العلاقة السجالية بين هذه الجماعات قد شهدت مرحلتين قبل الوصول الى المرحلة الراهنة، أي إتفاق بعض الأقطاب على ضرورة الحوار القاضي بتفعيل العقل التجريدي واقالة العواطف.

مرحلة النفي المتبادل:

وتعود جذور هذه المرحلة الى عهود غابرة، ولكنها تكرّست بعد تأسيس الدولة وتباين المواقف لدى الجماعات الايديولوجية إزاء سلوك الدولة، إذ تشكلت في ضوء هذه المواقف تيارات فكرية وسياسية متنافرة حشدت قدر استطاعتها أسلحة دفاعية وهجومية وكانت ترى بأن تحصين الذات يتم عن طريق نفي الاخر عوضاً عن الانفتاح عليه، وأصبحت التنشئة الثقافية والاجتماعية داخل التيارات المتنافرة تقوم على اساس التخوين وسلب المشروعية ومصادرة الرأي الآخر، إيماناً منها بأن حل المشكلة الخلافية إنما يتم عن طريق اقصاء هذا التيار أو ذاك، ودمج كافة الجماعات رغبة أو رهبة في بوتقة أيديولوجية موحدّة، وكانت الدولة تتبنى موقفاً مماثلاً في صهر كافة المناطق والفئات الخاضعة لسلطانها السياسي داخل جماعة واحدة.

لقد أدى الصراع الناشىء بين التيارات الدينية الى الايقاع بين الدولة والجماعات الأخرى المصنّفة مذهبياً بوصفها خارجة عن الطريق، حين وجدت الجماعة الدينية المتصلة بالدولة في الجماعات الاخرى نماذج

> **الانتقال من الايديولوجيا الى السياسة يمثل مخرجا مصيرياً للجماعات المختلفة من أجل بناء وطن الجميع**

للانحراف العقدي، وتعمل لهدم اركان الدين. وهكذا يظهر أن الثقافة الدينية السائدة بمختلف اتجاهاتها كانت ثقافة إحتجاجية نزاعية تستهدف تقويض الآخر ونقده من جهة، وتحصين الذات عن تأثيرات الخصم، ولم تصب هذه الثقافة في عملية بناء الانسان والهوية الوطنية والدينية الجامعة.

إن تراث الثقافة الاحتجاجية أو السجالية أثبت بمرور الايام أنه خاوي وعاجز عن النهوض بالمجتمع، لكونه لم يقم في الاصل على أساس نهضوي وتوحيدي وإنما بسبب ضيق الهامش الخاص بالتنوع الفكري والسياسي في الثقافة الدينية المشاعة محلياً أدى الى انشغال كافة الجماعات في تكريس حالة الانقسام والشقاق داخل المجتمع، فكانت كل جماعة ترى الصلاح والاصلاح من خلال ما تحققه على جبهة الحرب ضد خصومها من الجماعات الاخرى. ويكفي مراجعة التراث الثقافي السجالي لنجد كيف هي كتابات وتنظيرات أقطاب الجماعات الدينية، وفي كل الاحوال سلبت هذه الجماعات الواقع موضوعيته، وأصبحت تعيش واقعها الخاص المثالي غالباً ولم تفلح هذه التنظيرات في أن تقيم تجربة نهضوية وتجميعية ناجحة فضلاً عن الدعوة اليها.

لقد تحولت عقول القادة الدينيين في بلادنا الى ما يشبه بجهاز تدميري يزوّد الشارع بأفكار التشدد والتطرف، وكانت مبررات الحرب جاهزة، وبهذه الطريقة إنسلخ كل تيار عن ذاته وثقافته وشعاراته، في الوحدة الاسلامية والحوار والتنوع والتسامح مستعيناً بتراثه الفكري لتبرير ممارساته الخاطئة. وانقلب التيار الديني على التسامح الاسلامي والايمان الحر النابع من العقل المجرد، ورعاية حقوق اتباع الاديان والمذاهب الفكرية الاخرى، متزوّداً من الواقع التاريخي للمسلمين مايعبّر عن موقفه المناهض للتيارات الاخرى، حتى سادت في ثقافة هذه الجماعات فكرة تكفير المجتمع والخروج عليه بدلاً من التفكير في اصلاحه والنهوض به.

مرحلة وقف اطلاق نار غير مشروط:

كانت الجماعات الدينية والليبرالية سواء بسواء ونتيجة للمتغيرات الداخلية السياسية والاقتصادية والفكرية في نهاية عقد التسعينيات سيما بعد انكسار هيبة الدولة إثر الازمات الداخلية المعقدة في امس الحاجة الى نقد ذاتي ومراجعة حرة مجردة تزوّد الجماعات بفسحة من الوقت والجهد لتصفية العلاقة المحتقنة مع الآخر، قبل تحديد الخلل الناجم عن فشل مشروعها الخاص وتجديد مسارات التفكير والعمل بمعزل عن الانشدادات العاطفية والفكرية والانتماءات المتباينة سياسياً وايديولوجياً، وتعززت القناعة فيما بعد بضرورة التجديد والنقد الذاتي بعد أن وصل الواقع السياسي المحلي الى حافة إنهيار وشيك، حيث بدأت معالم (تفكير جديد) ينفرز

في وسط الاشكال الدينية السائدة..تفكير يحمل رسالة تغيير وتسامح وحوار. فنشطت على إثر المتغيرات هذه قيادات دينية وفكرية يحدوها الامل والثقة الكبيرة في اقامة قواعد جديدة للقاء الفكري والحوار الوطني المثمر، وإستطاعت من خلال لقائها الفكري في الرياض أن تؤكد إمكانية الحوار واللقاء والتواصل بين المختلفين وأن تنجح في فرز الاشكال الدينية المتشددة داخل هذه الجماعات. نشير هنا الى أن تسيّس هذه الجماعات كان سبباً رئيسياً في الانفتاح على الفكر الآخر والجماعات الاخرى، حيث شقّت كل جماعة لنفسها مساراً جديداً في التفكير والعمل، هكذا يبدو في الكتابات المتأخرة لدى أقطاب هذه الجماعات.

ونفترض أن هذه المرحلة لم تستكمل شروطها وأغراضها بعد، فمازال هناك الشيء الكثير ينتظر من رموز الجماعات الدينية فعله من أجل إزالة مبررات الحذر المحيط باللقاء والحوار الفكري بين هذه الجماعات، وتبقى هناك مرحلتان أخريان هما:

مرحلة الاعتراف المتبادل:

تتطلب هذه المرحلة وعياً متقدماً يستند على أساس حقوقي بدرجة أولى، أي الوعي بحق كل جماعة في التعبير عن نفسها بدون عسف أو حيف. فاللقاء الفكري الذي ضم الجماعات الدينية في السعودية لم يوصلها حتى اللحظة الى الاعتراف المتبادل والاقرار بحقوق كل جماعة في التعبير عن معتقداتها وأفكارها. قد يكون هناك ما يمكن وصفه بإرهاصات تحول فكري داخل هذه الجماعات بعد أن فشل كل طرف في القضاء على الطرف الآخر وتقويضه أو استقطابه، فأمام كل منهما خياران: إما الابقاء على حالة الحرب المعلنة والتي ستؤدي الى إنهاك الإطراف المختلفة، وربما تسمح بمزيد من التدهور في الاوضاع العامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإما الاعتراف المتبادل والتعايش السلمي الذي يضمن لكل تيار حقه في الحياة، والتنافس والاختلاف والانتشار.

يمثل اللقاء الفكري في الرياض خطوة على طريق الاعتراف المتبادل كما أن الجلوس الى طاولة الحوار يعد قفزة هائلة في تفكير الجماعات المختلفة، فهو يعكس الى حد ما قناعة هذه الجماعات بأن الحوار يمثل الخيار الموضوعي لضمان حقوق ومصالح كافة الاطراف، الا أن مايلحظ على اللقاء الاول أنه لم يؤسس لعلاقة جديدة بمحددات واضحة وثابتة. فكان كل منها محكوماً للماضي بكل مافيه من مشاحنات وشكوك، وزاد عليها التبدلات السياسية الخارجية، التي قد تميل بكفة هذه الجماعة أو تلك، فتجعل من أي التزام بينها معوّقاً لتقدمه أو إفتئاتاً عليه.

الشراكة في الوطن.. مرحلة مرتقبة

يمثل الاعتراف المتبادل الخطوة الاولى في مسار العلاقة بين التيارات الفكرية والسياسية المتنافرة، ولكنه بالتأكيد لا يعني إنهاء القطيعة والتنافر وإنما هو تحصيل حاصل يفرضه الواقع الخارجي، ولابد من خطوة أخرى تعبّر عن إرادة هذه التيارات وحاجة كل منها الى الآخر، تأسيساً على أن مفتاح الحل لانهاء حالة القطيعة بين الجماعات يكمن في الارتقاء فوق الاختلافات العقيدية والدخول في شراكة من نوع التحالفات السياسية، على قاعدة متينة تستهدف سحب فتيل الصراع الفكري وتحفظ لكل جماعة حقها في التبشير بأفكارها سلمياً، وإشاعة مناخات حرة تحيل الخلاف والنزاع الى تنافس مثري يسمح بالانفتاح على الفكر الآخر.

فالتسوية الفكرية المطلوبة تفترض أن خصومات الجماعات الايديولوجية ليست مبتنية دائماً على أساس تمايز عقدي، وإنما دخلت عوامل الشقاق والتنافر والانطواء على الذات والمصالح السياسية عناصر جديدة أملت على كل جماعة الرفض المطلق لكل فكر ينتمي الى غيرها، بصرف النظر عن صحته وسقمه.

الاقرار بالتنوع داخل إطار الوحدة الوطنية أساس بناء الشراكة المتوازنة

لا يلغي ذلك أن لكل جماعة رؤيتها الخاصة للكون والحياة والمجتمع والدولة، ولكن ليست الرؤية محكومة دائماً الى نظام عقدي ثابت. يضاف الى ذلك أن الخطاب العقدي يظل مفتقراً الى حالة من التوازن مالم يقرأ من خلال البيئة الاجتماعية والفكرية والسياسية التي نشأ فيها.

إن التوازن في قراءة الخطاب الفكري لكل جماعة كفيل بتحقيق التسوية الفكرية المطلوبة لتنتج في مرحلة لاحقة وعياً جديداً مختلفاً لمفردات الخطاب. وأن التسوية الفكرية تتطلب اعادة وعي الذات قبل الآخر من أجل الوصول الى مرحلة الشراكة المطلوبة في بناء وطن للجميع بكل أطيافه الايديولوجية والسياسية والاجتماعية.

في تقديرنا أن اللقاء الفكري بين الجماعات المختلفة يجب أن يُبنى على أساس ثوابت محددة وواضحة على النحو التالي:

أولاً: تأصيل الحقوق الاساسية والحريات العامة فكراً وممارسة

تتبدد كافة الجهود الرامية الى عقد لقاء فكري وحوار وطني مالم تتوفر الضمانات والمناخات اللازمة والضرورية كيما يثمر في نتائج حقيقة وفاعلة، بما يقتضي التأصيل الشرعي والفكري للحقوق الاساسية والحريات العامة للانسان بصرف النظر عن انتماءاته الدينية والسياسية والثقافية والاجتماعية.

فليس هناك خيار في التعايش السلمي والاتفاق سوى من خلال منظومة الحقوق والحريات الاساسية كما أقرّها الاسلام والمدوّنات الحقوقية الدولية مورد إتفاق المجتمع الدولي والمتطابقة غالباً مع روح الشريعة الاسلامية، والتي تؤكد على حرية الذات، وحرية الفكر والتعبير، وحرية المعتقد، ونبذ الاكراه في الدين والفكر، والتأكيد ايضاً على قيم الحرية والتعددية بكافة اشكالها، ومقارعة الصيغ والاشكال الاستبدادية في الفكر والسياسة، والاهم من ذلك مأسسة الحريات والقيم وتحويلها الى مشاريع عمل مشتركة تدافع عن حقوق الانسان وحرياته. إن من شأن اقرار الحريات العامة والحقوق الاساسية أن تكون اطاراً ثابتاً يحكم العلاقة بين الافراد والجماعات والدول فكراً، وممارسة.

ثانياً: نزع الوصاية بكافة اشكالها

سيادة المنطق الوصائي على أي جماعة دينية أو ليبرالية تظل أخطر معوّق للشراكة، إذ يرى كل طرف نفسه ممثلاً للشرعية ومانحاً لها، بما يتضمن سلباً لحقوق الآخر في العيش والتفكير والنشاط، ولا نظن أن الحالة المرضيّة هذه تقتصر على الجماعات الدينية وحدها والتي غالباً ماتجرّم بكونها مناهضة للتعدد والحرية، بل أن المنطق الوصائي نجده مسيطراً بنفس القدر على النخب القومية والعلمانية.

إن عملاً دؤوباً من أجل إرساء أساس مشترك للجماعات المختلفة بات مصيرياً الآن من أجل تجنيب الجميع مخاطر التمزق والتبدد الجماعي. إن الشراكة الوطنية تتطلب إحباط مفعول المعتقدات القديمة القائمة على أساس النبذ المتبادل وامتلاك جماعة دون غيرها الحقيقة المطلقة، فالشراكة تتطلب تفكيراً متوازناً يقبل وجود مساحة للاختلاف بين الفئات على أن هذا الاختلاف يكون داخل اطار الوحدة الوطنية، أي التنوع داخل التوحد. فالوطن الذي يضم فئات متعددة قادر على صناعة وحدة داخلية صلبة بين المختلفين إن قرر الأخيرون ذلك.

كيف يجب أن نقرأ مشكلاتنا

صناعة الخارج الوهمي

النزوع المتنامي نحو التفتيش عن جذور وأطراف خارجية لأزمات البلاد الامنية والسياسية بات يثير الدهشة والسخرية في آن، فقد حضر الخارج بكثافة في بيانات وتصريحات المسؤولين في وزارة الداخلية. إنها في الحقيقة محاولة يائسة لتبرئة الذات مما يصيب البلاد من محن، وافراطاً في تفسير الحوادث تفسيراً مشوّهاً وكأن ما يجري على البلاد هو من صنع أناس لا ينتمون الى جلدتنا، ولا يحملون فكرنا، ولا يخرجون من بيوتنا وجوامعنا وجامعاتنا ومدارسنا وحلقات درسنا.

نتذكر حين بدأت وسائل الاعلامية الاجنبية تسلط أضواءها الكثيفة على أيديولوجية التطرف الناشئة في ديارنا، إنبرى وزير الداخلية الأمير نايف ليكيل التهم جزافاً لفكر جماعة الأخوان المسلمين، محمّلاً إياها مسؤولية انتشار أفكار التطرف والغلو، بل يكاد يحمّلها مسؤولية انهدام البرجين في الحادي عشر من سبتمبر، مما أثار لغطاً واسعاً في الداخل والخارج، مهملاً عن عمد ما يختزن في مصادر التفكير الديني المحلي من جرعات عنف شديدة المفعول، ومسدلاً ستاراً سميكاً على سيل الكتابات المتطرفة المنتجة والرائجة في الداخل. وحين تفجّر العنف في أشكال غير مسبوقة في مناطق عديدة من البلاد، حاولت أجهزة الأمن العثور على خيوط خارجية مهما كان ضعفها وبعدها لتحيل منها عنصراً رئيسياً في معادلة العنف المحلية، في إيحاء مقصود الى نفي الرابطة المحلية الأصيلة بما يجري من تحولات أمنية خطيرة.

إن نزوعاً من هذا القبيل يعكس منهجية السلطة في تفسير أزمات الدولة، الاقتصادية والسياسية والامنية، بما يبتعد كثيراً عن الملامسة المباشرة لكل أزمة ووضع الحلول الصحيحة لها. إذ لا يمكن ممارسة نقد ذاتي للفكر الديني السائد حين يكون فكر الجماعات الأخرى هو المسؤول المباشر عن تفجّر ظاهرة العنف محلياً، ولا يمكن أن توضع حلول اقتصادية واجتماعية حين تكون عناصر أجنبية متسللة مسؤولة عن تنظيم وإدارة حوادث العنف في أرجاء البلاد، ولا يمكن أن تتوصل الدولة الى حل سياسي طالما أن إرادة الشعب في الاصلاح السياسي مرتبطة بتأثيرات قوى أجنبية ..أليس هذا كله ما توحي به بيانات أجهزة الأمن وخطاب الدولة في الوقت الراهن؟ ومن المؤسف أن تنساق بعض صحفنا المحلية الى ترديد مقولات الأمن والاسترسال في ترسيخها في أذهان القارىء المحلي، إستخفافاً بوعي المواطن وإدراكه وتقييمه للأمور، وتكذيباً لما يرى ويسمع.

إن الشفافية التي كانت البلاد بحاجة الى إعتمادها من أجل تشخيص أزمات الدولة لم تتحقق حتى الآن، بل هناك من يريد اجترار منهج التعتيم وقذف الآخر باللوم لما يجري في ديارنا، بما يعكس إصرار بعض أقطاب الحكم على نفي أي دور لهم في كل ما جرى ويجري، وتنزيهاً للأيديولوجية المشرعنة للدولة. فقد بقي الفكر الديني المتشدد متماسكاً حتى الآن، بل مازال يحظى بالرواج والانتشار رغم الاجراءات الفنية السطحية في التعليم والاعلام التي قضت الضرورة السياسية بتخفيف جرعة

حين تنعدم الحريات يكون دوي القنابل وأزيز الرصاص وحده الصوت المسوع

التشدد بداخلهما تلبية لرغبة الغرب والادارة الأميركية، فيما ظل الفكر المتطرف متمدداً ورائجاً في المساجد ومراكز التعليم الديني وفي النشرات الشعبية والمهرجانات الخطابية العامة.

ما يلزم قوله هنا، إن هذا الفكر لم يكن في يوم ما مستمداً من تراث جماعة الاخوان المسلمين، بل إن قادة الاخوان الذين قدموا الى المملكة في زمن الرئيس عبد الناصر مثل محمد قطب والشيخ محمد الغزالي تبنوا فكراً دينياً معتدلاً واصطدموا بسبب موقفهم هذا مع تيار التطرف الديني في الداخل لأنهم دعوا للتسامح والحرية الدينية..فأدبيات الأخوان الشائعة في أسواق الكتاب المحلية لم تحمل من التشدد بالقدر الذي حمله فكرنا الديني المحلي النشأة والصناعة والقاعدة. بل هناك من يحمّل هذا الفكر مسؤولية نشوء ظواهر متطرفة في كل من مصر وبلاد الشام والشمال الأفريقي فضلاً عن بقاع عديدة من العالم. فقد مثلت السلفية الجهادية أخطر ظاهرة إجتماعية سياسية في هذه المناطق، الأمر الذي يثير تساؤلاً جدياً عن السبب الذي يجعل بلدانا عديدة كان فيها لجماعة الاخوان المسلمين وجودات تنظمية مثل الاردن والشام والسودان وتونس غيرها في منأى عن منحدر التطرف والعنف..ولماذا تكون ديارنا وحدها أرضية خصبة لنشوء التطرف وجماعات العنف؟

إن الشفافية في بعدها الفكري تتطلب غربلة واسعة النطاق لتراث ديني ضخم مازال يغذي بدرجة كبير وعي الأفراد والجماعات، ويضخ الاقتناعات العقدية حول مجتمعات الأرض قاطبة، ويرسم طريقة في التعامل مع الآخر تجنح الى استعمال القوة ضد كل من يقف على غير جادتنا ويستلهم من غير مصادرنا الدينية. لم يعد هذا التراث سراً حتى نضلل الآخرين بنفي التهمة عنه، وجرّ الانتباه الى تراث غيرنا، لكونه قد تعرض لنقد من قبل حكومات عربية مثل مصر وسوريا التي كانت لها أغراضها الخاصة في مواجهة انتشار الفكر الديني بكل أشكاله، وخشية وصول التيار الديني الى السلطة، والتهديدات المحتملة والمتوهمة التي قد يشكّلها ذلك على الداخل والخارج.

إن الفكر المتشدد لا وطن له، ولا جنسية ولا هوية، كما يقول منظرو وزارة الداخلية..وكل ذلك صحيح، ولكن لا يجب أن يصرفنا عن الحقيقة الدامغة، فهناك قراءة علمية وموضوعية تفرض على المضطلعين بمحاربة ظواهر التشدد والعنف القيام بها من أجل إمتصاص مفعولات التوترات الاجتماعية والسياسية والامنية. فنحن هنا نتعامل مع معطيات واقعية تشكل مجتمعة عناصر في التحولات الاجتماعية والسياسية، ولو أريد منا إيجاز عناصر معادلة العنف المحلي لأمكن القول بأنها على النحو التالي: فكر ديني متشدد زائداً أزمات اقتصادية واجتماعية خانقة، إنحباس سياسي في الاعلى، ضخ اتصالي كثيف (الانترنت، الفضائيات)، ظروف سياسية اقليمية ودولية متغيرة، وعناصر أخرى أقل أهمية. إن هذه تمثل عناصر الاحتراق القابلة لتوليد ظواهر متشددة في الداخل، وإن محاولة اختزال

هذه العناصر في عنصر واحد يجعل المعالجة مشوّهة وأحياناً كارثية.

إن الركون الى الرأي القائل بأن حوادث العنف المتكررة في مدن المملكة تمثل إستجابات فورية وعاطفية لمؤثرات خارجية بدرجة أساسية هو ما يبرر حالياً اللجوء بإسراف الى الخيار الأمني للقضاء على جماعات العنف، التي يراد تصويرها وكأنها قطع معزولة عن المحيط، أو كأنها نبتات أجنبية عن البيئة المحلية. يذكرنا ذلك كله بالمزاعم الاولى لوزير الداخلية بأن لا وجود لعناصر من تنظيم القاعدة على الاراضي السعودية، وقد تمسك الأمير نايف بموقفه هذا لفترة من الوقت حتى صدّقه البعض، وحتى إذا بدأ دوي الانفجارات يسمع في مركز السلطة تبددت تلك المزاعم وأصبحت بيانات وزارة الداخلية تردد إسم شبكة تنظيم القاعدة بصورة متكررة ولكن مع الاحتفاظ بدعوى (الخارجية)، فقد حمّلت هذه الشبكة كل حوادث العنف بما يشمل تلك التي لم يثبت بالدليل القاطع تورّط شبكة القاعدة فيها. في كل الاحوال كانت الارادة العليا تميل الى نفي وجود جذور محلية للعنف والإرهاب، ولكن التكاثر المثير للقلق لجماعات العنف، وتزايد وتائر العمليات الارهابية يجعلا من دعوى القلة المتورطة مثار سخرية، فقد أثبتت حوادث العنف بأن الضالعين فيها هم بأعداد كبيرة، بل هناك ما يشير الى دخول أعداد أخرى الى مسرح العمليات، والابواب مازالت مفتوحة لانضمام المزيد..

من خلال مقارنة بسيطة بين المتعاطفين مع الفكر المتشدد والآخر المعتدل، تكشف مواقع الحوار على شبكة الانترنت بأن الفكر المتطرف يكتسب رواجاً مذهلاً لدى كثير من الافراد، الذين يترشح تحوّلهم الى مناصرين للخيارات الراديكالية في التغيير والتعامل مع الآخر المختلف. إن هذه المواقع تعكس جانباً من تفكير الجماعات الدينية في بلادنا، وتمثل الاحتياطي الاستراتيجي للعنف المحلي، بل منهم من كتب ونظّر للمجابهات الدينية المفترضة مع الجماعات المنحرفة والكافرة والضالة، بما في ذلك الدولة، وقد وجد من بينهم قتلى في سوح الجهاد الداخلي! لم يكن بين كتّاب ومحرري هذه المواقع من يرجع الى البنا وسيد قطب والهضيبي والغزالي والترابي والغنوشي من قادة الأخوان، فهناك من المصادر والمصنّفات لعلماء ورموز جهاديين محليين من أمدّوهم بمؤونة الجهادة ضد أعداء الله وشريعة رسوله، مشفوعة بمجاميع الفتاوى التكفيرية والتبديعية التي تمثل أوامر دينية عاجلة للتنفيذ وإبراء الذمم.

انقسام الخطاب الديني الى متشدد ومعتدل لم يعد كافياً من أجل ترويض الميولات المتشددة في الوسط الديني، فالمعتدلون يخضعون لعملية عزل مستمرة لأنهم جاءوا في الوقت الضائع، أي في وقت لم تعد تملك فيه الدولة سيطرة تامة على مجتمعها الديني، تماماً كما أن المعتدلين مثّلوا النتوء المتأخر في بنية الجماعة الدينية المتشددة، فقد خلّف هؤلاء وراءهم جيلاً تربّى على أفكار كانت من بناتهم بالأمس القريب، بل إن هناك من ترجمها الى برنامج عمل واستراتيجية مواجهة في الداخل والخارج.

إن نقطة البدء في تصحيح مسار الفكر الديني مازالت غير واضحة، لأن هناك من يريد أن يبتعد عن وضع الاصبع على موقع الداء. ولتحقيق هذه الغاية لابد من مكاشفة صريحة مع الذات، فهناك معضلات خطيرة تشهدها البلاد لم يتم حتى الآن توصيفها بدقة ووضوح وعلانية، وهذا يتطلب معرفة أسباب هذه المعضلات وجذورها وأبعادها، ومالم يتم الاعتراف بها فإن معالجات عميقة وحاسمة ستكون مستبعدة. وكما في التعامل مع الأمراض الجسدية حيث أن التشخيص الدقيقة للأزمة وحده الكفيل برسم مسار صحيح للعلاج، فإن المشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تنطبق عليها ذات القاعدة. إن المحاولات الرامية الي الهروب من الحقيقة لا تعدو كونها ترسيباً للأزمة الراهنة وتعطيلاً لمسارات الحل المفترضة، فليس هناك ما يمكن اخفاؤه من مشكلات، فقد بلغت حداً فرضت نفسها بقوة حتى على تصريحات الكبار من الأمراء، غير أن ما يجعل الحل عسيراً هو الرغبة في عدم الاعتراف بالمسؤولية عنها، وبالتالي عدم البحث عن حلول لها.

الخارج ليس مسؤولاً عن فشل الدولة في التعليم والاقتصاد والسياسة فلماذا يكون مسؤولاً عن الانهيار الأمني

ليس هناك من يحمّل الخارج مسؤولية البطالة المتزايدة بوتائر مرعبة، وليس هناك من يرى للخارج دوراً في تعطّل مسار الاصلاح السياسي والاجتماعي، وليس هناك من يستريح لمقولة بأن إنعدام الحريات وانتهاك الحقوق كانت بفعل قوى خارجية، ولا توقف التنمية، وارتفاع معدلات الجريمة، والفساد الاداري، والاختلات الاجتماعية والعائلية كان للخارج دور فيها..فمن هذا الخارج المقصود إذن؟ ولماذا إضطراب أمن الوطن والمواطن يكون وحده بفعل عامل خارجي؟ أليس كل ذلك محاولة لفصل المشكلات عن ردود الافعال عليها والافرازات الناشئة عنها؟

إن ما يجري الآن من حوادث عنف مرشح للتواصل والتفاقم، لأن المغذيات مازالت متدفقة، والحواضن ايضاً متوفرة. إن التذمر المكبوت والذي لا يسمح له بمجرد التعبير عن نفسه في شكل كلمة حرة، ومظاهرة سلمية، وعريضة مطلبية، ومقالة ناقدة، يتحوّل الى مادة مرشحة للإنفجار. إن فشل الدولة في صناعة إطارات متاحة للتعبير الجمعي عن مشكلات وهموم مشتركة، في ظل غياب مؤسسات المجتمع المدني، وفر فرصة لنشوء ظواهر راديكالية، كما أن إخماد بؤر التوتر لا يتم من خلال الاستعمال المفرط للقوة، فإشاعة الحريات العامة والبدء الفوري بإصلاحات سياسية جوهرية وشاملة وفورية كفيل بإحباط مبررات العنف، تماما كما حدث في دول عديدة إختفت من شوارعها الجماعات المسلحة. فحين تبدأ الحرية بالتبرعم والازدهار يختفي السلاح عن الانظار، وحين تنعدم الحريات يكون دوي القنابل وأزيز الرصاص وحده الصوت المسوع.



مغذيات العنف مستمرة

المجتمع المدني.. شرط المنجز الديمقراطي

مع قيام الدولة الحديثة نشأت الحاجة الى وجود تنظيمات اجتماعية متعددة الوظائف تخترق حدود الاطارات التقليدية، وتستهدف بدرجة أساسية التعبير عن مصالح مجموعة كبيرة من الافراد. وهذه التنظيمات ولدتها الحاجة الى ضرورة احداث توازن في مقابل الدولة ذات الطبيعة التسلطية والاستبدادية بصرف النظر عن المدعيات الايديولوجية او الاشكال التي استقرت فيها. فمؤسسات المجتمع المدني في الوقت الذي تمثل مصالح مجموعة كبيرة من الافراد توفر أيضاً ضمانة صلبة امام عسف الدولة واجهزتها. فالدول التي تنشط فيها هذه المؤسسات تعتبر اكثر استقراراً وديمقراطية من الدول التي مازالت تعتبر قيام المؤسسات الاهلية غير الخاضعة لاشراف الدولة "اخطار" محتملة ومصادر تهديد لوجود الدولة.

من الضروري الاشارة الى أن غياب مؤسسات المجتمع المدني أو قطع الطريق عليها وتعطيل فرص ظهورها لن يمنع من نزوع الافراد الى الانضواء في تشكيلات جماعية. فقد شهدت السعودية في مرحلة مبكرة من نشأتها ظهور تشكيلات سياسية، ثقافية وحقوقية وادبية بصورة سرية وفي كثير من الاحيان مخالفة لرغبة الدولة. وقد أكدت التطورات السياسية التي عاشتها البلاد بدءا من الموجة القومية الناصرية في الخمسينيات والستينيات الى انبعاث التيار الاسلامي في نهاية السبعينيات الى الموجة التكنولوجية الرابعة وما تخلل هذه التحولات الكبرى في مجال حقوق الانسان وتيار العولمة والانفتاح الفكري ان ثمة نزوعات كامنة داخل سكان هذه البقعة الجغرفية الى التشكل الجماعي.

مجتمع في حالة تحوّل دائم

واذا كانت التغييرات الاجتماعية التي جرت خلال برامج التحديث لم تستعلن نفسها ـ بصورة طبيعية ـ في هيئة تشكيلات جماعية في العقود الماضية، فإن عقد التسعينيات كان كفيلاً بأن يفرز مجتمعاً متبايناً بصورة حادة منذ التسعينيات. فثلاثة عقود من برنامج تحديثي واسع النطاق أحدثت تطوراً كبيراً في البنية الاساسية المعمارية لهذه البلدان، شمل ذلك بناء المدارس والمستشفيات والمطارات والجامعات ومراكز التسوق التجاري والمطاعم ومراكز الترفيه بفعل المداخيل البترولية الضخمة. ولكن هذا التدفق الهائل قد اثبت، على اية حال، بأنه سلاح ذو حدين، فالمأزق الذي واجهته السعودية في التسعينيات هو كيفية الحفاظ على ميراثها الثقافي والديني في الوقت الذي تحاول تحقيق المكاسب التي يمكن أن تقدمها الثروة. فقد كان النزوع العام لدى القيادة السعودية ينصب على ادخال التكنولوجيا الغربية مع الاحتفاظ بتلك القيم التي ينظر اليها بأنها جوهرية بالنسبة للمجتمع، وعلى حد قول مسئول سعودي "إننا نجحنا في جذب التكنولوجيا بدون ايديولوجيا".

إشكالية تقليدية تثار في الوسط الاسلامي والليبرالي العلماني على حد سواء مفادها ان قيام الدولة على أسس ايديولوجية دينية يحرمها من تبني نموذج المجتمع المدني على الطريقة الغربية، فرسالة الدولة الدينية هي إدخال المجتمع برمته ضمن مشروعها الدعوي وإحالته الى جيش من الموالين. وهذه الاشكالية تتغذى، غالباً، على بعض التوجهات المحافظة التي ترى الدولة كأداة تبشيرية ووسيلة لتحقيق التوحد المجتمعي عبر غرس مفهوم محدد للدين. وقد ظهر بأن وجود طيف واسع من التفسيرات الدينية المتباينة سيما في مجتمع تتوزع فيه المذاهب الدينية بصورة شبه متعادلة يكون استعمال الدين فيه من قبل الدولة مشتملاً على مخاطر جمة.

وبمرور الزمن ثبتت خطورة توظيف الدولة للدين بالطريقة التي يراد من الاخير تعزيز سلطانها السياسي، فقد أظهر النزوع المتزايد الى تكريس التحالف بين المؤسستين الدينية والسياسية لجهة كبح حركة التغيير الاجتماعي تعثر مسيرة التنمية الشاملة في البلد، فالخيار المبتور في التعامل مع المشروع التحديثي، قد وفر، مؤقتا، فرصاً إضافية لتعزيز إستقرار الدولة بالطريقة التي أرادها رجالها، ولكن الخسائر الناجمة عن خيار إنتقائي كهذا كانت كبيرة ولاشك أن الازمات الاقتصادية والسياسية والامنية وبأشكالها الانفجارية الراهنة ليست سوى تداعيات للانحباس الطويل الامد الذي تم بقرار من الدولة ذاتها.

فالتمدين الواسع النطاق والتحول الكبير في الاوضاع الاقتصادية نشّطا الى جانب الاتجاه المحافظ قوى التغيير أيضاً، فالعملية التمدينية أنتجت معها فئات اجتماعية جديدة مثل الطلاب، والخبراء التكنوقراطيين، وعمال أجانب ومثقفين وغيرها. فرغم المجهود الكثيف للدولة لجهة تعطيل تأثير المجتمع العمالي الاجنبي، ووسائل البث الفضائي واخيراً الانترنت على المجتمع المحلي، الا ان المهمة باتت مستحيلة في ظل إنفجار إعلامي كوني أطاح بمفهوم سيادة الدولة وألغى قدرتها بصورة شبه نهائية على تعبئة مواطنيها أو عزلهم عن مؤثرات هذا الانفجار.

وكان بامكان الدولة ان تستعيد مجتمعاً بات منهوباً لوسائل البث الخارجية من خلال ربطه بسلسلة مؤسسات هي كفيلة بملء جزء هام من الاهتمامات المعطلة لدى كثير من أفراد المجتمع، وما هروب هؤلاء الى وسائل البث الفضائي أو الانغماس في كونية الانترنت الا تعبيراً عن وجود اهتمامات لم تجد فرصتها في التعبير أو التفعيل محلياً.

ولعل المراقب لاوضاع البلاد خلال العقدين الماضيين يلحظ بوضوح كيف بدت الحاجة الى أن تفسح دول الخليج المجال أمام ظهور مؤسسات اهلية تستوعب هذا التطور الكبير الذي شهدته هذه الدول مع اتساع حجم الطبقة الوسطى كمنتج اساسي لعملية التحديث. ففرص التعبير الحالية لم تعد كافية لاستيعاب حاجات المواطنين، والافتتان المكرور بما يسمى بالمجالس المفتوحة او مجالس استشارية مترهلة أو الاحتجاج بنصوص مفتوحة في الدساتير او

النظم الاساسية لا يتجاوز غرضها حد كليشيات" التجميل لن يلغي حقيقة كون هذه المجالس والنصوص تظل عاجزة عن توفير الضمانات الكفيلة بتلبية متطلبات مجتمعات مفتوحة على التجارب السياسية في العالم والجوار معاً مع غياب مؤسسات أهلية قادرة على حث الدولة باتجاه تفعيل مواد النظام الاساسي أو الدستور. وحتى لا نضيف في رصيد المقولة الدارجة بأننا نسن القوانين حتى نخالفها، فإن الحاجة تجاوزت مجرد وضع قوانين معلبة فالقوانين تسن لتنظيم عمل المؤسسات للحيلولة دون تداخل مهماتها وأدوارها ولكن حين لا توجد هناك مؤسسات في الاصل فإن وجود القوانين يصبح لغواً باطلاً، بل تصبح القوانين غطاء يحمل بداخله مبرر إنتهاكه وخرقه.

ثمة حاجات لدى المواطنين تبحث عن طريق للتعبير العلني عبر مؤسسات، فإما أن تتولى الدولة مهمة خلق المناخ المناسب ووضع الترتيبات القانونية لظهورها كما حدث في البحرين منذ ديسمبر ما قبل الماضي أو أن ترعى الدولة المبادرات المستقلة التى يضطلع بها ذوو الكفاءات والمهتمون بتنمية المواهب وتمثيل المصالح العمومية. مع الاشارة الى أن الرعاية لا تعنى سوى تقديم الدعم المادي والمعنوي لها لا الانطلاق من فكرة الاستحواذ عليها أو ربطها بالجهاز البروقراطي وأحالتها الى مجرد جهاز ملحق بنشاطية الدولة كما الحال بالنسبة للنوادي الرياضية والادبية والمؤسسات الصحافية التي بدأت مستقلة في نشأتها ثم تحولت الى أجهزة ملحقة بماكينة الدولة. فاعلان تشكيل لجان حقوق الانسان الاهلية ليست سوى مثالاً بارزاً على التشويه المقصود من المهمة الانسانية المنوطة بها، خصوصاً حين تكون هذه اللجان مربوطة بإرادة الدولة، فهي تقرر نشأتها وزوالها.

الدولة والمجتمع المدني

ثمة تصور يتنامى أحياناً بفعل التوترات الداخلية يتجه الى الايقاع بين مؤسسات المجتمع المدني وأجهزة الدولة، بما يجعل إتساع نشاط المجتمع المدني خطراً ينذر بتآكل صلاحيات الدولة وتقويض سلطانها. هذا التصور يجد مبرره غالباً في ظل غياب آلية واضحة للعلاقة بين المجتمع والدولة، فالتوترات السياسية والامنية بين فئات المجتمع والدولة وظهور حركات اعتراضية بصورة فجائية يخلق في أذهان المسئولين في الدولة شعوراً ملتبساً بين ما يمكن أن يوفر ضمانات لبقاء السلطة وإستقرارها من خلال تكثيف عمل أجهزة الامن واستعمال القمع كخيار فعال في سحق أي ظاهرة احتجاجية تولد في المجتمع وبين ما يمكن أن تخلقه الدولة من فرص لامتصاص الاحتقانات المحتبسة داخل قطاع واسع من المتضررين من المجال اللامحدود للدولة، اذ يرى هذا القطاع بأن مجال الدولة يمتد من غرف النوم مروراً بالمصير السياسي والادوار المقررة لكل فرد في هذا القطاع الى لحظة رحيله الى العالم الاخر.

التجاذب الافتراضي أو هاجس الحرب بين المجتمع المدني والدولة هو وليد التشويه الذي طال هذين المفهومين، ولا شك ان الاحساس بالخطر من تكاثر مؤسسات المجتمع المدني وفق هذا التشويه سيفضي الى الاحساس بخطر الاطاحة بالدولة. وإزالة هذا الاحساس متوقفة على ادراك المعنى الحقيقي والمهني لكل من الدولة والمجتمع المدني. فمن الثابت ان الدولة لدينا مارست عملية اختراق واسعة بحيث أدت الى حيازة الدولة على مساحة تفوق صلاحياتها وتضخمت بحيث باتت عاجزة نتيجة للتطورات شديدة السرعة التي شهدها المجتمع والدولة معاً عن الايفاء بالحدود الدنيا من المسئوليات وتلبية متطلبات عاجلة لم يعد بالامكان ترحيلها الى أزمان مفتوحة.

فالدولة التي نشأت بوزارة لا تماثل الجهاز البيروقراطي الحالي، وبالتالي فإن استراتيجية عمل الدولة تطلبت تطويراً عاجلاً في الجهاز الاداري للدولة وانشاء وزارات متخصصة تتولى رعاية وادارة المصالح العمومية للمجتمع والدولة معا. في المقابل إن المجتمع الذي كان يدار بوزارة واحدة ليس هو المجتمع الراهن، وبالتالي فإن تحولات عميقة الجذور شهدها المجتمع على إمتداد عقود من الزمن أحدثت معها تبدلات قيمية وثقافية وإجتماعية واسعة، ولدت معها حاجات وإنشدادات نفسية وثقافية وسياسية مختلفة، وبالتالي لم يعد مجرد وجود جهاز بيروقراطي ممتد قادراً على إستيعاب هذه الحاجات، فضلاً عن أن هذه الحاجات والانشدادات إنما ظهرت لتعبر عن نفسها بصورة مستقلة عن الدولة وأحياناً لمواجهة استبدادها فاذا ما قررت الدولة إحتواء هذه الحاجات والانشدادات داخل مؤسسات خاضعة لسلطانها عطلت المسار الطبيعي للتمظهرات الفردية والجماعية، فلا تجد فرصتها الحقيقية خارج قيد الدولة وهذا من شأنه إحداث إحتقانات داخلية تنتظر الفرصة المناسبة لتعبر عن نفسها بصورة راديكالية.

ان التفكير السليم يتطلب تقييماً شاملاً لدور الدولة واداءها العام كما يتطلب تصحيح المفهوم المشوّه للمجتمع المدني. فالاخير ليس موجهاً لاختراق حريم الدولة او الانقضاض عليها بل هو عون لها على خلق الانسجام داخل الفضاء العام الذي يحوي كل منهما، وهو أولاً وأخيراً يستهدف إنشاء مجتمع متعاون يراد منه تحمل مسئوليته في إستيعاب الانشطة الفائضة والخارجة عن مجال عمل الدولة. فكثير من التوترات السياسية والامنية التي شهدتها منطقة الخليج في غضون العقدين الاخيرين كان بالامكان إمتصاصها عبر إيجاد قنوات تعبير ومؤسسات أهلية قادرة على تسهيل مهام الدولة وإيصال رسالة المجتمع الى الدولة.

ان الاوضاع الاقتصادية والسياسية التي تمر بها البلاد حالياً تفرض تطويراً جوهرياً في خطاب الدولة وبخاصة مع قصورها عن الايفاء بمتطلبات الرعاية. فادامة عصر الدولة الريعية التي ترى في جمع المحصول السنوي وإعادة توزيعه على المواطنين كآلية وحيدة لتحقيق الولاء والاستقرار لم تعد من الناحية الواقعية ممكنة، وبات من الضروري ان تتخفف الدولة من أعبائها القديمة، وان تهيئ أجواء قابلة لعملية نقل بعض ما ليس داخلاً في الاصل ضمن تخومها من مهام ومسئوليات الى المجتمع، فكما أن الخصخصة تمثل خياراً عاجلاً لتخفيف الضغط على الدولة سيما مع فقدان المبادرات الحقيقية الفاعلة في تسوية مشكلات لم يعد بالامكان حلها عبر مشاريع إستثنائية أو برامج عاجلة بل لابد من قرارات جريئة واستراتيجيات بعيدة المدى، فكذلك تشجيع مؤسسات المجتمع المدني هو ايضاً خيار موضوعي لتصفية التوترات الداخلية وتحقيق التوازن الداخلي.

فالاوضاع الجديدة تلح بشدة لافساح المجال أمام نشوء مؤسسات أهلية تستهدف اولاً تمثيل مصالح الجماعات على أساس مهني (إتحادات، نقابات، مؤسسات صحفية) و ثقافي (مراكز ثقافية مستقلة، مؤسسات نشر، صحف ومجلات)، وثانياً تخليص الدولة من اعباء اضافية وتعزيز دورها الحقيقي كأداة تنظيمية للمصالح العمومية.

وليس سراً القول بأن هناك مؤسسات عديدة تعمل بصورة غير رسمية في البلاد،

ونقول غير رسمية لا للتعريض بمشروعيتها، فهذه المؤسسات تمثل المصاديق الحقيقية لمفهوم المجتمع المدني، بل إن ظهور المزيد من المؤسسات على إختلاف تلاوينها تمثل التعبيرات الجماعية لفئات تطمح للتصريح عن نفسها وتفعيل ما بداخلها من كفاءات وإنشدادات عاطفية وثقافية وحتى سياسية. ما نود التشديد عليه هو الطريقة التي تعاملت بها الدولة مع هذه المؤسسات التي توصم بأنها "غير رسمية" او "غير مصرح لها" او "غير قانونية" كأحكام نهائية كافية لتعطيل عمل أي مؤسسة وإغلاق ابوابها بالشمع الاحمر. وتزداد الاحوال سوءا حين تدرج هذه المؤسسات في خانة الاعمال المخلة بالامن العام، أو حين توكل الى أجهزة الامن (المباحث) للتعامل معها تماماً كما هي صلاحيات وزارة الداخلية التي تجعل من التعليم والاعلام والعمل موضوعات خاضعة لصلاحيتها المباشرة.

فالتعامل مع المؤسسات الاهلية من منظور أمني لا يكفي لتوتير العلاقة بين المجتمع والدولة فحسب بل من شأنه خلق مجتمع موتور لا يرى في بقاء واستقرار الدولة شأناً يعنيه بل يرى في زوالها خلاصاً من طوق الامن وقيود القمع. فقد تتحول الدولة بالنسبة لكثيرين كابحاً وعائقاً أمام تحقيق طموحاتهم المشروعة نتيجة للاصرار على اللجوء الى الوسائل القمعية كخيار للتعامل مع الظواهر السلمية. فإذا ما ازدادت الدولة إصراراً على إستثمار أكبر قدر من القمع في مواجهة المبادرات الفردية والجماعية السلمية توفرت مبررات العنف المتبادل بين الدولة والمجتمع. وهذا يعني في أحد مدلولاته فشل الدولة في تحقيق الانسجام الداخلي، كما يعكس ايضاً عجزها في التوصل الى تفاهم حقيقي مع شعبها.

إن احدى التغييرات الكبرى التي شهدتها دولة مثل البحرين وخلال فترة قياسية هي ولادة مجتمع مدني بمؤسساته المستقلة عن الدولة، فجمعيات حقوق الانسان، والمراكز الثقافية والصحافية، اضافة الى الاتحادات والنقابات المهنية واللجان الاهلية والجمعيات الدينية وجدت طريقها الى الظهور العلني بمباركة وتشجيع من الدولة نفسها.

وماذا كانت النتيجة؟ ان البحرين ولأول مرة منذ عقود تشهد إستقراراً داخلياً وتلاحماً وطنياً. ورغم ان ثمة موضوعات مازالت قيد الجدل بين قوى المعارضة والحكومة الا ان ثمة اطمئناناً بين الطرفين بأن هذه الملفات قابلة للحسم سيما في ظل تجاذب سياسي في الهواء الطلق.

البحرين بالتأكيد ليست حالة استثنائية وليست نموذجاً غير قابل للاحتذاء، بل إن ما جرى يقدم دليلاً إضافياً على أن الاصلاح السياسي وإرساء البنية الاساسية لنشوء مؤسسات مجتمع مدني يمثل مصالحة حقيقية بين المجتمع والدولة.. فما يجري في هذه الجزيرة يستحق كل تقدير وتعضيد واشادة، كما يلزمنا جميعاً ومن باب الحرص على نجاح التجربة ان تجد انصاراً لها في الداخل والخارج لكي تضاف الى رصيد التجارب الناجحة في المنطقة وان تشجع باقي الدول الى تطوير تجاربها الخاصة بحيث يكون الاتجاه الاصلاحي تياراً عاماً يتنافس فيه كل المتطلعين نحو عقد مصالحة وطنية شاملة.

فجميل ان تنادي الدولة شعبها نحو تشكيل مؤسساته وتستحثه على تطوير الاطارات التمثيلية لفئاته، وليس مبادرة الدولة ممثلة في قادتها سوى تعبيراً عن إطمئنان تام بأن تمأسس المجتمع لا يخل بهيبة الدولة بل يزيد في استقرارها، فالسلطة تتعامل الآن مع اطارات واضحة وعلنية دون انفجارات مبيتة في السر او تشكيلات راديكالية تبرز في هيئة أعمال صدامية مع مؤسسات الدولة ورجالها، ولم يعد هناك حاجة مباشرة لتضخم المؤسسات الامنية وانتشار رجالها أوساط الناس فهناك مؤسسات قادرة على نقل ما ينبض في المجتمع من قضايا حقوقية وسياسية وثقافية وإجتماعية الى الدولة. هذا من المنظور الامني، وهو منظور مازال يضعف عزم كثير من قادة دول الخليج التي لم تولد فيها المؤسسات الاهلية بصورة طبيعية غالباً.

إن الضمان المؤكد لنجاح التجربة الديمقراطية في أي بلد يكمن في كمية وفعالية المؤسسات الاهلية القادرة على إعادة تنظيم المجتمع ضمن مؤسسات حديثة وقطع الطريق على فورانية الانشدادات الخاصة القبلية والمناطقية والمذهبية التي ستفرض نفسها على المعادلة الانتخابية في ظل غياب مؤسسات مجتمع مدني كفيلة بمحو الروابط التقليدية واستبدالها بأخرى حديثة وتتصل بالحاجات الجديدة للسكان. ولذلك فإن الحديث عن الانتخاب في السعودية لا يكفي وحده من أجل انجاح التجربة الديمقراطية، بل لابد أن يسنّ قانون إنشاء المؤسسات الاهلية، واطلاق العنان لظهور الجمعيات الحقوقية والصحافية والحرفية المستقلة، فالديمقراطية الناجحة

ماذا بقي من رصيد شعبي لولي العهد؟

كان ولي العهد ولسنوات طويلة مجرد رئيس للحرس الوطني.. شخصية ضعيفة مترددة، لم يثبت أن كان لديها دور مميز في صناعة القرار السياسي للمملكة. وحدهم السديريون، فهد وإخوانه من يسيّر شؤون المملكة ويتخذ كل قراراتها. كان كل هم الأمير عبد الله البقاء في منصبه كولي العهد، فهذا خط أحمر لا يمكن أن يقبل التنازل عنه. كان يعلم بأن ذلك يعتمد على بقائه رئيساً لجهاز عسكري منافس وهو الحرس. ولقد حمى ولي العهد رأسه مراراً بتجنّب الصدام وترك الأمور والقرار الرئيسي في يد السديريين، حتى أنهم استخفوا به، وأطلقوا عليه النكات، وكانوا يعتقدون أن بإمكانهم إزالته في أي لحظة يريدونها.

لكن ولي العهد، وبقدر ما خسر من دور، فإنه لم ينظر إليه شعبياً كشخصية ملكية ملوّثة مثل بقية إخوانه. كان خارج القرار، وبالتالي خارج حدود المسؤولية. وكانت الأصابع قليلاً ما تشير الى فساد ضخم كذلك الذي عودنا عليه فهد وسلطان. وهكذا بقيت سمعته نظيفة نسبياً، ولربما تعاطف الكثيرون معه وأملوا فيه الخير كثيراً لأنه شخصية لم تجرب بعد، ولأن الشارع بدأ بالتحول ضد رموز الفساد السديري.

وحين مرض الملك فهد وأصابته الجلطة الدماغية، بدأ تلميع الأمير عبد الله، وأنه الشخص القادم من عمق العروبة والصحراء والتديّن! لينقذ مملكة عبد العزيز. فلقد حان دوره. لكن السديريين لم يتركوه. حتى الملك نصف الميت لم يتركه وشأنه ليستلم دوره، بل أن الأميركيين أنفسهم بدوا مترددين في التسليم له بسلطات الملك أو ما دونها. ورغم الصلاحيات التي انتقلت اليه وهي ليست كثيرة على أية حال، بدا ولي العهد واثقاً من نفسه في ضبط السفينة السعودية. ولكن إخوانه الذين يسيرون الدولة لم يمنحوه الفرصة. لقد تأكد أنه الملك القادم بشكل شبه كامل، لكن لم يتأكد بعد أنه قادر على إدارة الدولة بطاقم جديد. بالعكس ثبت ان الحرس السديري القديم لازال مهيمناً على كل شؤون الدولة تقريباً. ولذا تحولت المملكة الى ممالك شبه منفصلة لا تستقي قرارها من الملك القادم. ولي العهد غير قادر على فرض آرائه والقيام بإصلاحات ولا على إزالة إخوانه. ولذا بدأت شعبيته في الإنحطاط التدريجي والتآكل الخطير.

إغتصاب الوعي .. مشهد يتكرر

صناعة الخصم، والزعيم، والهزيمة

أسامة بن لادن، صدام حسين وأسماء أخرى عديدة.. ثمة ما يجمع بين هذه الشخصيات، أنها نهبت رصيداً شعبياً هائلاً، ولكنها قبل ذلك دخلت في تحالف مع الولايات المتحدة، ثم تخاصمت وأخيراً دخلت في مواجهة عسكرية معها، وخرجت من الحرب مهزومة بطريقة مثيرة للشفقة لدى الانصار والنقمة لدى الخصوم.

كل هؤلاء منتجات غير شعبية، بل وجدت الأمة نفسها أمام معلب كاريزمي يخترق الأسواق ويفرض نفسه على جمهور المستهلكين، بسبب الضخ الدعائي الكثيف الذي حظيت به هذه الشخصيات. وقد نجحت هذه الشخصيات في تبديل مراكز جاذبية قضايا الأمة من إتجاه الى آخر.

مراكز الجاذبية السياسية تبدّلت بصورة فجائية ودراماتيكية فانتقلت قضية الأمة الى كوسوفو، وكابول، ثم عادت مشوّهة الى بغداد والقدس..إنها عملية عبث بالوعي يراد منا جميعاً الاستسلام لها واطلاق أدوات العابثين كيما تفرض علينا قضيتنا وخصمنا وزعيمنا وصولاً الى هزيمتنا.

كل ما تم ليس من صنعنا، من الخصومة، الى الزعامة الى القضية والى المعركة التي فرض علينا خوضها وصولاً الى الهزيمة التي نتكبدها. إنها منظومة تدابير لا تمت الينا بصلة، بل هي من صنع أشخاص نهبوا مشاعرنا، ووعينا، وقضيتنا ليملوا علينا نمطاً في التفكير ليس من لوننا ولا من واقعنا.

ونكاية بنا سقطت النخبة الثقافية والسياسية العربية تحت دوي القصف الاعلامي المتواصل عبر الفضائيات، التي راحت توهم نفسها وجمهورها بأن المعركة الجارية هي معركة الأمة، وغاب عن النخبة بأن الهزيمة التي ستقع ستؤدي الى إنفلاش روح الأمة، فالاحباط الناتج عن هزائم متكررة منذ حرب ١٩٦٧ ومروراً بحرب الولايات المتحدة مع تنظيم القاعدة وحكومة طالبان واخيراً مع النظام العراقي، لم يسفر سوى عن تحطيم للروح، وإقباراً لجذوة أمل متبقية بداخلنا بقدوم فجر التغيير.

أي عنجهية هذه التي تسوقنا من رقابنا الى المقصلة وتشطب دولاً الواحدة تلو الأخرى، من أفغانستان الى العراق والحبل على الجرار. أليست هي الجنوح المستبد الى الظهور والعظمة الواهمة، هي التي تغذي الحماقة الكارثية لدى هؤلاء الزعماء السرابيين، الذين حصدوا من السمعة والشعبية ما يكفي لخوض غمار الحروب الخاسرة، حتى صاروا كالفئران يندسون في الكهوف والبيوت وربما يتنكرون في زي النساء والشحاذين، تاركين من خُدعوا مقروحين، ومفجوعين بفعل النيران الصديقة والمعادية.

كلمة مفقودة عن العراق

في غمرة انهمار الدعاية المناوئة للاحتلال الاميركي للعراق، نفتقد الرؤية المتوازنة التي تضع الامور في نصاب التحليل الواعي، حتى لا نخدع مرتين، مرة على يد الزعيم السرابي وأخرى على يد الاحتلال. فكل الذين يكرسّون تقاريرهم الصحافية على أخطاء الاحتلال، وهي بدون أدنى شك أخطاء كارثية وغير مبررة على الاطلاق، يحاولون عن عمد وسابق إصرار إخفاء الحقيقة الكبرى عن نظام يمثل أسوأ تجربة حكم في تاريخ البشرية حتى الآن. ندرك لماذا هذا الاصطفاف العربي غير المسبوق بين الحكام العرب الواقف مع رفيق الديكتاتورية والشمولية، والخوف من نمو المشروع الديمقراطي في العراق، ولكن ما لاندركه بالتفاصيل هو هذا التغرير الاعلامي، ما لم تكن النقود قد فعلت فعلها المعهود في محطات فضائننا المسموم.

كنا نتوقع أن تكشف فضائياتنا العربية جانباً من مأساة شعب العراق على يد جائره المعتوه والذي ولغ في دماء الابرياء حد السفه. لماذا غابت محنة العراقيين عن فضائياتنا ولم تظهر الا أيام الاحتلال..هل كان العراقيون ينعمون بالرفاه والحرية والديمقراطية في عهد الرئيس المعفون حتى نبكي على أيام المجد الخوالي، ونرجو عودة أحلام العراقيين.

ومن أجل أن تصحو ذاكرتنا المستباحة، وحتى نتذكر تجربتنا مع حكامنا الأشاوس، وهم ينهلون من ذات الكأس الآسن، لابد لنا من كلمة..إن الشعب العراقي ظل وطيلة ثلاثة عقود يرزح تحت نير نظام دموي فريد في العالم، حتى أبتكر الباحثون أوصافاً خاصة بالعراق في عهد النظام الصدامي فأطلق أحدهم عليها بـ (جمهورية الخوف) فالديكتاتورية الغاشمة التي حكمت العراق قبل التاسع من أبريل لم تشبه أياً من النماذج السائدة في أنظمة شمولية ودموية كثيرة في المنطقة والعالم, فهو نموذج سلطة على شكل عصابة تدير منظمة سرية ولم يشهد التاريخ مثيلا لها.

نظام يقتل رفاق الدرب والاقرباء والاصدقاء والاطفال والنساء والشيوخ وصولاً الى الابرياء ممن ليس لهم جرم وجريرة سواء الاختلاف في الرأي والموقف مع ايديولوجية الدولة..قطع الآذان والالسن والايدي والارجل وابتكر وسائل في التعذيب لا تخطر على بال بشر..منها أنه أمر بأن يدفع بجماعات من المعتقلين الى المختبرات للتجارب البشرية، فتقتطع أعضاء منهم حتى الموت، فيما كان يدفع بآخرين الى جبهات الحرب ضد ايران ليتحولوا الى كاسحات بشرية للألغام.

حربان خارجيتان وحروب داخلية راح ضحيتها ٣ ملايين، وهناك من يتحدث الآن عن ٦ الى ٨ ملايين شخص مفقود استناداً على ملفات جهاز الأمن العراقي السابق. مقابر جماعية تبعث الرعب لهول ما وجد فيها وفي الوقت نفسه تثير الحزن والغضب من نظام يسخر من كل قيمة إنسانية حتى أن بعض ضحايا المقابر الجماعية من الاطفال ماتوا وهم يمسكون بأحجار البلور، أو لعبة اطفال، وبعض النساء دفن بفساتين العرس. هذه صورة مقتضبة من نظام لا يستحق حتى البقاء في مزبلة التاريخ..

لقد عجز العراقيون بعد أن أعيتهم كل الوسائل للتخلص من النظام فتطلعوا الى منقد خارجي فمرة أيران وسوريا والسعودية والكويت أخيرا أمريكا..فكانوا يريدون التحريروالحرية والحياة ليتسنى لهم التكفير الصحيح ومقاومة النظام الفاسد أو مقاومة الاجنبي فلا مقاومة بدون حرية ولو نسبية.

بعد أن وقعت الحرب خارج إرادة العراقيين، أصبحوا أمام واقع جديد ومعادلة مختلفة، فإنهم كانوا يطمحون للتخلص من الديكتاتورية أولا ثم الاستقلال ثانيا.. وكانوا يدركون بأن مقاتلة قوات التحالف في بادىء الاحتلال قد تؤدي الى عودة الاستبداد، فقرروا ان يتخلصوا من الاستبداد ثم الاستعمار. كل عراقي يدرك أن الامريكان هم من دعم صدام وجاء به الى الحكم وهي التي خذلت العراقيين في الانتفاضة المعروفة.

لم يرَ العراقيون من ينصرهم طيلة معاناتهم الطويلة من العرب والمسلمين لذلك قبلوا بواقع مفروض عليهم بقدوم الأميركيين للعراق في هيئة احتلال ولكنه سيأتي بزوال غاشمهم..فالزعيم السرابي قد وفّر كما باقي الزعماء السرابيين المحشوبين زيفاً كل مبررات اجتياح العراق، ويوفّر كل مبررات زواله غير مأسوف عليه..

بين مسار سياسي مؤجل وانتعاش إقتصادي مؤمّل

السعودية: سباق بين إصلاح النظام وانهيار الدولة

بعد سنة يبدأ المجلس البلدي نصف المنتخب عمله بدون صلاحيات.. وبعد أربع سنوات يبدأ مجلس الشورى المعين ثلثاه بالعمل.. أما الإصلاحات الإقتصادية والإجتماعية والحريات العامة ففي رحم الغيب.

منذ الآن وحتى أربع سنوات قادمة، يمكن القول أن الإصلاحات السياسية شبه معطلة (إن لم نقل معطلة بالكامل).. أما أن تكون فاعلة، بحيث يكون الإنتخاب لكل أعضاء مجالس البلديات والمناطق والشورى ففي علم الله. قد يستغرق الأمر عشر أو عشرين سنة، حسب مزاج الأمراء السعوديين وتقديراتهم للأمور. وأما أن تكون هذه المجالس فاعلة وتغيّر واقع الناس المعاشي، فهي على الأرجح لن تكون قبل خمس سنوات في حال حصلت هذه المجالس على صلاحيات، وهي لم تحصل بعد على أيّ منها، سوى (مقولة) أن المواطنين، أو بعضهم على الأقل، باعتبار أن النساء سيحرمن من حق الإنتخاب الجزئي أصلاً.. أن المواطنين انتخبوا!

إذن لا يرجح أن يكون لمشوار الإصلاح السياسي بالصورة التي ظهرت علينا أي دور إيجابي ينعكس على أوضاع المواطنين المعاشية الضنكة.

لنفترض أن مسارات الإصلاح متعددة وبواباتها مختلفة. لنقل جدلاً أن الإصلاح الإجتماعي الثقافي الإقتصادي لا يتساوق بالضرورة مع الإصلاح السياسي شبه المعطل. ولنفترض أيضاً، أن مسار الإصلاح الإقتصادي سيتخذ مساره منفصلاً عن السياسي، رغم الشكوك المحيطة بذلك.. فمتى وكيف ستكون الإصلاحات الإقتصادية؟ وكم يحتاج المواطنون من وقت ليروا تغيّراً فعلياً على الأرض؟ وهل لديهم الرغبة أو حتى الإمكانية للإنتظار؟ وهل الضغوط الداخلية والخارجية تبحث عن حلول لازمة عاجلة أم أن إرجاء ذلك أمرٌ ممكن؟

الواضح أن هناك قناعة ثابتة لدى المواطن السعودي، بأن الأزمة الإقتصادية لا يمكن الخروج منها بدون حلول سياسية.. أي أن التعويل يرتكز على صلاحيات سياسية لممثلي الشعب تفرض مبدأ التوزيع العادل للثروة ومكافحة الفساد ومبدأ المحاسبة وغير ذلك. ترى الى أي حدّ يمكن للعائلة المالكة أن تتبنّى الإصلاح الإقتصادي مختارة، بدون إكراه، وبدون تنازل سياسي، أو بالأحرى بإصلاح سياسي (جزئي) مؤجل لأربع سنوات على الأقل؟ هل تستطيع العائلة المالكة أن تثبت للناس أنها ليست عقبة أمام الإصلاح الإقتصادي كونها المنتفعة والمتهمة بالفساد والإفساد، وهل تستطيع أن تثبت للشعب أن الإصلاح السياسي غير ملحّ، وأنها تستطيع وبأسرع وقت ممكن تغيير الوضع الإقتصادي والمعاشي كيما يتنازل المواطن عن بعض حقوقه السياسية، ولتثبت مرة أخرى أن لا تلازم بالضرورة بين مسار سياسي مؤجل وبين انتعاش اقتصادي مؤمّل؟!

حتى الآن، فإن كل مشاريع لجان الحكومة الإقتصادية ومجالسها العليا الإقتصادية والتخطيطية ومجالس مكافحة البطالة لم تجدِ نفعاً، لا لخلل في النظرية فحسب، بل لخلل في التطبيق أيضاً، لدرجة أن كل ما قدّمه ولي العهد وغيره لم يكن بالإمكان تفعيله فضلاً عن أن ينجح في حل المعضلة. الحكومة فشلت في حل الأزمة الإقتصادية وهي تتصاعد بحدّة جارفة معها الملايين الى مستويات متدنية من العيش والفقر والحاجة، ولا توجد أية أداة لإيقاف التدهور، رغم أن فائض الميزانية هذا العام يصل الى ١١٢ مليار ريال! الأزمة سببها فساد في النفوس والإدارة، إنها أزمة العائلة المالكة الجشعة التي لا تستطيع ضبط أفرادها كباراً او صغاراً، والتي لا تريد أية قيود عليها في التلاعب بأموال الوطن. الأزمة الإقتصادية في السعودية هي أزمة مصطنعة.. إنها أزمة تنبت في بلد لا يشكو من السيولة! في بلد تزداد ديونه برغم الفائض في الميزانية! وفي بلد تزداد البطالة فيه بقدر ازدياد العمالة الأجنبية التي تصل الى ستة ملايين نسمة!

عجز الحكومة عن إصلاح الوضع الإقتصادي حقيقة، ولو افترضنا أنها جادّة في حلها فهي تحتاج الى زمن ليس بالقصير.. على الأقل هي بحاجة الى عشر سنوات. وقد تبدو عشر سنوات طويلة، ولكن في المملكة لا يمكن أن تتم الحلول الراديكالية، وحتى هذه تحتاج الى زمن طويل! إذا كان مسؤول لجنة دراسة الفقر في المملكة أقرّ بأن المملكة بحاجة الى ثلاثين عاماً (لتخفيف) الفقر! فلن يكون حينئذ عشرة أعوام بعيدة عن التوقع! خاصة وأن إقناع الأمراء بالتخلي عن امتيازاتهم (بعضها بالطبع) سيكون تدريجياً، والقرارات الإقتصادية لمكافحة الفساد والبطالة بحاجة الى زمن لتفعيلها، وكذلك سياسات ضبط الإنفاق واختيار الخطط الناجعة بل وتجريتها.. كل ذلك يتطلب زمناً.

فعشر سنوات إذن ليست بالكثيرة لوضع السعودية على خط إقتصادي صحيح إذا ما بدئ بالأمر الآن، وعلى نحو من السرعة والشمولية.. وتتوازى مع هذه العشر عشرٌ أخرى ليكتمل الحد الأدنى من الإصلاح السياسي، فإننا بعبارة أخرى نطلب من المواطن الإنتظار لعشر سنوات صعبة، ولا نقول عجافاً. قد يتحملها المواطن إذا ما رأى النيّة جادّة في ذلك، وهو يلمس نتائج الإصلاح يوماً بعد آخر على شكل تحسّن في الأوضاع الخدمية وغيرها.

لكن المشكلة أن الثقة بين المواطن والحكومة معدومة. فهو لا يعتقد أنها بصدد إصلاح إقتصادي أو سياسي، وبالضرورة خدَمي. ولذا فقدرته على التحمّل بدون أن يرى مسيرة الإصلاح قد بدأت أمرٌ مشكوك فيه، ولن تكون الوعود ذات قيمة أو مصداقية. ولذلك يمكن القول بكل وضوح أن وقت الإصلاحات قد شارف على الإنتهاء، ولكنه لم ينته.. وبدأت مسيرة (إنهيار الدولة).. الدولة وإن بدت واقفة شامخةً فإنها إنما تقف على قواعد من الملح!

بين مسار الإصلاحات الشاملة الذي يستعجله المواطن، وبين ثورته وعنفه المترافقة مع تضعضع أجهزة الدولة وتحللها بالفساد والمحسوبية والخدمة الخاصة.. مجرد خيط رفيع. إنهما مساران يتسابقان نحو النهاية المنتظرة للدولة: الأمل بالإصلاحات ضعيف، وانتظار نتائجها على المدى البعيد غير متحمَل، يقابله اتجاه عكسي من سقوط مريع لهيبة الدولة ومشروعيتها ونزوع الى الثورة والتظاهر والعنف لا يوقفه شيء، حتى جهاز الأمن نفسه أصابته العلل شأنه شأن كل الأجهزة الحكومية الأخرى.

من يتغلب على الآخر والحال هذه؟ الشهور القليلة القادمة ستحكم على مسيرة الإصلاح وعلى حيوية الدولة.. والمؤشرات الحالية تفيد أن ما يسمى بالدولة السعودية الثالثة قد أزِف، وعلى ركاب السفينة أن يتهيّأوا لاحتمالات غرقها الوشيك.

حين لا يكون عنف الدولة مفيدا

ميزة عنف الدولة أنه عنف (مشروع) ضمن حدود. حين يتخطاها يصبح عنفاً غير مشروع، ويتساوى من حيث النتيجة والإدانة بعنف المعارضين. التوسع في العنف خطر على الدولة وعلى النظام، فهو ينتقض المشروعية ويوسع رقعة السخط ويزيد أحياناً من التعاطف مع الضحايا خاصة إذا ما فقد التبريرات المنطقية أو إذا ما أصاب الأبرياء في مواجهة غير متكافئة.

وميزة العنف أيضاً أنه وسيلة (ردع) وحين يتم التوسّع في استخدامه، يخرج عن هدفه الردعي الى هدف استئصالي شمولي، فإنه مؤشر الى أن الدولة أو النظام السياسي او كليهما يمرّان بمعركة حياة أو موت، وهو ما قد يحدث في الفترة القادمة في المملكة، في ظل تصاعد عمليات العنف والتفجير وربما تتوسع الى الإغتيال ومهاجمة المسؤولين وأمراء العائلة المالكة.

بين الهدف الردعي والهدف الشمولي الإستئصالي تتوسع دائر العنف الرسمي والعنف المضادّ، ويصبح الطرفان بنظر الجمهور في حال متساوية، أي أنه يسحب شرعية عنف الدولة (المحدد) كجزء من فعل سيادي، الى عنف أشخاص يتحكمون بالدولة ضد معارضيهم.

إمكانية انزلاق العنف الحكومي ليشمل كل ممارسي الفعل السياسي السلمي أمرٌ ممكن بل ومتوقع جداً. ولكن العنف وبمجرد أن يخرج عن دائرة الردع، الى الشمول، يصبح غير رادعاً رغم أنه يصبح أكثر تركيزاً وإيلاماً وخروجاً عن القانون. شمولية العنف تفقده صفة الردعية، وبالتالي تكون فائدته محدودة، وتتحول الحرب الى مذابح استئصالية حسب التعريفات المتداولة دولياً.

والمملكة التي تقدم رجلاً بعد أخرى نحو الإصطدام العنيف مع كل شرائح شعبها، وليس دعاة وممارسي العنف فحسب، يجدر بالعائلة المالكة التي تهدد بسيف مؤسسها الأملح، وتنذر شعبها بالسلاح والسيف بدل الحوار، وتكتم الأنفاس وتقطع الأرزاق وتمنع من السفر الى غير ذلك.. يجدر بها أن تعلم أن هذه الممارسات لم تعد مقبولة في هذا الظرف، وإذا كانت هذه السياسة رادعة في زمن مضى فهي اليوم تصبح أداة تحريض أكثر على النظام. أما إذا أضافت الى ذلك المزيد من العنف والقسوة وهي تفعل بصورة متصاعدة منذ نحو عامين أو أكثر، فإنها بحاجة الى أن تدرك التالي:

الأمر الأول، العنف الحكومي لن يكون مفيداً كثيراً إذا ما كانت أجهزة الدولة غير مفعّلة وتميل الى التفكك. لا يمكن للعنف أن يأتي بخير إذا كانت أجهزة الدولة تسير باتجاه عكسي في غير صالح المواطن. لقد مارس آل سعود العنف المحدد بفئات ومناطق فترة طويلة من الزمن، وكان المؤشر الإقتصادي للدولة في ارتفاع. أما اليوم فإن أسوء ما يمكن للحكومة أن تقوم به هو المزيد من العنف. إنه التداوي بالداء. والسبب بسيط وهو أن الأجواء المحلية والخارجية غير مهيئة لتحمّل المزيد من الضغط الرسمي، إذ يكفي المواطنين ما هم فيه من مشاكل. يجب أن تكون هناك على الأقل جزرة تقدم للمواطنين، في مقابل القمع للمعارضين! او في مقابل اصطفاف المواطنين مع الحكومة ضد المتطرفين والعنفيين!

> **توسعة العنف يفقده ميزة الردع، فقليله يردع وكثيره يزيده إشتعالا**

الأمر الآخر هو أن العنف الحكومي يأتي في مناخ دولي يرفض انتهاكات حقوق الإنسان، والحكومة السعودية اليوم تتعرض لحملة واسعة من النقد بسبب إمعانها في الإنتهاكات لحقوق مواطنيها الأولية وحرمانهم من حقوقهم المدنيّة. ولذلك فإن ثمن العنف الحكومي هو المزيد من سوء السمعة التي تجرّ الى المزيد من الضغوط الخارجية.

العنف بلا خيارات سياسية أخرى مفتوحة يفقد قيمته. إنه يستدعي المزيد من العنف بلا أفق للنهاية وبلا مقدرة على التراجع وبلا إمكانية لتجربة حلول فجّة غير مدروسة. عنف السلطة ضد ممارسي العنف مقبول ضمن حدود القانون، وقد تجاوزت العائلة المالكة حدود القانون في أكثر من موضع، بل تجاوزت قانون السماء بأن لا تزر وازرة وزر أخرى، ووصلت بأذاها الى أهالي المتهمين واعتقلت نساءهم وأقرباءهم.

في ذات الوقت فإن العائلة المالكة التي تواجه العنف لم تخفف من قبضتها ضد ممارسي العمل السياسي السلمي ولم تقبل بدفع الخطوط الحمراء بالنسبة للصحافة المحلية الا قليلاً وعلى كره. وحتى هذا الهامش قابل للنقض والتراجع لأنه لا يستند إلا الى الحالة الظرفيّة، وليس على قوانين مكتوبة، بل أن تلك القوانين أو لنقل الأوامر والتعميمات في تضادّ شديد مع الحريات العامة.

العائلة المالكة محاصرة بالسخط والغضب والأحقاد. إنها عائلة تعيش عالمها الخاص بها دون أن تفهم ما يجري حولها. فهي مأخوذة بأن يدها الحديدية قوية وتصل الى الجميع. لم يبق أحدٌ من الأمراء لم يهدد المرة تلو الأخرى خلال الأسابيع الماضية بالمزيد من القمع، ابتداءاً بالملك المقعد، وانتهاءً بالأمراء الصغار، مروراً بولي العهد ووزير الدفاع ووزير الداخلية وسلمان امير الرياض وغيرهم، هذا عدا أمراء المناطق والمشايخ الرسميين والكتاب السلطويين. الجميع يعزف نغمة الإستئصال والقوة وغير ذلك. وهذا مؤشر نهاية الأمن والسلام في المملكة، وبدء مرحلة أشد وأسوء من سابقاتها.

الحكومة العاقلة هي التي لا تعتمد العنف كحل وحيد.

والحكومة العاقلة هي التي تستخدمه ضمن حدوده الدنيا.

والحكومة العاقلة هي التي تستخدمه بملاحظة الظروف الشعبية السياسية والإقتصادية والنفسية.

والحكومة العاقلة هي بكل تأكيد ليست الحكومة السعودية.

لو كانت كذلك لما وصلنا الى هذا المأزق.

رأي

رؤية من الداخل

الاقتصاد السعودي: الاستثمارات نموذجاً

في دراسة بعنوان (بيئة الاستثمار في المملكة العربية السعودية:الواقع والتحديات) أعدها باحثان اقتصاديان سعوديان والصادرة في سبتمبر ٢٠٠٣ جاء في الملخّص التنفيذي ما يلي:

تميّز مسار النمو الاقتصادي بالتقلب خلال العقدين الماضيين، حيث برزت مجموعة من الإختلالات الهيكلية في بيئة الاستثمار في المملكة تمثلت في التالي:

١- تدني كفاءة الاستثمار في تحقيق النمو الاقتصادي إلى جانب تباطؤ تأثيره في تحقيق عملية التحول الهيكلي وتنويع النشاطات الاقتصادية.

٢- محدودية قدرة المملكة على جذب الاستثمارات الأجنبية.

٣- القصور في البنية التحتيّة مقارنة بدول مماثلة.

٤- استمرار عجوزات الموازنة العامة خلال أكثر من خمس عشرة سنة مع وصول مستوى الدين العام إلى قرابة (٩٦٪) من إجمالي الناتج المحلي.

٥- تقلبات التجارة الخارجية واستمرار عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات من عام ١٩٨٣ إلى ١٩٩٩م.

وأخيراً: التحولات السكانية التي ساهمت مع عدم توافق مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل، ضمن عوامل أخرى، في تدني مشاركة القوة العاملة المحلية في سوق العمل.

وفيما يخص الاستثمار والنمو الاقتصادي تشير الدلائل إلى استمرار تدني حصة الاستثمار الرأسمالي إلى إجمالي الناتج المحلي من (٢٨٪) في بداية الثمانينات إلى نحو (١٨.٤٪) في عام ٢٠٠١، في الوقت الذي وصل فيه هذا المتوسط إلى (٢٧٪) في الدول النامية ككل. ولقد انعكس تراجع معدلات الاستثمار في المملكة على المتوسط السنوي لمعدلات النمو الكلي والقطاعي، حيث كانت مستوياتها بالنسبة للمملكة الأقل بالمقارنة مع ماليزيا، كوريا الجنوبية، وسنغافورة خلال الفترتين ١٩٨٠-١٩٩٠م وكذلك ١٩٩٠-٢٠٠٠م. ولقد أدى تركيز الخطط الخمسية نحو تنويع مصادر الدخل وبالذات من خلال القطاع التصنيعي إلى تحقيق معدلات نمو تعتبر عالية مقارنة بالقطاعات الأخرى، حيث نمى بنحو (٧.٥٪) للفترة الأولى، إلا أن نموه تراجع إلى (٢.٧٪) خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠م، في الوقت الذي سجل فيه القطاع التصنيعي في ماليزيا نمواً عالياً قدر بنحو (٩.٣٪) و (٩.٨٪) للفترتين على التوالي. وفي حين تمكنت كل من ماليزيا وسنغافورة من تحقيق تحول جذري في اقتصادهما، حيث بلغت مساهمة القطاع التصنيعي (٣٣٪) و (٢٦٪) على التوالي، أظهرت المملكة تقدماً بالغ البطء في تنويع هيكلها الاقتصادي، إذ لم تتجاوز حصة القطاع التصنيعي (١٠٪) من إجمالي الناتج المحلي.

وإذا نظرنا إلى أنماط تدفقات الاستثمار الأجنبي، فعلى الرغم من تمتع المملكة بمزايا نسبية في قطاع الزيت والغاز، إلا أن حصصها من تدفقات الاستثمار الأجنبي تبقى محدودة جداً بالمقارنة مع دول أخرى في شرق آسيا مثل ماليزيا وسنغافورة، إذ وصل المجموع التراكمي للاستثمار الأجنبي في المملكة (٦.٤) مليار دولار في الفترة من ١٩٨٤ وحتى عام ٢٠٠٠م، بينما بلغ حجمه (٧٥) مليار دولار في سنغافورة خلال نفس الفترة. ومما يدل على محدودية قدرة بيئتها الاستثمارية على جذب الاستثمارات الأجنبية، بلوغ نسبة صافي المتوسط السنوي للتدفقات الاستثمارية إلى تكوين رأس المال الإجمالي بالمملكة حوالي (١.٣٪) خلال الفترة من ١٩٩٣ إلى ٢٠٠٠م، بينما بلغت (٣٠.٨٪) في سنغافورة و (١٨.٢٪) في ماليزيا. وفي حين شهدت السبعينات والثمانينات نمواً في الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية وبالذات في قطاع البتروكيماويات، إلا أنها تباطأت كثيراً في عقد التسعينات، ولم يتجاوز إجمالي رأس المال المدفوع للشركاء الأجانب في المشاريع المشتركة نحو (٣٩) بليون ريال سعودي حتى نهاية عام ٢٠٠٠م. ومن أجل تحفيز الاستثمار الأجنبي، قامت الدولة بإقرار نظام جديد تضمن الكثير من الميزات مثل جواز حصول المستثمر على أكثر من ترخيص، وكذلك جواز أن تكون الاستثمارات مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي، وتملك العقار وكفالة موظفيه الغير السعوديين إلى جانب خفض الضرائب إلى (٢٥٪).

كما يأتي من ضمن الإختلالات الهيكلية في بيئة الاستثمار أوضاع البنية التحتية التي شهدت تطوراً كبيراً فيما يتعلق بالطرق وبناء المدن الصناعية، إلى جانب التوسع في إنشاء محطات الكهرباء وشبكات المياه في الثمانينات، ولكنها أخذت مساراً تراجعياً في التسعينات في الوقت الذي استمر فيه الطلب على هذه الخدمات في الارتفاع، مما بدأ يتسبب في رفع كلفة التشغيل للمشاريع وأحيانا في عزوف المستثمر عن الاستثمار في المملكة. وتشير الأرقام إلى تدني الإنفاق الحكومي على تجهيزات البنية الأساسية، إذ لم تتجاوز حصتها من إجمالي الإنفاق (١.٢٪) من إجمالي موازنة الدولة في عام ٢٠٠٠م، مما أدى إلى تراجع مستوى المملكة مقارنة بالدول الأخرى في تجهيزات البنية التحتية وبالذات البنية التقنية، التي أصبحت تشكل عصب الاقتصاد الحديث. لقد جاء تخصيص قطاع الاتصالات متأخراً، إذ يلاحظ تدني مستوى توفر الخدمة وارتفاع كلفتها، ففي الوقت الذي وصلت فيه أعداد الخطوط الهاتفية الثابتة (٢٥.٨) خط لكل مائة فرد في المملكة، وصل هذا الرقم إلى (٥٠.٩) خط و (١١٩.٥) في كل من ماليزيا وسنغافورة على التوالي. ومما لا شك فيه أن حجم الفجوة في مستويات البنية التحتية ما بين ما هو موجود في المملكة ودول أخرى منافسة، سوف يؤثر سلباً على جاذبية بيئة الاستثمار للمستثمرين المحليين والأجانب.

وتمثل عجوزات الموازنة العامة التي استمرت على امتداد معظم سنوات العقدين الماضيين، وما ترتب عليها من ارتفاع معدلات الدين إلى الناتج المحلي، أحد أهم الإختلالات الهيكلية في البيئة الاستثمارية في المملكة لما لها من انعكاسات على متطلبات الإنفاق الرأسمالي، الذي شهد تراجعاً حاداً خلال السنوات الأخيرة الماضية، حيث انخفض حجم الاستثمارات في قطاعات الكهرباء، الماء، الطرق وغيرها من المرافق الأساسية والخدمية. ولا تقتصر مشكلة الدين العام على مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص على السيولة ولكن ربما إلى رفع تكلفتها، كما أن خدمة الدين العام التي تتراوح ما بين (٢٥) بليون ريال إلى (٣٠) بليون ريال سنوياً، تبعاً لأسعار الفائدة السائدة، أصبحت تشكل عبءً متزايداً على برامج الإنفاق الحكومي.

لقد أدى استمرار عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات من عام ١٩٨٣ وحتى عام ١٩٩٩م إلى تراجع الأرصدة الرسمية وغير الرسمية في الخارج لتمويل هذا العجز، وفي فترات متفاوتة شكل ذلك ضغوطاً ومضاربات على الريال السعودي، كما حدث في عام ١٩٩٨م. ومع تحسن أوضاع السوق النفطية وارتفاع الأسعار منذ عام ١٩٩٩م، شهد الحساب الجاري فوائض كبيرة بلغت أقصاها عام ٢٠٠١م بنحو (٥٤.١) بليون ريال. بيد أن هذا التطور الإيجابي يجب أن يؤخذ على حذر إذ أن هذا الأمر مرتبط بتطورات أسعار النفط التي تشير الدلائل إلى تراجعها في المدى القريب. وربما تسبب ذلك في عودة مشكلة اختلال الحساب الجاري لميزان المدفوعات في وقت استنزفت فيه مؤسسات التمويل المحلية قدر كبير من أرصدتها الخارجية لتمويل هذا العجز في السابق.

وتأتي المتغيرات السكانية ومشاركة القوة العاملة كأحد أهم التحديات الاقتصادية التي تواجه المملكة العربية السعودية لما لها من انعكاسات سلبية على البيئة الاستثمارية. فبينما تشكل الفئة النشطة اقتصادياً ممن تتراوح أعمارهم ما بين (١٥) و (٦٠) سنة حوالي (٦٦٪) من السكان السعوديين متقاربة مع كثير من الدول، إلا أن نسبة القوة العاملة من إجمالي الفئة النشطة اقتصادياً جاءت منخفضة جداً عند (٣٩٪) بالنسبة للسعوديين بعد استثناء الوافدين، بينما وصلت هذه النسبة إلى (٦٩٪) في ماليزيا كما وصل المعدل العالمي إلى (٧٧٪). وبينما يرجع تدني مشاركة القوة العاملة من السعوديين ضمن الفئة النشطة اقتصادياً بشكل كبيرإلى محدودية مشاركة السعوديات في سوق العمل ((٥٪) فقط من القوة العاملة) إلا أن ارتفاع أعداد السكان من فئة (١٥) و (٢٠) سنة الذين لا يزالون في مراحل الدراسة وخارج سوق العمل يعتبر سبباً آخر وراء تدني هذه النسبة، حيث وصلت نسبة الإعالة استناداً على المستخدمين فعلياً في القوى العاملة السعودية إلى (٥.٦٩) معال لكل عامل.

ومع تزايد نسبة المعالين، تزايدت المتطلبات الاستهلاكية أيضاً، ولكن على حساب الادخار، حيث وصلت نسبة الادخار إلى الناتج المحلي (١٦.٤٪) وهي أقل بكثير من مستوياتها في ماليزيا وكوريا الجنوبية، التي بلغت نحو (٣٨.٧٪) و (٣٣.١٪) على التوالي. ونتيجة لتأثر الاستثمار بالادخار فقد جاء متوسط نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي في حدود (٢٠.٦٪) في المملكة مقارنة مع (٣٧.٤٪) في ماليزيا خلال الفترة من عام ١٩٩٠ وحتى ١٩٩٩م، والذي انعكس بدوره على تواضع معدلات النمو الاقتصادي في المملكة مقارنة بماليزيا وكوريا الجنوبية خلال نفس الفترة.

ويعزى تدني مشاركة السعوديين في القوة العاملة ضمن عوامل أخرى إلى عدم التوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، فبينما وصل عدد الخريجين من الجامعيين للفترة ما بين ١٩٩٥ و١٩٩٩م حوالي (١١٤) ألف خريج، شكلت أعداد الخريجين في التخصصات الأدبية والإسلامية والاجتماعية حوالي (٤٩) ألف خريج، أو نحو (٤٨٪) من ذوي التخصصات الفائضة عن احتياجات سوق العمل. وهذا يعني محدودية التخصصات المطلوبة، إضافة إلى تدني مستوى المهارات الضرورية الداعمة لتطوير بيئة الاستثمار في المملكة.

وبينما ينظر بعض البيروقراطيين إلى العوائق الإدارية على أنها غير مهمة، إلا أن الوقت والموارد التي تستهلكها هذه العوائق والذي كان بالإمكان الاستفادة منه في تحقيق أهداف أكثر إنتاجية يجعلها مكلفة وذات أثر سلبي على معدلات التنمية الاقتصادية. وللوقوف على واقع العوائق البيروقراطية التي يعاني منها أصحاب الأعمال، تشير نتائج الاستبيان الذي تجاوب المستثمرين معه جيداً، حيث شاركت فيه (٢٠٦) منشأة، إلى التالي:

١- أبدى معظم المستثمرين السعوديين (٧٧٪) امتعاضهم من عدم استشارتهم من قبل الجهات الحكومية في حالة صدور أنظمة أو قوانين جديدة، وعدم الأخذ بتخوفاتهم حيال التغيرات الهامة في القوانين والسياسات التي تؤثر على أعمالهم. ونتيجة لذلك فإن الغالبية العظمى من أصحاب الأعمال (حوالي ٩٠٪) يخافون من التغيرات المهمة في اللوائح والقوانين إذ ينظرون لها كأحد العوائق المهمة لنشاطاتهم الاستثمارية وهي أعلى وبفارق كبير من نسبة المستثمرين في دول العالم النامي والمتقدم الذين يعتقدون بخطورة هذه المشكلة والتي لم تتجاوز (٥٠٪) و (٢٥٪) على التوالي. ومن ناحية أخرى فإن نحو (٦٠٪) من المستثمرين السعوديين يعتقدون بأن الحكومة تلتزم بما تعلنه من سياسات مما يعكس مصداقية معقولة للحكومة في نظر المستثمرين السعوديين.

كما تبين وأن كان بدرجة بسيطة زيادة في قدرة المستثمرين السعوديين على التوقع بالقوانين والسياسات خلال العشرة سنوات الأخيرة بسبب التحسن المحدود في مستوى الشفافية والتشاور مع الغرف التجارية في بعض الأنظمة والقوانين مما يدعو للتفاؤل بمستقبل أفضل للعلاقة بين الحكومة وقطاع الأعمال إذا ما تم تدعيم هذه العلاقة بمزيد من الشفافية.

٢- يعتقد (٨٠٪) من المستثمرين السعوديين بأن تكلفتهم التشغيلية قد ارتفعت بسبب الجريمة والسرقة، وينظرون للجريمة والسرقة بوصفهما من المشاكل الخطيرة مقارنة بما كان الوضع عليه قبل عشرة سنوات مما يشير إلى حصول تراجع في مستوى الشعور بالأمان وتزايد في معدلات السرقة والجريمة تبعاً لتدهور الحالة الاقتصادية. كما يعتقد حوالي (٦٠٪) من المستثمرين بأن السلطات لا تحمي أمنهم الشخصي بالقدر الكافي مقارنة بـ (٤٥٪) قبل عشرة سنوات. ومع ذلك تظل السعودية في وضع أفضل من بقية دول العالم النامي من حيث ثقة المستثمرين في إجراءات حفظ الأمن بل ومقاربة لمتوسط الدول المتقدمة.

٣- ترى الغالبية العظمى من المستثمرين صعوبة في التوقع بالإجراءات والأحكام القضائية ويعتقدون بأنها عائق على درجة عالية من الأهمية لنشاطاتهم الاستثمارية. وربما ترجع حالة الغموض وعدم القدرة على التوقع لدى المستثمرين فيما يتعلق بالبيئة القانونية إلى أن النظام القضائي في المملكة والمحكوم بالشريعة الإسلامية المدعمة بالعديد من النظم والإجراءات قد شهد العديد من التغييرات في العشر سنوات الأخيرة والتي وإن جلبت الكثير من التحسينات الإيجابية إلا أنها أحدثت حالة من عدم التناسق في الإجراءات وتسببت بدورها في زيادة حيرة المستثمرين حول كيفية حل المنازعات التجارية في المحاكم. وتبرز مسألة وجود فواصل زمنية طويلة بين إصدار الأنظمة وتطبيقها واستمرار بعض المحاكم في العمل بالقوانين القديمة بدلاً من الجديدة وتأخر صدور اللوائح التنفيذية كأهم المسببات لحالة الضبابية وعدم التناسق في الإجراءات القانونية.

٤- يعتقد المستثمرون إجمالاً بأن لوائح ونظم العمالة والتنظيمات والقوانين للدخول في النشاط هما العائقان الأكثر خطراً وأهمية بين عوائق الاستثمار المتعارف عليها عالمياً. ويلي هذان العائقان في الأهمية وبفارق ضئيل كل من الفساد الإداري، إجراءات التقاضي وتنفيذ الأحكام القضائية، التغير المفاجئ في القوانين، وفرض رسوم مفاجئة على الترتيب. وقد جاءت في آخر الترتيب كل من لوائح الضرائب، واللوائح الخاصة بالسلامة البيئية، التضخم، وأخيراً لوائح ونظم النقد الأجنبي التي اعتبرها المستثمرون الأقل أهمية.

وقد يعود تذمر المستثمرين من لوائح ونظم العمالة والاستقدام ووضعهم لها في مقدمة الترتيب بالنسبة لكل العوائق الأخرى انعكاساً للتحديات والمصاعب التي يواجهونها في الحصول على التأشيرات ورخص العمل والإقامة. وتكمن هذه العوائق في كون إجراءات إصدار التأشيرات ورخص العمل والإقامة مقيدة جداً ومعقدة وخاصة في تعبئة الطلبات، وكذلك السياسة المقيدة للعمالة والمتمثلة في حصة محدودة من العمالة الأجنبية، إلى جانب السياسات غير المرنة فيما يتعلق بالاستغناء عن خدمات العمالة السعودية.

أما فيما يتعلق بالاختلافات بين عوائق

الاستثمار في المملكة وبقية دول العالم، فقد تبين أن هناك ستة من أربعة عشر عائق للاستثمار قد صنفت في المملكة على أنها تحظى بدرجة أهمية عالية كعائق استثماري مقارنة بمتوسط الدول النامية أو المتقدمة أو العالم ككل وهي: (لوائح ونظم العمالة (استقدام، سعودة، كفالة))، التنظيمات والقوانين للدخول في النشاط، المشاكل المتعلقة بالسوق (إغراق، ضعف تشجيع تصدير،...)، إجراءات التقاضي وتنفيذ الأحكام القضائية، التغير المفاجئ في القوانين وفرض رسوم مفاجئة، وأخيراً اللوائح المنظمة للاستيراد والتصدير. وتجدر الإشارة إلى أن لوائح ونظم العمالة التي احتلت المراتب الأولى في الأهمية كعائق للاستثمار في نظر المستثمرين السعوديين، قد جاءت في مراكز متأخرة كعائق في معظم دول العالم الأخرى. كما أن التنظيمات والقوانين للدخول في النشاط والتي صنفها المستثمرون السعوديون في المركز الثاني كعائق خطير ومهم، لم يُنظر لها كعائق من قبل معظم المستثمرين المشاركين في استبيان البنك الدولي في أي دولة في العالم. وفي المقابل فإن هناك ستة عوائق حظيت بدرجة أهمية قليلة كعائق استثماري في المملكة مقارنة بمتوسط العالم والعالم النامي وهي: لوائح ونظم الضرائب أو ضرائب مرتفعة، التضخم، القصور في البنية التحتية، السرقة والجريمة، لوائح ونظم النقد الأجنبي، وأخيراً التمويل.

٥- بلغت نسبة المستثمرين الذين يعتقدون بأن الحكومة معرقلة لأنشطتهم حوالي (٤١٪) تقريباً وهي أكثر من مثيلتها في الدول المتقدمة والنامية والتي بلغت (٢٥٪) و(٣٠٪) على التوالي. ويلاحظ بأن الانطباع الإيجابي لأصحاب الأعمال عن الحكومة قبل عشرة سنوات قد تراجع قليلاً في الفترة الحاضرة، حيث أعرب (٤١٪) من المستثمرين عن اعتقادهم بأن الحكومة معرقلة لنشاطهم الاستثماري مقارنة مع (٣٤٪) قبل عشر سنوات.

٦- تبين أن (٧٥٪) من المستثمرين المشاركين في الاستبيان يلجئون لتجاوز النظام واستخدام طرق غير قانونية لتسيير أعمالهم. وجاءت الواسطة في مقدمة أساليب تجاوز الأنظمة حيث استخدمها (٦٢٪) من المستثمرين يليها كل من التحايل، المساعدات المادية، وأكثر من وسيلة بنسب (٢٠٪)، (٥٪)، (١٣٪) على التوالي.

٧- هناك أقل من نصف إجمالي المستثمرين بالعينة (٤١٪) يؤمنون بوجود مراقبة ومحاسبة في النظام الإداري للموظفين المقصرين.كما أن المستثمرين السعوديين يرون بأن هناك زيادة في صعوبة التعامل مع موظفي الحكومة مقارنة بالعشرة سنوات الماضية وبدرجة أكبر عن دول العالم النامي والمتقدم على السواء.

٨- تبين أن ثلثي المستثمرين السعوديين قد أحجموا عن الاستثمار بسبب صعوبات تطبيق اللوائح والنظم الحكومية مقارنة مع (٤٠٪)، (٣٥٪) للمستثمرين في الدول النامية والمتقدمة على الترتيب. وقد أرجع (٦٢٪) من المستثمرين في المملكة سبب إحجامهم عن الاستثمار لكون تكلفة اللوائح والنظم غير معروفة على وجه التأكيد، ولم يشكل ارتفاع التكاليف طالما أنه معروف هاجساً إلا لـ (١٥٪) من المستثمرين. وقد فاق الصناعيون غيرهم من المستثمرين في الأنشطة الاقتصادية الأخرى في تذمرهم من كون تكاليف اللوائح والنظم غير معروفة.

٩- يُصرف حوالي (٣٠٪) من وقت الإدارة العليا في مراجعة الدوائر الحكومية، وهو يزيد بمقدار (٦٥٪) عن نظيره في الدول النامية. وبينما أمضى (٢٥٪) من إجمالي المستثمرين السعوديين (١٥-٢٥٪) من وقتهم في مراجعة الدوائر الحكومية، لم تتعدى هذه النسبة (٢٪) من المستثمرين في الدول المتقدمة.

١٠- لم ترضي الحكومة حتى (٥٠٪) من المستثمرين في كل من خدمة توفير المعلومات، خدمة الرعاية الصحية، خدمة الجمارك، بينما حازت خدمات الطرق وخدمة البريد على رضا أكثر من (٥٠٪) من المستثمرين. وتوضح النتائج أن خدمة توفير المعلومات كانت الأسوأ في نظر المستثمرين، بينما حازت خدمة الطرق على أكبر درجة رضا. كما أوضح حوالي (٦٥٪) من المستثمرين بأنهم حصلوا على خدمة التليفون لأول مرة في أقل من شهر، وهي نسبة عالية ومقاربة للوضع في الدول المتقدمة وتبلغ أكثر من ثلاثة أضعاف النسبة في الدول النامية.

١١- ولم يحدث تغيير في نسبة أصحاب الأعمال الذين يرون عدم كفاءة الحكومة في تقديم الخدمات بصفة عامة خلال العشر سنوات الماضية، حيث ثبتت عند (٥٣٪).

وبالنظر إلى مؤشر الحرية الاقتصادية الذي يصدره معهد التراث ويرتب الدول من تقييم (١) للبلدان المتحررة اقتصادياً إلى (٤) للاقتصاديات المنغلقة، فقد حصلت المملكة على درجة (٢.٩٥) وترتيب (٦٨) من بين الدول المصنفة، مما يعني أنها تتمتع بـ" حرية اقتصادية شبه كاملة". ومن بين عشرة عوامل يشملها هذا التصنيف كان وضع المملكة الأسوأ في التجارة الخارجية، التدخل الحكومي في الاقتصاد، والمصارف بدرجة (٤) لكل منهم. أما من ناحية تدفق الاستثمار الأجنبي، وكذلك الأنظمة والقوانين فقد حصلت على درجة (٣) لكل منهما، بينما جاءت السياسة النقدية في درجة (١)، ورغم تبوء المملكة لموقع أفضل في حريتها الاقتصادية بالمقارنة بمصر بدرجة (١٠٤) إلا أنها صنفت كأقل دولة خليجية منفتحة اقتصاديا، حيث احتلت البحرين المرتبة (١٦).

أما بالنسبة لمؤشر اليورومونى للمخاطر القطرية، فقد حصلت المملكة على تصنيف (٦٥.٢٥) من أصل (١٠٠). ليأتي ترتيب المملكة في المركز (٤٠) من بين (١٨٥) دولة في آخر تصنيف لها خلال السنة الحالية، بينما جاءت قطر والإمارات العربية المتحدة في المركزين (٢٨) و (٣٣) على التوالي. ولقد جاء تقييم المملكة منخفضاً نوعاً ما نتيجة لارتفاع نسبة النمو السكاني وضعف معدلات النمو الاقتصادي المتأثر بتقلبات أسعار النفط.

ولكن أكثر التصانيف إثارة للقلق، هو تقرير التنمية الصناعية لعام ٢٠٠٣م، الصادر عن منظمة التنمية الصناعية التابعة لهيئة الأمم المتحدة، إذ يشير التقرير إلى تراجع مرتبة المملكة من بين (٨٧) دولة من المرتبة (٣٣) في عام ١٩٨٥م إلى المرتبة (٤٢) لعام ١٩٩٨م في مؤشر القيمة المضافة للصناعة، وكذلك تراجع موقع المملكة من المرتبة (٣٩) إلى المرتبة (٥٩) في مؤشر تدفق الاستثمار الأجنبي، بالإضافة إلى تراجع مواقعها في بقية الأربعة مؤشرات الأخرى التي شملها التقرير.

وبالنسبة لتقرير أي ام دي للميزة التنافسية World Competitiveness IMD الصادر في عام ٢٠٠٢م، فقد تم ترتيب المملكة في المركز (٢٦) بالنسبة للبنية التحتية، والتي تتضمن الطرق ومختلف وسائل المواصلات، بينما جاءت في المركز (٤٧) فيما يخص البنية التحتية التكنولوجية و المركز (٤١) في بيئة الأعمال التي تتضمن الانفتاح الاقتصادي والقوانين المتعلقة بسوق العمل.

وأما مؤشر "هاربسون مايرز" للمهارات المهنية (Mayers Index for Skills-Harbison)، فقد حصلت المملكة فيه على درجة (١٣.٤٥) لتحتل المركز الـ (٥٠) مقارنة بكل من الأردن ومصر التي حصلتا على درجة (١٨.٠٥٥) و(١٦.٤٥) لتحتل المركزين (٣٨) و (٤٤) على التوالي.

وعلى الرغم من أن بعض هذه التصنيفات أشارت إلى الإصلاحات التي اتخذتها المملكة، إلا أنها على اختلاف درجات التصنيفات العامة والائتمانية، تدل على تدني جاذبية البيئة الاستثمارية في المملكة مقارنة مع الدول الناشئة بشكل عام والدول الخليجية بشكل خاص..

يشكل تأخر انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية وتباطؤ الدولة في مسيرة التخصيص مع استمرار غياب التنسيق بين خطط وزارة التعليم العالي ومتطلبات مؤسسات القطاع الخاص من التخصصات إلى جانب أوجه القصور الحالية في نظام البريد مع عدم وجود نظام للمدفوعات التجارية، كل هذه الأمور تساهم في تدني ثقة المستثمر المحلي وكذلك الأجنبي في بيئة الأعمال في المملكة.

بين التوقعات العالية وخطر الانهيار

تقول دراسة إقتصادية صدرت مؤخراً عن البنك السعودي الأميركي (سامبا) بأن التأثيرات الاقتصادية المتوقعة لحرب العراق على السعودية كانت قليلة، حيث شهد الاقتصاد السعودي تطوّراً اقتصادياً ملحوظاً سنة ٢٠٠٣، وهو تطور يرشح له الاستمرار لسنة قادمة حسب تقرير أعدّه خبير إقتصادي كبير في البنك المذكور، الذي اعتبر ٢٠٠٣ سنة إستثنائية للاقتصاد السعودي. فقد بلغت العائدات النفطية ٨٥ مليار دولار، وهو إرتفاع لم تشهده البلاد منذ عشرين عاماً.

في هذا العام، تقدر زيادة إجمالي الناتج المحلي بنسبة ٦.٨ بالمئة كإنعكاس للمداخيل النفطية العالية، مع مديونية متوقعة تصل الى ٩٦ بالمئة من اجمالي الناتج المحلي. وعليه فإن الاداء المالي في السنة الحالية يجب أن يكون قوياً حسب الخبير الاقتصادي مع فائض متوقع في الميزاينة في مقابل إنخفاض في الدين العام الحكومي وزيادة في الاحتياطي الاجنبي للبنك المركزي.

وبالرغم من أن أسعار النفط يتوقع لها أن تتراوح ما بين ٢٤ و٢٨ دولاراً للبرميل الواحد في عام ٢٠٠٤، فإن المداخيل النفطية يحتمل إنخفاضها من المستويات الحالية. وعلى هذا الاساس، فإن نمو إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٤ سينخفض بنسبة ١.٦ بالمئة نتيجة لانخفاض الانتاج النفطي بمرور السنوات، ولكن القطاع الخاص لابد أن يشهد نمواً عالياً أكبر مما هو عليه الحال في عام ٢٠٠٣.

وتفيد التقديرات بأن التضخم سيبقى منخفضاً السنة القادمة، كما أن معدلات الفائدة والتي مازالت منخفضة والمرتبطة بشكل أساسي بأسعار الفائدة في الولايات المتحدة، ستزداد في حال حدث تحوّل في الاقتصاد الاميركي.

علـى أن هـذا النمو المحكوم لمتغيرات اقتصادية غير مدركة يجب أن تدرج في سياق متغيرات أخرى داخلية ذات أهمية بالغة. فإجمالي عدد السكان، على سبيل المثال، بحسب التقديرات الحالية تتوزع ما بين ١٦ مليوناً من السكان الاصليين وبين ٥ إلى ٦ ملايين من الوافدين، فيما يصل النمو السكاني الى ٣.٥٪ حالياً. ويفيد تقرير صادر عن وزارة الاقتصاد والتخطيط بأن معدل الولادة في السعودية قد ارتفع الى ٥٥.٥ طفلاً في الساعة، أي ٤٨٦ ألف طفلاً يولدون كل عام. وهذا يعني أيضاً بأنه بعد مرور عقد من الزمن سيكون هناك ما يزيد عن ٦ ملايين مواطناً يمثلون ٣٠ بالمئة من اجمالي السكان الحاليين. في المقابل يصل النمو الاقتصادي من ١ – ٢٪ فقط، الأمر الذي سيضاعف من الاعباء الاقتصادية على كاهل الدولة، التي ستكون مسئولة عن توفير الماء والسكن والكهرباء ومستشفيات ومدارس وجامعات وبنية تحتية ووظائف. في الوقت الراهن يتم تخصيص ثلثي الميزانية لدفع رواتب الموظفين، فيما يتبقى ثلث من اجمالي الميزانية والذي يصرف على مشاريع الوزارات وبرامجها. وفيما تسير عمليات الخصخصة واسترجاع رؤوس الأموال المهاجرة والمستثمرة في الخارج ببطء شديد بسبب معوقات أمنية واقتصادية وقانونية، فإن الفرص الاقتصادية باتت جد ضيئلة أمام السعودية فيما تقتنص دول الجوار مشاريع الاستثمار الاجنبي وخصوصاً في قطاعي النفط والغاز.

وتتزايد التحذيرات من إنخفاض سعر البرميل النفطي الى مستويات منخفضة والتي ستؤدي ـ حال حدوثها ـ الى إفلاس اقتصادي. وبحسب تقديرات مراكز اقتصادية عالمية فإن وصول سعر البرميل الى ١٧ دولاراً للبرميل الواحد سيجعل الدولة السعودية على حافة البقاء، إما اذا إنخفض بمعدل دولار واحد فإنه سيعيدها خمسا وعشرين عاماً للوراء، وفي حال تواصل تدهورت أسعار البترول بحيث تصل الى ١٢ دولاراً للبرميل فإن ذلك يعني افلاساً تاماً.

وفيما يتبادل المسؤولون في الحكومة والامراء الاتهامات حيال تدهور الاقتصاد السعودي وخصوصاً في مجال الاستثمارات في قطاعي النفط والغاز، هناك من يحاول توجيه اللوم الى وزير النفط السعودي على النعيمي وتحميله مسؤولية خسارة مليارات الدولارات في صفقة الغاز التي قد تؤدي الى تقويض مصداقية الدولة. فقد وصف الأمير الوليد بن طلال الغاء صفقة الغاز التي تبلغ قيمتها ٢٥ مليار دولار بأنها (مهزلة) وبأنها ستؤدي الى إخافة المستثمرين الاجانب. وحمّل الوليد بن طلال مسؤولية فشل الصفقة الى العوائق التي وضعها بعض الموظفين أمام إتمام الصفقة. وقال بأن المملكة خسرت صفقة رابحة مع شركة شل التي لم تقم بإستثمارات ضخمة في المملكة، وعليه فقد خسرت المملكة فرصة كبرى ليس في الغاز فقط، بل في تمديد الانابيب والكهرباء والماء وعدد كبير من الحقول.

وفي سياق حملته ضد وزير النفط السعودي قال الوليد بن طلال بأن المشكلة ليست مقتصرة على خسار الاستثمار الاجنبي ولكن على مجمل الصناعة السعودية التي هي في مسيس الحاجة لمنتجات الغاز، فضلاً عن آلاف الفرص الوظيفية التي ستوفرها هذه المشاريع. فبعد جولة من المفاوضات المتعثرة طالت مدة عامين حول تفاصيل الاستثمارات في حقل الغاز، قررت السعودية إلغاء الاتفاق الأولي مع الكونستريوم التي تقوده اكسون وموبيل الذي يشمل استثماراً يقدر بـ ١٥ مليار دولار لتطوير احتياطات السعودية من النفط بكميات هائلة، أي بأكثر من ستة تريليون متر مكعب. وكان الاستثمار جزءا من منظومة ضخمة من الاتفاقات المتصلة بضخ ما يقرب من ٢٥ مليار دولار من أجل تطوير مصادر الغاز وإعداد صناعات مشتركة تشتمل على التوزيع المحلي لامدادات الغاز والصناعات البتروكيميائية ومشروع ازالة الاملاح من الزراعة. هذه المشاريع الهامة من المتوقع ان تنجب كثيراً من المشاريع والخدمات المساندة والتي من المرشح أن تجذب ما يربو عن ١٥٠ مليار دولار وأن تخلق عشرات الآلاف من الوظائف للمواطنين السعوديين. وكانت الحكومة قد وافقت على منظومة جديدة من المشاريع مع كونستريوم رويال وشل الهولنديتين والتي تصل تكلفتها نحو ٢ مليار دولار من اجل تطوير حقول الغاز في الربع الخالي. وتغطي منطقة الاستكشاف نحو ٢٠٩ ألف كليو متراً مربعاً، أي ما يربو عن ضعف مساحة دولة الامارات العربية المتحدة.

في المقابل، وجّه مسؤول في شركة أرامكو اتهاماً مبطناً للحكومة حيال تدهوّر الاوضاع الاقتصادية في المملكة، وقال بأن أرامكو تمثل خشبة الانقاذ الأخيرة، حيث عوّل كثيراً على قدرة الشركة في تطوير مشاريع الاستثمار في قطاعي النفط والغاز. وقد حذّر المسؤول من انهيار اقتصادي وشيك في حال هبطت أسعار البترول الى ما دون العشرة دولارات للبرميل الواحد، وهو حسب المسؤول غير بعيد ما لم تقدم الدولة على إجراءات فورية من أجل تنويع القاعدة الاقتصادية.

إقتصاد

تقرير لجنة خاصة

النظام القضائي في السعودية تحت المجهر

مقدمة

١- يتناول هذا التقرير بعثة لتقصي الحقائق في المملكة العربية السعودية قام بها المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين في الفترة من ٢٠ إلى ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٢ عملا بالولاية التي أنشأها قرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٩٤/ ٤١ المؤرخ ٤ مارس ١٩٩٤ والتي جددها القرار ٢٠٠٠ / ٤٢ المؤرخ ٢٠ أبريل ٢٠٠٠.

٢- وقد تلقى المقرر الخاص، في مناسبات عديدة، معلومات ذات طابع عام تعبّر عن القلق إزاء سير النظام القضائي في السعودية. وكانت المعلومات تتعلق بمحاكمات يدّعى أنها غير عادله، وبامكانيه الحصول على خدمات المحامين وبنقص الشفافية البادي في الإجراءات القضائية. وكان من رأى المقرر الخاص أيضا أن القيام ببعثه إلى السعودية فرصه مهمة لإنعام النظر في سير نظام قانوني قائم على الشريعة الاسلاميه، ونتيجة لذلك طلب المقرر الخاص السماح له بالقيام ببعثه إلى السعودية، وقبلت الحكومة ذلك الطلب.

٣- وكان مقر البعثة في الرياض حيث التقى المقرر الخاص بممثلين للحكومة ومجلس الشورى ومجلس كبار العلماء، وهيئة التحقيق والادعاء العام والجهاز القضائي، وإدارة السجون. والتقى المقرر الخاص أيضا بمحامين وممثلين لهيئات عديدة تضطلع بأنشطة في مجال التثقيف القانوني. وخلال البعثة، تقرر أن يزور المقرر الخاص سجن الحائر وذلك بناء على طلبه. كما التقى المقرر الخاص بفريق الأمم المتحدة القطري وبالعديد من العناصر الفاعلة في المجتمع الدولي. ولكن من دواعي الأسف أنه لم يتمكن من لقاء أي جماعات نسائية.

٤- ويود المقرر الخاص أن يشكر البعثة الدائمة للمملكة العربية السعودية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف للمساعدة التي قدمتها في تنظيم البعثة، وأن يشكر الحكومة لتيسيرها البعثة لجو الانفتاح والتعاون الذي لقيته البعثة. ويود أيضا الإعراب عن شكره لمكتب برنامج الأمم المتحدة الانمائي في الرياض لتقديمه دعما تشغيليا ولتنظيمه المؤتمر الصحفي في نهاية البعثة.

أولا – الخلفية العامة

٥- توحدت شبه الجزيرة العربية كمملكه واحده في عام ١٩٣٢ تحت حكم عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود (ابن سعود) أول ملك يتربع على عرش السعودية. ويبلغ عدد سكانها قرابة ٢٢ مليون نسمه، منهم من المواطنين الأجانب.

٦- وعماد الدولة الجديدة تمسكها بالإسلام وهديه في جميع شؤون الحياة في السعودية وقد نجم ذلك عن اتفاق بين آل سعود والإمام محمد بن عبد الوهاب في عام ١٧٧٤ لجلب ما كانا يعتبرانه نموذجا خالصا للإسلام إلى شبه الجزيرة العربية. هذا بالاضافه إلى أن ملك السعودية هو خادم الحرمين الشريفين، وهما أقدس الأماكن في الإسلام.

٧- وفى عام ١٩٩٢ صدر النظام الأساسي (القانون الأساسي) الذي يحدد البني والمبادىء الأساسية للحكم. وهو ينص على أن المملكة العربية السعودية دولة عربيه إسلاميه ذات سيادة ودستورها القرآن والسنة. ونظام الحكم ملكي، وتنص المادة ٨ من النظام الأساسي على أنه يقوم على العدل والشورى والمساواة وفق الشريعة الاسلاميه.

٨- وينص هذا النظام أيضا على بعض الحقوق والواجبات الأساسية التي تقتضي من الدولة حماية حقوق الإنسان وفق الشريعة الاسلاميه. أما في مجال إقامة العدل، فينص النظام الأساسي على أنه لا يجوز إلقاء القبض على أحد أو سجنه إلا بموجب أحكام النظام. كما ينص على أن العقوبة شخصية وأنه لا جريمة إلا بناء على نص شرعي أو نظامي ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة للعمل بالنص النظامي. وحق التقاضي مكفول بالتساوي للمواطنين والمقيمين الأجانب.

٩- وتنص المادة ٤٤ من النظام الأساسي على أن سلطات الدولة تتكون من السلطة القضائية والسلطة التنفيذية والسلطة التنظيمية وأنها ملزمة بالتعاون في أداء وظائفها وفقا لهذا النظام وغيره من الأنظمة. والملك هو مرجع هذه السلطات جميعا. وهو مسئول عن حكم البلاد طبقا لأحكام الإسلام، ويشرف على تطبيق الشريعة الاسلاميه والأنظمة والسياسة العامة للدولة. وهو رئيس الوزراء أيضا، يعاونه في أداء مهامه أعضاء مجلس الوزراء الذين يعينون ويعفون من مناصبهم بأمر ملكي.

مقرر اللجنة: شرطان لا يعلوا عليهما شيء، المساواة والحق في توكيل محام ولا يمكن التغاضي عنهما لصالح التحقيق

١٠- وتختص السلطة التنظيمية بوضع الأنظمة واللوائح بما يحقق المصلحة العامة أو يرفع المفسدة في شؤون الدولة. وهي مطالبة بأن تمارس إختصاصاتها وفقا للنظام الأساسي والأنظمة التي تحكم سير أعمال كل من مجلس الوزراء ومجلس الشورى.

١١- ووفقا للمادة ١٥ من مرسوم إنشاء مجلس الشورى، يبدى مجلس الشورى الرأي في السياسة العامة للدولة. وهو مخوَّل، في جملة أمور: سلطة دراسة القوانين والمواثيق والمعاهدات والاتفاقات الدولية وتقديم الاقتراحات المناسبة بشأنها وتفسير القوانين. وله أيضا صلاحية المبادرة لصياغة التشريعات. ويعين الملك أعضاء مجلس الشورى.

١٢- وقد صدَّقت السعودية على إتفاقية حقوق الطفل، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المراه وإتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وذكرت الحكومة للمقرر الخاص أنها تنظر في التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ثانيا – مصادر التشريع

١٣- تتضمن الشريعة الاسلاميه أربعة مصادر للتشريع (أصول الفقه) أولا، القرآن الذي يعتبره المسلمون كلام الله الذي أنزل على النبي محمد (ص)، وبالتالي لا يمكن تغييره. ثانيا، السنة، وهي تسجيل لأفعال

الرسول (ص) خلال حياته. وتعتبر أفعال الرسول في تطبيق الآيات القرآنية على حالات من الحياة اليومية في المجتمع الاسلامي ألأول أضافه مهمة إلى القرآن في حالات يكون فيها النص القرآني غامضا أو غير محدد. وهناك جدل مستفيض بشأن صحة بعض الأحاديث الواردة في السنة ويقوم العلماء بقدر كبير من العمل للتأكد من صحة كل حديث وسنده. أما المصدر الثالث للفقه الاسلامي فهو الاجماع، أي اجتماع الجماعة على رأى واحد بشأن مسألة معينه وهو يستخدم في الحالات التي لا يقدم فيها القرآن ولا السنة إجابه عن سؤال محدد. وأما المصدر الرابع فهوالاجتهاد الذي ينطوي على تحديد الغرض من حكم قانوني يرد في القرآن أو السنة وتطبيقه على حالات مشابهه لا ينصان عليها، ويتحقق القياس من خلال الاجتهاد.

١٤- والاجتهاد هو العملية التي تستنبط من خلالها الأحكام من أصول الفقه. وتعمل الشريعة على أساس مبدأ أنه لما كان قانون كل يرد في الأصول، فان هذه الأصول لا تنص بالتحديد على كثير من القواعد ومن ثم يجب إستنباطها أو إكتشافها من خلال الاجتهاد البشري. ويتمثل دور القاضي في ممارسة الاجتهاد في النظام القانوني الاسلامي.

١٥- وتتبع السعودية بصفة رئيسيه تفسير المذهب الحنبلي للسنة الذي يطلق عليه في الغالب إسم الوهابية استناداً إلى إسم مؤسسها. ويعتمد هذا التأويل أساساً على القرآن والسنة بصفتهما أهم مصدرين من مصادر الشريعة، ويعتمد بدرجه أقل على الإجماع والقياس. وتؤكد الحكومة على أن القضاة ليسوا مقيدين برأي مذهب بعينه عند ممارسة وظيفتهم القضائية، ولكن يجب أن يصدروا أحكامهم وفقا للقرآن والسنة.

١٦- ولا يوجد مذهب السوابق في السعودية ومن ثم بإمكان أي قاضي أن يحكم في قضية دون أن يكون مقيداً بما حكم به قضاة آخرون في قضايا مشابهه في مناسبات سابقه. بيد أن المادة ١٤ من نظام القضاء تنص على أنه متى رأت دائرة تابعه لمحكمة التمييز أن من الضروري العدول عن تفسير أخذت به في السابق إحدى دوائر محكمة التمييز لزم إحالة الدعوى إلى الهيئة العامة لمحكمة التمييز التي تتألف من جميع قضاه المحكمة. ويتعين على الهيئة العامة منح تصريح العدول بأغلبية ثلثي أعضائها. ومتى لم تصدر الدائرة حكمها علـى هـذا الأسـاس تحال القضيـة إلى مجلس القضاء الأعلى. وقد أبلغ المقرر الخاص بأن وجود محكمتين منفصلتين للتمييز أحدهما في الرياض والأخرى في مكة المكرمة، وانعدام أي نشر منهجي للأحكام الصادرة عنهما قد قوضا إجراءات إعادة النظر هذه، وينجم أيضا عن هذه الإجراءات حالات تأخير.

١٧- ويرد حكما مشابهاً في المادة ٤٠ من نظام المرافعات الشرعية لديوان المظالم يقتضى من أي محكمة من محكمتي التمييز إحالة الدعوىالى الهيئة العامة للديوان، التي تتكون من جميع قضاة التمييز وثلاثة قضاة من المحكمة المستعجلة الأولى للنظر في التخلي عن سابقة من السوابق أو مبدأ من المبادىء. وقد علم المقرر الخاص أن المحاكم المستعجلة الأولى في ديوان المظالم تمانع في إتباع مبدأ السوابق وأن أحكام الديوان لا تصنف وتنشر سنويا وفقا للمادة ٤٧ من نظام ديوان المظالم.

١٨- ولم تنشر أحكام المحاكم نشراً منهجياً، وإن كان المقرر الخاص قد أبلغ بأن نخبة من أحكام بعض المحاكم المحددة كانت قد صدرت في الماضي لفترات قصيرة. كما أبلغ المقرر الخاص بأن مجلس الوزراء أصدر مؤخراً قراراً يطلب نشر طائفة من أحكام المحاكم الشرعية، بعد إزالة أسماء الأطراف منها، وطائفة من أحكام ديوان المظالم.

١٩- ومع أن المصدر الأول للقانون السعودي هو الشريعة الاسلاميه فقد صدرت قوانين أخرى كثيرة بأمر أو مرسوم ملكي أو مرسوم وزاري. ويشار إلى هذه القوانين عادة باسم التنظيمات أو غيرها من الإصلاحات القانونية المشابهة، حيث لا يستعمل لفظ القانون عادة إلا في سياق القانون الالهي. وتخضع القوانين البشرية للشريعة الاسلاميه. وفي السنوات الخمس عشرة الماضية، أصدرت الحكومة العديد من القوانين الأساسية التي تنظم سير الحكم والنظام القانوني.

ثالثا — نظام المحاكم

٢٠- يتكون نظام المحاكم في السعودية من المحاكم الشرعية ديوان المظالم ونظام تسويه الخلافات العمالية.

٢١- ويتألف نظام المحاكم الشرعية من المحاكم الجزئية والمحاكم الكبرى، وهى المحاكم المستعجلة الأولى، ومحكمه التمييز، ومجلس القضاء الأعلى. والمحكمة الكبرى هي محكمه ذات اختصاص عام يبت في القضايا المعروضة عليها قاض واحد، وتستثنى من ذلك القضايا التي تصدر بشأنها عقوبة القتل أو الرجم أو القطع أو القصاص الذي لا ينطوي على عقوبة القتل، حيث تنظر في القضية هيئه تتكون من ثلاثة قضاة. ويصدر الحكم في القضية على أساس الأغلبية ويرد رأي القاضي المخالف في الحكم النهائي. أما محكمة التمييز فتراجع أحكام المحكمة الدنيا بناءً على طلب أحد الأطراف أو من تلقاء نفسها فيما يتعلق بالدعاوى التي تنطوي على أحكام تقضى بعقوبة القتل أو القطع أو الرجم أو القصاص الذي لا ينطوي على عقوبة القتل. فإذا خالفت المحكمة حكم المحكمة الدنيا تحال الدعوى ثانيه إلى المحكمة الدنيا لتعيد النظر فيها. ومتى وافق قاضي المحكمة الدنيا على رأى محكمة التمييز، فإنه يلغي الحكم ويعيد النظر في الدعوى. أما إذا خالف الحكم وجب عليه إعلام محكمه التمييز التي يمكنها أن تتفق مع القاضي أو تنقض الحكم وتحيل الدعوى إلى المحكمة الدنيا لكي ينظر فيها قاض جديد.

٢٢- والهيئة العامة لمحكمة التمييز مسئوله عن تنظيم دوائر محكمة التمييز وتكوينها وتحديد اختصاصاتها وعن الترخيص بالعدول عن الاجتهادات التي تأخذ بها المحكمة. ولا تصبح أحكام الهيئة العامة نهائيه إلا متى اعتمدها وزير العدل، وإذا خالف الحكم وجب عليه أن يطلب إلى الهيئة العامة إنعام النظر فيه. وإذا لم تتوصل الهيئة العامة مع ذلك إلى قرار يقبله وزير العدل، تحال المسألة إلى مجلس القضاء الأعلى ليبت فيها نهائيا.

٢٣- ومجلس القضاء الأعلى هو أعلى هيئه قضائية. وله واجبات عدة لكنه المسئول من حيث إجراءات التمييز، عن المراجعة النهائية للدعاوى التي تنطوي على أحكام تقضى بعقوبة القتل أو القطع أو الرجم أو القصاص الذي لا ينطوي على عقوبة القتل.وتتبع هذه المراجعة للدعاوى نفس الإجراءات المعمول بها على مستوى محكمه التمييز. بحيث تعاد القضية إلى المحكمة المستعجلة الأولى من أجل أعادة النظر فيها تمشيا مع رأى مجلس القضاء الأعلى.ولا تعتبر القضايا التي تنطوي على أحكام تقضى بعقوبة القتل أو القطع أو الرجم مكتملة إلا بعد إن يعيد مجلس القضاء الأعلى النظر في حكم المحكمة المستعجلة الأولى. ويعد مجلس القضاء الأعلى أيضا بيانات عامه لمبادىء الشريعة الاسلاميه بناء على طلب وزير العدل، ويدلى بآراء في قضايا أخرى بناء على طلب الملك أو وزير العدل.

زعم سعودي:
الافراج عن مائة متهم أفضل من إعتقال بريء واحد!

٢٤- أما ديوان المظالم فقد أنشىء أصلا كمحكمة إدارية تنظر في المسائل المتعلقة بالدولة. بيد أن إختصاصه توسع تدريجيا ليشمل النظر في الدعاوى التجارية، والجنائية التي تنطوي على الرشوة أو الاختلاس أو إساءة التصرف في الأموال أو التزوير. ويتكون ديوان المظالم من مستويين، هما المستوى المستعجل الأول ومستوى التمييز.

٢٥- وتنظر لجان العمل لتسوية الخلافات العمالية في الدعاوى المتعلقة بالنزاعات في مجال العمل، والإصابات في أماكن العمل والنزاعات المتصلة بإنهاء الخدمة في القطاع العام.

رابعا – القضاء

٢٦- ينص النظام الأساسي على أن القضاء سلطة مستقلة ولا سلطان على القضاة في قضائهم لغير سلطان الشريعة الاسلاميه. وتنص المادة الأولى من نظام القضاء أيضاً على أنه لا يحق لأحد أن يتدخل في شؤون القضاء.

٢٧- وشدّدت الحكومة على الأهمية التي توليها الشريعة الاسلاميه لاستقلال القضاء. كما أن أحداً من القضاة الذين التقينا بهم لم يذكر أي مناسبة جرت فيها محاوله للتدخل في حكم للمحكمة. وكان هناك تشديد أيضا على الاعتقاد بأن القضاة يقومون بواجب ديني عظيم، وأنهم مسئولون أمام الله مباشرة عندما يصدرون أحكامهم، ومن ثم فمن واجبهم ألا يقضوا في الدعاوى إلا وفقا للشريعة الاسلاميه.

٢٨- وطبقا للمادة ٥٣ من قانون القضاء، يعين القضاة بأمر ملكي بناء على قرار من مجلس القضاء الأعلى. وليصبح المرء قاضيا لا بد أن يكون مواطنا سعوديا يتسم بحسن الخلق والسلوك، ويفي بالشروط المطلوب توافرها في القضاة والتي تؤكد عليها الشريعة الاسلاميه، ويكون حاصلا على شهادة في الشريعة الاسلاميه من إحدى الكليات السعودية أو شهادة معادله لها، وفى الحالة الأخيرة يتعين أن يقضاه لشخص اختباراً خاصاً تعدّه وزارة العدل، ولا يحق سوى للذكور أن يصبحوا قضاة. ويعين القضاة لفترة اختبار مدتها سنة واحدة، ثم يعينون مدى الحياة متى ثبتت كفاءتهم، وهم يحالون إلزاميا إلى التقاعد متى بلغوا سن السبعين.

٢٩- وذكر عضو في مجلس كبار العلماء للمقرر الخاص أنه لا يوجد في الفقه الاسلامي رأي نهائي ينص على استحالة أن تصبح النساء قاضيات. فهناك مذاهب فقهية عدة في الإسلام، بعضها يرخص للنساء أن يصبحن قاضيات في المسائل المتعلقة بالنساء. وتحدث الاختلافات لأن الفقه الاسلامي واسع جداً ويراعي الظروف التي يعيش فيها الناس. والمذهب الحنبلي، المتبع في السعودية، لا يسمح للنساء بأن يصبحن قاضيات وذلك استنادا إلى حالة وقعت في عهد النبي محمد حيث لم يسمح لامرأة أوتيت حظاً كبيراً من الحكمة ولديها جميع المؤهلات بأن تصبح قاضيه. ويعتقد أن النساء يختلفن عن الرجال جسدياً وعاطفياً فكرياً وأن عدداً صغيراً فقط من النساء أظهرن نضجاً فكرياً يؤهلهن لتقلد مناصب القضاة. وفضلاً عن ذلك فإنه على الرغم من أن عدداً أكبر من النساء قد بلغن مؤخراً مستويات عالية من النضج الفكري المطلوب، فإن المجتمع غير مستعد لقبول التغيير. وأبلغ المقرر الخاص بأن ما من أحد يملك قرار تغيير الممارسة في هذا الشأن سوى الملك، لأنه قادر على رؤية الصورة كاملة ورؤية أية أضرار محتملة قد تحدث من جراء ذلك.

٣٠- وتتولى هيئة التدقيقات القضائية التابعة لوزارة العدل تقييم عمل القضاة من حيث كفاءتهم وأدائهم للواجبات الرسمية. وتتألف الهيئة من قضاه يختارون من بين قضاة محكمة التمييز والمحاكم المستعجلة الأولى. ويضطلع بالتدقيقات مرة أو مرتين في السنة قاض ذو مرتبه أعلى من القاضي الذي يجرى تقييمه، والقاضي الذي يجرى تقييمه يزوّد بنسخ من الملاحظات المتعلقة بعمله وله الحق في أن يستأنف لدى مجلس القضاء الأعلى تقدير الجدارة الذي يقل عن المتوسط. ومتى حصل قاضٍ على تقدير يقل عن المتوسط في ثلاثة تقارير متتالية عن الجدارة فإنه يحال إلزامياً إلى التقاعد على أساس قرار يتخذه مجلس القضاء الأعلى.

٣١- ويتولى مجلس القضاء الأعلى ترقية القضاة وفقا للأقدمية. ومتى تساوت فترات الخدمة، يتخذ قرار الترقية على أساس تقارير الجدارة. وتنص المادة ٥٥ على أن مجلس القضاء الأعلى هو وحده الذي يملك قرار نقل القضاة إلى منصب آخر داخل الجهاز القضائي أو تعيينهم فيه. ويتمتع القضاة بالحقوق والضمانات التي يكفلها نظام الخدمة المدنية ويقومون بالواجبات الواردة فيه إلا إذا تعارضت مع المنصب القضائي.

٣٢- ويتحمل وزير العدل المسؤولية الإدارية والمالية عن المحاكم وغيرها من الدوائر القضائية.

٣٣- وينص الفصل الخامس من نظام القضاء على الإجراءات التأديبية ضد القضاة، فهو ينص على أنه يحق لوزير العدل، دون المساس باستقلال القضاء ونزاهته، أن يشرف على جميع المحاكم والقضاة. ثم تأتي الإجراءات التأديبية في خطوتين اثنتين، أولا على مستوى لجنة من درجة التمييز ثم من قبل مجلس القضاء الأعلى.

٣٤- ويضطلع المعهد العالي للقضاء بالتدريب القضائي في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. ومنذ عام ٢٠٠٠ يطلب من الخريج الذي يرغب في أن يصبح قاضياً أن يكمل دورة ينظمها المعهد. وليس شرطاً الانخراط في برنامج لمواصلة التعليم القانوني. بيد أن المعهد ينظم برامج تدريبيه طوعيه من أجل القضاة بين الفينة والأخرى على مدار العام.

خامسا – مهنة المحاماة

٣٥- لا تزال مهنة المحاماة في السعودية في مرحلة بدائية جنينية، ومع أن الشريعة والقانون يدرسان منذ سنوات كثيرة فان معظم خريجي دراسة القانون لا يزاولون مهنة المحاماة لأن ثقافة التمثيل القانوني في النظام القانوني لا وجود لها. أما الممارسة التقليدية فهي أن يمثل شخص ما طرفاً في المحكمة إن رغب في ذلك كالصديق أو أحد أفراد العائلة الذي ربما كان أعلم بالشريعة أو يحظى بثقة من يمثله للدفاع عن مصالحه ولكنه لا يكون بالضرورة مؤهلاً مهنياً.

٣٦- وأبلغ المقرر الخاص في مناسبات عديدة بأن المحامين لم يكونوا يعتبرون في الماضي طرفاً ضرورياً في إقامة العدل. لكن هذه النظرة تتغير شيئاً فشيئاً، كما أبلغ بأن أحد جوانب ذلك أن القضاة في النظام الأسلامي يرتأي أنهم يقومون بدور في الدعوى أكبر من الدور الذي يقوم به القضاة في نظم قانونية أخرى. ففي الحالات التي يتولى فيها محامٍ لتمثيل الفرد يكفل القاضي عدالة إجراءات المحاكمة بالنسبة للمتهم. ويؤدي القضاة أيضا دوراً في مناقشة الدعوى مع المدعي العام ويستجوبون الشهود، ويرى القضاة أيضا أن التفاعل المباشر بينهم وبين المتهمين هو أفضل سبيل للتوصل إلى الحل المناسب للقضية. وأشير أيضا إلى التقليد المتمثل في عرض الفرد مشكلته على الملك مباشرة لإيجاد حل لها.

٣٧- وينظر القضاة وغيرهم من الأطراف التي تحاور معها المقرر الخاص إلى المحامين على أنهم عائق أمام التوصل إلى الحقيقة عند البت في القضية، ويعتقد أن المحامين غالباً ما يركزون على القضايا الجانبية التي لا تتصل مباشرة بحل القضية أو أنهم يعمدون إلى أساليب تنتقص من تحقيق العدالة.

٣٨- وفى تشرين الثاني /نوفمبر ٢٠٠١، صدر نظام المحاماة. وتعرف المادة ١ من النظام بأنها تمثل أطرافاً أخرى أمام المحاكم الشرعية وديوان الممارسين، وسائر اللجان المنشئة لأغراض النظر في الدعاوى، وإيتاء الخدمات الاستشارية التي تنبني على مبادىء الشريعة الاسلاميه وسيادة القانون، ويقتضي النظام من وزارة العدل أن تعد قائمة بأسماء المحامين الممارسين وغير الممارسين. وقد شرعت الوزارة في هذا العمل، وحتى ٢٧ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٢، كان يحظر على المحامين ممارسة مهنة المحاماة، وينص النظام أيضا على شروط التأهيل لممارسة المحاماة.

٣٩- ولا ينص النظام على إنشاء رابطة مستقلة للمحامين أو رابطة قانونيه مستقلة، وأبلغ المقرر الخاص بوجود لجنة صغيرة من المحامين في غرفة التجارة تجتمع بين الفينة والأخرى لمناقشة المسائل المتعلقة بممارسة المحاماة وللنظر في تقديم توصيات إلى وزارة العدل لأغراض الإصلاح.

٤٠- وتناول المقرر الخاص أيضا قدرة المرأة على ممارسة المحاماة، وأبلغه العديد من المحامين بعدم وجود أي محاميات، باستثناء من كن يعملن كمستشارات ولا يحق لهن المثول أمام المحاكم. غير أن العديد من

القضاة أبلغوه بأنه لا توجد أي قيود على ممارسة النساء مهنة المحاماة وأن محاميات كثيرات ترافعن أمامهم في المحاكم. وأشار أحد القضاة إلى أن المحامي مجرد شخص يدافع عن شخص آخر أو يمثله. ولا ينص نظام المحاماة صراحة على شرط جنسي لممارسة مهنة المحاماة. وأبلغ المقرر الخاص أيضا بأن بإمكان المحامين غير المسلمين أن يترافعوا أمام المحاكم متى كانوا يدينون بنفس ديانة عملائهم.

٤١– ولم يذكر أحد للمقرر الخاص إن كان يوجد برنامج للمساعدة القانونية أو مكتب محامين عامين لتقديم المساعدة القضائية.

سادسا – هيئة التحقيق والادعاء العام

٤٢– صدر القانون الذي أنشأ هيئة التحقيق والادعاء العام ١٩٨٩، وأبلغ المقرر الخاص بأن الهيئة تأسست في عام ١٩٩٥، واستهلت أعمال الادعاء العام في سنة ١٩٩٧ وأعمال التحقيق في أيار /مايو ٢٠٠١ تقريبا.

٤٣– وتؤدي الهيئة دوراً كبيراً في جميع مراحل الإجراءات الجنائية، فهي أولا مسئوله عن الأذن ببدء التحقيق أو توليه (إن كانت قد بدأته هيئه أخرى)، وهي ثانياً تجري مزيداً من التحقيق عند اللزوم وتتخذ القرار بشأن تأجيل المحاكمة والشروع فيها. وتشرف، ثالثا على إنفاذ أحكام المحاكم. كما أنها رابعاً مسئوله عن ضمان معاملة جميع المحتجزين معاملة تكون مطابقة للقانون. ويطلق على هذه المهمة الأخيرة وظيفة المراقبة.

٤٤– وأبلغ المقرر الخاص بأن هيئه التحقيق والادعاء العام تتخذ قرارات في مجال التحقيق والادعاء باستقلالية تامة عن وزارة الداخلية. وفضلا عن ذلك، لا يحق لأعضاء الهيئة أن يقدموا على أي عمل من شأنه أن يعرّض إستقلاليتها للخطر.

٤٥– ولاحظ المقرر الخاص وجود تصور مشترك لدى مختلف من تحاور معهم بأن المدعين العامين يمثلون، بسبب الأحكام المتعلقة باستقلاليتهم وشروط تأهيلهم المشابهة لشروط تأهيل القضاة، جزءا من جهاز القضاء أو أنهم مماثلون للقضاة. وقد وصفهم أحد من تحاور معهم المقرر الخاص بأنهم قضاه متنقلون.

سابعا – الأجرءات القانونية

٤٦– تلقى المقرر الخاص، قبل أن يقوم ببعثته تعبيرات كثيرة عن القلق بشأن العدالة الجنائية في المملكة العربية السعودية. وهي تتعلق بمحاكمات غير عادلة فيما يبدو ناجمة عن الحرمان من الإتصال بمحام، وفترات الاحتجاز الطويلة واستخدام الأدلة المبنية على الاعترافات والمحاكمات السرية أو بواعث قلق تتصل بغياب الشفافية في الإجراءات القانونية. ونتيجة لذلك قضى المقرر الخاص فترة طويلة من الوقت خلال مهمته في مناقشة تلك المسائل.

٤٧– وفي تشرين الثاني /نوفمبر ٢٠٠١، صدر نظام الإجراءات الجزائية (" النظام")، ودخل حيز التنفيذ بمقتضى المادة ٢٢٥، في أيار /مايو ٢٠٠٢، وذلك بعد ١٨٠ يوما من نشره، وساور المقرر الخاص القلق على وجه الخصوص لملاحظته أنه من بين مختلف الأفراد الذين التقى بهم خلال بعثته، لم تكن هناك درجه عالية من الوعي بتاريخ بدء نفاذ هذا النص التشريعي الهام على وجه الدقة.

٤٨– وتحدد المادة ١ حكمين أساسيين ينظمان تنفيذ النظام. أولهما أن المحاكم ملزمة بتطبيق الشريعة الإسلامية وغيرها من القوانين التي تسنها الدولة ولا تتعارض مع الشريعة، وملزمة بالإجراءات الواردة في النظام. ثانياً، أن أحكام النظام تنطبق على القضايا الجنائية التي لم يفصل فيها وكذلك الإجراءات القضائية التي لم تتم قبل إنفاذ تلك الأحكام.

٤٩– والنظام لا يتضمن تقريراً مستفيضاً إلى حد كبير بحيث يجوز النظر فيه بالتفصيل، وتبعاً لذلك سيتناول التقرير بعض المواضيع فقط.

ألف – الاحتجاز السابق للمحاكمة

٥٠– يتولى موظفو التحقيق الجنائي تحت إشراف هيئه التحقيق والادعاء العام البحث عن المجرمين وإلقاء القبض عليهم وجمع الأدلة لأغراض التحقيق وتوجيه الاتهام. ويمكن أن ينتمي موظفو التحقيق الجنائي إلى هيئة التحقيق والادعاء العام، أو جهاز الشرطة أو قوات الأمن أو رؤساء المقاطعات أو رؤساء المناطق أو رؤساء مراكز مكتب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وأحيط المقرر الخاص علما بأن هيئة التحقيق والادعاء العام أصبحت تتولى تدريجيا مسؤولية إجراء التحقيقات.

٥١– وعندما يلقى القبض على شخص أثناء إرتكابه جريمة أو بعد إرتكابه لها بوقت وجيز، يمكن لموظف التحقيق الجنائي أن يلقى القبض على الشخص وأن يحتجزه لمدة ٢٤ ساعة. وإذا لم يتمكن الشخص من إثبات براءته وجب تحويله إلى محقق عليه أن يستجوبه خلال ٢٤ ساعة ويأمر بمواصلة حجزه أو إطلاق سراحه. وفي جميع الحالات الأخرى يجب إصدار أمر بإلقاء القبض من جانب السلطات المختصة، وهيفي هذه الحالة هيئة التحقيق والادعاء العام، حسب ما أحيط به المقرر الخاص علماً. وعلم المقرر الخاص أيضا أن المشتبه فيه يستدعى عادة في البداية للمثول أمام الهيئة لاستجوابه، قبل إصدار أمر بإلقاء القبض عليه.

٥٢– والمحقق مسئول عن إجراء التحقيق بما في ذلك البت فيما إذا كانت توجد أسباب تدعو إلى إستمرار مواصلة التحقيق شخصيا أو البت في قبول المطالبات بحقوق الإجراءات الخاصة، وتعيين الخبراء ومعاينة موقع الجريمة والتحقيق بشأنها والبحث عن الشهود وإحضارهم وأخذ أقوالهم. وإضافة إلى ذلك فان إذن المحقق ضروري إذا رغب موظف من السلطة العامة في الاتصال بالمتهم وباستطاعة المحققين السعي للحصول على المساعدة المباشرة من قبل قوات الأمن كلما كان ذلك ضروريا.

٥٣– وتنص المادة ١١٩ على أن "للمحقق في كل الأحوال أن يأمر بعدم إتصال المتهم بغيره من المسجونين أو المحتجزين وألا يزوره أحد لمدة لا تزيد على ستين يوما إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك، دون الإخلال بحق المتهم في الاتصال بوكيله أو محاميه.

٥٤– وعقب هذه الفترة الأولية يمكن أن تمدد فترة الاحتجاز إذا ثبت أن هناك أدلة كافية على إرتكاب جريمة خطيرة أو إذا استلزمت مصلحة التحقيق الاحتجاز، بغية الحيلولة دون فرار المتهم أو تأثيره في إجراءات التحقيق. وعلم المقرر الخاص أن الجرائم الخطيرة هي جرائم مثل القتل أو السرقة أو السطو أو الاعتداء أو الخطف أو الإرهاب.

٥٥– وللمحقق أن يأذن بتمديد الاحتجاز لفترة لا تتجاوز خمسة أيام من تاريخ إلقاء القبض. ويمكن للمحقق بعد ذلك أن يطلب من رئيس مكتب التحقيقات والمقاضاة في المقاطعة المعنية أن يأذن بتمديد إضافي لفترة ولفترات متتالية لا تتجاوز في مجموعها ٤٠ يوما من تاريخ إلقاء القبض. وإذا استلزم الأمر فترات إضافية ينبغي أن يأذن بها مدير هيئة التحقيق والادعاء العام. ويمكن للمدير أن يأذن المتهم فترات متتالية لا تتجاوز ٣٠ يوما أو ما مجموعه ستة شهور من تاريخ القبض على المتهم، وبعد ذلك يجب أن يطلق سراح المتهم أو أن يحال إلى المحكمة.

٥٦– وقد ناقش المقرر الخاص هذه المسألة مع العديد من الأطراف التي تحاور معها وعلم أن تمديد فترة الاحتجاز قد يكون ضروريا لتيسير جمع الأدلة من أجل التحقيق. فليس من الممكن عرض القضية على المحكمة إلا بعد جمع كل الأدلة، وهو أمر يتعذر القيام به في فترة زمنيه قصيرة. ومن المستحيل أيضاً أن ترصد السلطة القضائية التحقيق، وذلك أن هذه الوظائف منفصلة. وعلاوة على ذلك فإن للمتهم الحق في الاعتراض على أي جانب من جوانب احتجازه عندما يعرض المحقق قضيته على المحكمة. ومن المهم الإشارة إلى أن المقرر الخاص وجه إليه استفسار فيما يتعلق بهذه المسألة، عن إجراءات الاحتجاز في خليج غوانتانامو.

٥٧– وأعرب المقرر الخاص عن قلقه بشأن قدرة هيئة التحقيق والادعاء العام على احتجاز شخص لفترات يمكن أن تصل إلى ستة أشهر دون تقديم

ذلك الفرد إلى المحاكمة. وأوضح المقرر الخاص أن من الواجب تقديم المتهم إلى المحكمة فوراً حتى تتمكن تلك المحكمة من البت في مواصلة احتجازه وضمان اتصال المتهم بمحام وتمكينه من ممارسة حقه في الاعتراض على شرعية استمرار احتجازه.

باء – الاتصال بمحام

٥٨– تقضي المادة ٤ بأنه يحق لكل متهم أن يستعين بمحام أو وكيل للدفاع عنه في مرحلتي التحقيق والمحاكمة. كما تؤيد ذلك الحق المادتان ٣٥ و ٦٤. وتخوّل المادة ١١٦ للشخص الذي ألقي القبض عليه أو المحتجز الحق في الاتصال بأي شخص يختاره، ويجب إخباره بأسباب القبض عليه أو إحتجازه بشرط أن يكون ذلك الاتصال تحت إشراف موظف التحقيق الجنائي.

٥٩– وتقضي المادة ٦٩ بأنه يجوز للمحقق فيما يتعلق بالإجراءات الخاصة، أن يجرى تحقيقه في غياب وكلاء أو محامي المتهم متى اعتبر ذلك ضروريا لإثبات الحقيقة. ويجب أن يتيح لهم، بعد انتهاء الضرورة مباشرة الإطلاع على التحقيق.

٦٠– وتنص المادة ٨٤ على أنه لا يجوز للمحقق أن يضبط لدى وكيل المتهم أو محاميه الأوراق والمستندات التي سلمها إليه المتهم لأداء المهمة التي عهد إليه بها ولا المراسلات المتبادلة بينهما في القضية.

٦١– وعلم المقرر الخاص أن المحاكم تتيح عادة وقتا كافيا للمحامين أو للوكلاء لأعداد مرافعاتهم.

جيم – الأدلة المستندة إلى اعترافات

٦٢– تنص المادة ١٦٢ من نظام الإجراءات الجزائية على أنه إذا اعترف المتهم في أي وقت بالتهمة المنسوبة إليه فعلى المحكمة أن تسمع أقواله وتناقشه فيها. فإذا اطمأنت إلى أن الاعتراف صحيح، ورأت أنه لا حاجة إلى أدلة أخرى فعليها أن تكتفي بذلك وتفصل في القضية.

٦٣– وطيلة البعثة لوحظ وجود قدر كبير من التشديد على أهمية الأدلة المستندة إلى إعترافات. فاعتراف المتهم إلى جانب الشهادة التي يدلي بها شهود، هما المصدران الرئيسيان لإثبات الأدلة في الشريعة، ويشجع الاعتراف بالذنب على أنه علامة من علامات التوبة عن انتهاك حكم من أحكام الشريعة.

٦٤– واستناداً إلى الشريعة الإسلامية، فان الاعتراف يجب أن يكون حراً وإرادياً. وعلم المقرر الخاص أن للشخص المتهم الحق في الرجوع عن اعترافاته في أي وقت من الأوقات وعندئذ لا يكون الاعتراف صالحا. ويوجد هذا الحق قبل إصدار المحكمة حكمها وبعده على السواء. وضرب للمقرر الخاص كمثال لذلك الحالة التي يسحب فيها متهم اعترافه قبل توقيع عقوبة الإعدام عليه مباشرة، فعندئذ لا يسمح بتنفيذ العقوبة.

٦٥– وعلم المقرر الخاص أن للجرائم في الشريعة الإسلامية مقتضيات محددة لإثباتها. فلا يمكن مثلا إدانة شخص بجريمة الزنا إلا إذا شهد ارتكاب الجريمة فعلاً أربعة شهود أو إذا اعترف المتهم ونظراً لصعوبة الحصول على أربعة شهود في هذه الحالات، تتعاظم أهمية الحصول على اعتراف.

دال – الشفافية

٦٦– تقضي المادة ١٥٥ بأن تكون جلسات المحكمة علنية، غير أنها يجوز أن تكون مغلقة بصفة استثنائية أو مغلقة جزئيا إذا اعتبر ذلك ضروريا لإثبات الحقيقة. وإضافة إلى ذلك يمكن أن تمنع فئات معينة من الحضور مراعاة للأمن أو محافظة على الآداب العامة. وتنص المادة ٣٣ من نظام القضاء على إمكانية أن تكون جلسات المحكمة سرية مراعاة للآداب أو حرمة الأسرة أو محافظة على النظام العام. ويكون النطق بالحكم في جلسة علنية حتى وان كانت جلسات القضية سرية.

٦٧– وزار المقرر الخاص خلال بعثته المحكمة الكبرى في الرياض، كما زار عدداً من قاعات المحكمة وكانت جميعها، الجارية، مجهزة بأماكن لجلوس جمهور المشاهدين، وسمح للمقرر الخاص بمشاهدة عدد من القضايا الجارية .

٦٨– وعلم المقرر الخاص من بعض من تحاور معهم أنه بالرغم من أن القضايا علنية فإنه لا يوجد سجل قضايا يمكن للجمهور أن يطلع عليه. وفى رأي أولئك أنه ليس من المحتمل أن يفصح قلم المحكمة عن معلومات بشأن جلسة قضية إلا إذا أثبت الشخص المستفسر علاقته بها. وإضافة إلى ذلك فإن دخول أي قاعة من قاعات المحكمة يراقبه شرطي وليس من المحتمل أن يأذن ذلك الشرطي دخول القاعة إلا إذا أثبت الشخص الذي يود الدخول صلته بالقضية.

٦٩– وأعرب عديد من الأفراد للمقرر الخاص عن قلقهم بشأن غياب الشفافية البادي في النظام القضائي. وينبع ذلك أساساً من نقص المعلومات عن الإجراءات القانونية والأدلة المقدمة ضد المتهمين التي تتاح للأطراف المعنية بالقضية ومن بينها المتهمون ومحاموهم وأسرهم وقنصلياتهم عند الاقتضاء. ويتفاقم ذلك بعدم توافر معلومات علنية عن القضايا الجارية، مما يؤدي إلى قدر كبير من عدم الثقة من جانب البعض في سير النظام القضائي ويمثل ذلك مشكلة على وجه الخصوص للمواطنين الأجانب الذين يجهلون إلى حد كبير حقوقهم وسير النظام القضائي.

هاء – الأحداث

٧٠– تنص المادة ١٣ على أن يجري التحقيق مع الأحداث ومحاكمتهم على الجرائم التي يرتكبونها وفقا للأنظمة واللوائح المنظمة لذلك. وعلم المقرر الخاص أن القضايا التي تشمل أحداثاً تعقد جلساتها في قاعات المحاكم الخاصة بالأحداث ويحق لهؤلاء أن يمثلهم محام. ولا يحبس الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٨ عاماً في منشآت إحتجاز الكبار، سواء كان ذلك في المرحلة السابقة للمحاكمة أو بعدها، بل في دور خاصة بالأحداث. ويوفر لهم التعليم والأنشطة التي تساعدهم على الاندماج مجددا في المجتمع، ويمكن لحدث أن يتلقى زيارة من والديه مرتين في الأسبوع.

٧١– وعلم المقرر الخاص أن العقوبة التي يمكن أن تفرض على الأحداث متروكة لما يراه القاضي المعني، وعادة ما تصدر بحقهم أحكام بالسجن لمدة عدة أشهر. ولكن من الممكن أن يعاقبوا بالجلد ما بين ٢٠ و٤٠ جلدة، تنفذ على نحو لا يؤدي إلى إلحاق أذى بالحدث، أوالى إحتمال قتله، غير أن المقرر الخاص علم أن سن المجرم يراعى عادة في هذه الحالات.

واو – مسائل أخرى

٧٢– تقضي المادة ١٧٢ بأنه إذا كان الخصوم أو الشهود لا يفهمون اللغة العربية، فعلى المحكمة أن تستعين بمترجمين. ولا ينص القانون تحديداً على توفير المترجمين خلال مرحلة ما قبل المحاكمة إذا لم يكن المتهم يتحدث العربية، غير أن المقرر الخاص علم أن المترجمين يوفرون في تلك الظروف.

٧٣– وفى القضايا التي تنطوي على التعزيز تنص المادة ١٢٩ على أن يتخذ قرار محكمة مستعجلة أولى بالإجماع، إذا أرادت أن تنزل عقوبة القتل بمتهم. غير أنه في الظروف التي يتعذر فيها على المحكمة الإجماع على الحكم بالقتل، يندب وزير العدل اثنين من القضاة لينضما إلى القضاة الثلاثة الآخرين الذين نظروا في القضية ويكون صدور الحكم في النهاية بالقتل تعزيزا إما بالإجماع أو بالأغلبية.

ثامنا – الحالات

٧٤– نظر المقرر الخاص خلال بعثته في حالة عدة محتجزين بريطانيين ألقي القبض عليهم بسبب سلسلة من الهجمات بالقنابل حدثت في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١، وناقش المقرر الخاص هذه الحالة مع محامي عديد من الأفراد وممثلين لهيئة التحقيق والادعاء العام ووزارة الداخلية، والتقى بأربعة من الأفراد – هم بيتر براندون، وجيمس كوتل، وألكسندر ميتشل،

وليس ووكر — المحتجزين في سجن الحائر الذي يقع في ضواحي الرياض.
٧٥- وعلم المقرر الخاص خلال البعثة أن القضية لا تزال قيد النظر في الاستئناف أمام مجلس القضاء الأعلى.
٧٦- وقد ألقي القبض على هؤلاء الأفراد على فترات مختلفة من أواخر عام ٢٠٠٠ أو عام ٢٠٠١، وعلم المقرر الخاص أنه بعد إلقاء القبض عليهم أخذوا إلى مركز إحتجاز حيث جرت عملية استجواب لهم لفترات تراوحت بين أسبوع وأسبوعين، أدلوا على أثرها باعترافاتهم. وخلال تلك الفترة لم يمثلهم محام ولم يسمح لهم بالاتصال بأفراد أسرهم أو بالسعي للحصول على المساعدة القنصلية. وهم يدعون أنهم عذبوا خلال تلك الفترة، وكانت الأوصاف التي قدمت بشأن أساليب وأدوات التعذيب متسقة..وذكرت الحكومة أنها أجرت تحريات في ادعاءات التعذيب ولا توجد أدلة كافية على حدوث التعذيب وقد رفع رون جونس، الذي احتجز أيضا فيما يتعلق بسلسلة عمليات الهجوم بالقنابل وأطلق سراحه في وقت لاحق، قضية في المملكة المتحدة ويسعى السيد جونس للحصول على تعويض عن الجروح التي عاناها خلال فترة احتجازه والتي يزعم أنها حدثت نتيجة التعذيب.
٧٧- وعلى أثر إدلائهم باعترافاتهم، أُقتيد هؤلاء الأشخاص إلى محكمة وطلب منهم أن يؤكدوا اعترافاتهم، وفي هذه المرحلة، لم يكونوا ممثلين بمحامين وعلم المقرر الخاص أن طلب الاستعانة بخدمات محام رفض صراحة في عدة حالات، وفى مناسبات لاحقة مثلوا أيضا أمام محكمة بدون وجود وكيل قانوني لهم، وعلم المقرر الخاص أنه لم تقدّم للمتهمين سوى معلومات قليلة تتعلق بالإجراءات القانونية وأنه لم يكن أي منهم مدركاً عند مثوله أمام المحكمة، وأنه تجري محاكمته. وحتى يومنا هذا فإن واحداً منهم على الأقل غير متأكد مما إذا كان قد صدر بحقه حكم، وقد ذكر ممثل عن وزارة الداخلية أن هؤلاء الأشخاص لم تصدر عليهم أحكام حسب علمه.
٧٨- وأبقي على هؤلاء الأشخاص محتجزين منذ إلقاء القبض عليهم، وقضى عدد منهم فترات طويلة في الحبس الانفرادي.
٧٩- وعلم المقرر الخاص أنه منذ أن سمح للمتهمين بالاتصال بمستشار قانوني فإنهم لم يتمكنوا من مقابلة محام لهم على انفراد إلا في مناسبة أو مناسبتين، في حين كانت المقابلات الأخرى ترصد، وصودرت من المتهمين إستمارة استبيان كانوا قد قاموا بملئها بناء على طلب من وكلائهم القانونيين ولم ترد لهم. وعلم المقرر الخاص إضافة إلى ذلك أنه في الوقت الذي سمح فيه للمحامين بالاطلاع على الحكم الذي صدر في القضية، فانه لم توفر لهم نسخة منه ولم يسمح لهم بتدوين ملاحظات بشأنه. وإضافة إلى ذلك لم توفر للمحامين معلومات أخرى عن الإجراءات القانونية، مثل تاريخ الجلسة الأولية أمام المحكمة وغير ذلك من الأدلة الجوهرية التي تتصل بالقضية.

تاسعا — الاستنتاجات والتوصيات

ألف — الاستنتاجات

٨٠- يود المقرر الخاص أن يشكر الحكومة لجو الانفتاح والتعاون الذي جرت فيه البعثة. فقد يسرت الحكومة جميع طلبات المقرر الخاص وكانت ملتزمة بإجراء حوار بناء معه.
٨١- ويرحب المقرر الخاص بتصديق الحكومة على العديد من معاهدات حقوق الإنسان الدولية ونظرها في التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وعلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفضلاً عن ذلك، مما يشجع المقرر الخاص أن الحكومة تنوي إقامة مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، كما أعربت عن اهتمامها بالعمل على زيادة فهم المبادىء الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان داخل المملكة العربية السعودية. والمقرر الخاص يشجع الحكومة على مواصلة عملها مع المجتمع الدولي فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان.

٨٢- وقد أظهرت الحكومة درجة عالية من الالتزام بتطوير مؤسساتها القضائية وتحسينها تدريجياً تحقيقاً لهدف العدالة تحقيقاً أفضل. ويرحب المقرر الخاص بإنشاء دائرة إدعاء منفصلة وسن قوانين جديدة تتعلق بالممارسة القانونية والإجراءات الجنائية. ويشكل نظام الإجراءات الجزائية الجديد خطوة هامة في توضيح حقوق المتهمين في الإجراءات الجنائية في المملكة العربية السعودية. غير أن المقرر الخاص يعرب عن قلقه لعدم معرفة كثير من المشاركين في النظام القضائي تاريخ بدء نفاذ النظام الجديد على وجه الدقة.
٨٣- ويساور المقرر الخاص أيضاً القلق أيضا لطول عملية تنفيذ بعض القوانين، لاسيما المنشيء لهيئة التحقيق والادعاء العام. فمع أن القانون سُن في عام ١٩٨٩، لم تُنشأ الهيئة إلا في عام ١٩٩٥ ولم تضطلع حتى الآن بسلطاتها كاملة. ويفهم المقرر الخاص أن هناك حاجة إلى وقت لكفالة أن تكون المؤسسة قادرة على ممارسة وظائفها على النحو الواجب، غير أنه يرى احتمال وجود شعور بالحيف عندما يتبين للناس أنهم لا يستفيدون من مزايا القانون الجديد. كما يساور المقرر الخاص القلق لاحتمال أن يؤدي وجود مرحلة تنفيذ متداخلة إلى معاملة غير متكافئة للقضايا وحرمان من مزايا الحياد في المقاضاة المتعلقة ببعض الحالات.
٨٤- وشدد مسئولو الحكومة على أهمية استقلال السلطة القضائية، وعلى الأهمية التي توليها لها الشريعة الإسلامية، كما يركز النظام الأساسي للحكم على استقلال السلطة القضائية. والتقى المقرر الخاص بعديد من القضاة، لم يتمكن أي منهم من ذكر أي حالة جرت فيها محاولة للتأثير في إتخاذ قراراتهم، ويرحب المقرر الخاص بالتزام الحكومة باستقلال السلطة القضائية.
٨٥- ووزير العدل قادر على أن يطلب من الهيئة العامة لمحكمة التمييز، التي تقرر تنظيم المحكمة واختصاصها ومبادىء القوانين التي تطبقها، إعادة النظر في قرار تتخذه، وقادر إذا ظل القرار غير مقبول، على إحالته إلى مجلس القضاء الأعلى لينظر فيه. ويمثل ذلك ضغطا شديدا على استقلال سلطة هيئة فيما يتعلق بصنع القرار كتلك الهيئة. كذلك وفقا للمادة ١٢٠ من نظام الإجراءات الجزائية فان وزير العدل مطالب بتعيين مزيد من القضاة في القضايا التي لا يتسنى فيها التوصل إلى قرار بالإجماع بفرض عقوبة القتل. ويشعر المقرر الخاص بالقلق لأن ذلك يسمح فيما يبدو بالتدخل المباشر في سير القضاء. ذلك لأنه إذا لم يتسن التوصل إلى قرار بالاجماع من جانب ثلاثة قضاة يقضي بإنزال عقوبة القتل، حسبما يقتضي القانون، فانه لا يمكن فرض تلك العقوبة.
٨٦- والقضاة مطالبون بأداء واجباتهم المعددة في قواعد الخدمة المدنية، بشرط ألا تتعارض مع طبيعة المنصب القضائي. وقد تبين للمقرر الخاص في بلدان أخرى كثيرة أن معاملة القضاة وفقا لنفس القواعد التي تسري على موظفي الخدمة المدنية الآخرين غير المستقلين تؤدي إلى جعل عقليتهم لا تتسق مع المنصب القضائي.
٨٧- ويرى المقرر الخاص أن الحكومة بحاجة إلى بذل مزيد من الجهود لكفالة اختيار قاضيات وتعيينهن، وذلك نظرا للآراء المتباينة في الشريعة الإسلامية بشأن هذه المسألة. وينص المبدأ ١٠ من المبادىء الأساسية بشأن استقلال السلطة القضائية على عدم وجود أي تمييز بسبب نوع الجنس عند اختيار القضاة وتعينهم. ويحيل المقرر الخاص في هذا الصدد الحكومة إلى الحكم الصادر عن المحكمة الشرعية الاتحادية في باكستان في قضية أنصار بورني ضد اتحاد باكستان (١٩٨٣)، (الصفحة ٧٣)
٨٨- والاتساق في الأحكام القضائية في الأمور المشابهة جانب أساسي من جوانب النظام القضائي القائم على مبدأ المساواة. فبدون معاملة الحالات المماثلة على نحو متساوٍ، يصبح النظام القضائي تعسفياً في تطبيقه للقانون، ووضع مجموعة واضحة من القوانين والمبادىء المعروفة و المتاحة للجمهور، عن طريق نشر القوانين والأحكام على سبيل المثال، يشكل عنصرا أساسيا في هذه العملية. ورغم أن التشريع السعودي ينص على التوصل إلى اجتهادات ملزمة، فانه يبدو لضمان إتباع

الاجتهادات السابقة، ويرحب المقرر الخاص بالخطوات التي اتخذت مؤخراً لضمان نشر الأحكام الصادرة عن المحاكم نشراً منهجياً.

٨٩- ويضطلع المدعون العامون بدور أساسي في حماية حقوق الإنسان في ظل أي نظام عدالة جنائي، وهم مطالبون بأداء واجباتهم بنزاهة واتساق وسرعة، مساهمين بذلك في تحقيق الإجراءات القانونية الواجبة. ويعمل المدعون العامون في خدمة نظام العدالة الجنائية وهم مدعوون إلى أداء واجباتهم بأقصى قدر من الحياد. وفي هذا الصدد فان إنشاء هيئة التحقيق والادعاء العام والنص قانونا على استقلالها في ممارسة وظائف المدعي العام التابعة لها خطوة هامة يرحب بها.

٩٠- ووزارة الداخلية مسؤولة عن إنفاذ القانون، مما يضع جهاز الشرطة وقوات الأمن والنيابة العامة تحت إدارتها ومراقبتها. ولوزير الداخلية أن يطلب أيضاً إعادة النظر في المسائل التي تتعلق بالتحقيق والمقاضاة على الجرائم بالوزارة ذاتها تقويض لقدرة النيابة العامة على أداء دورها بحياد ولن ينظر إليها على أنها تقوم بذلك، رغم كونها مستقلة.

٩١- ولقد أدى غياب ثقافة التمثيل القانوني، واعتبار قضاة كثيرين أن وجود محام يتعارض مع تحقيق نتيجة نزيهة في قضية ما، إلى تقويض الوظيفة الوقائية التي يؤديها التمثيل القانوني. ورغم أن هذه الثقافة تتغير ببطء، فانه ينبغي بذل مزيد من الجهود لضمان حصول المتهم على خدمات محام في جميع مراحل الإجراءات القانونية.

٩٢- ووفقا للمبدأ ٩ من المبادى الأساسية بشأن دور المحامين، يجب أن تكفل الحكومات توفير تعليم وتدريب ملائمين للمحامين. والهدف من ذلك هو أن يتمكن المحامون من أداء الحقوق والواجبات على النحو الوارد في المبادىء ١٢ و١٥، وهي أساسا إسداء المشورة للموكلين وحماية حقوقهم ونصرة قضية العدل. ولا يمكن لفرد لم يتلق نفس درجة التعليم والتدريب التي تلقاها محام محترف، وليس لديه عمق المعرفة التي يكتسبها ذلك المحامي عن طريق الممارسة المنتظمة للقانون أن ينهض بمهمة التمثيل الوافي. ولا يمكن للعيب الذي يولده غياب محام للمتهم أن يعوضه بالكامل قاضي ممارسة سلطاته بهدف كفالة نزاهة محاكمة.

٩٣- ويرحب المقرر الخاص بالخطوات التي اتخذت حتى الآن لتنظيم ممارسة المحاماة وبالخطوات الأولية التي اتخذها بعض المحامين لإقامة رابطة مهنية مستقلة خاصة بهم. ويعتبر إنشاء هذه الرابطة أساسيا لضمان جودة ونزاهة تقديم خدمات قانونية وتمثيل مصالح المحامين. ويشجع المقرر الخاص الحكومة على اتخاذ خطوات للإسراع بعملية تسجيل الرابطة بهدف تيسير تطوير مهنة المحاماة.

٩٤- ولا يرى المقرر الخاص سبباً يحول دون ممارسة المرأة مهنة المحاماة. ورغم الغموض بشأن ما إذا كانت المرأة قادرة في الوقت الحاضر على الترافع أمام المحكمة محامية ممارسة، يرى المقرر الخاص أنه نظرا إلى أن حوالي ٥٠ في المائة من خريجي دراسة الشريعة أو القانون نساء، وأن المرأة قادرة على تمثيل مصالح آخرين أمام المحكمة فان ذلك يبين بوضوح قدرتها على ممارسة مهنة المحاماة. ويلفت المقرر الخاص انتباه الحكومة إلى المبدأ ١٠ من المبادى الأساسية بشأن دور المحامين.

٩٥- وتشهد المملكة العربية السعودية تغيرات هامة تؤثر في النظام القضائي، لاسيما صدور تشريعات جديدة والتصديق على معاهدات دولية بشأن حقوق الإنسان. ومن المهم أن يواكب القضاة والمدعون العامون والمحامون هذه التغيرات وغيرها من التطورات التي يشهدها القانون في المملكة العربية السعودية وفي غيرها من البلدان. ويشير المقرر الخاص أيضا إلى تعليقات العديد ممن تحاور معهم بشأن انعدام المعرفة بوجه عام داخل المملكة العربية السعودية بشأن القانون الدولي وقانون حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، يرى المقرر الخاص من المفيد جعل حضور دورات بشأن هذه المواضيع شرطا إلزاميا بالنسبة لجميع الأشخاص الذين يريدون ممارسة القانون، سواء كانوا محامين أو قضاة أو مدعين عامين.

٩٦- ويرحب المقرر الخاص بإصدار نظام الإجراءات الجزائية، لاسيما بإدراج أحكام تحظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وتتضمن الحق في الاتصال بمحام في جميع مراحل الإجراءات القانونية. وبصفة عامة يشعر المقرر الخاص بالقلق من أن أحكام القانون تنحاز أحيانا إلى ما يمثل مصالح التحقيق على حساب مصالح المتهم. وكما قال للمقرر الخاص أحد من حاورهم من أعضاء الحكومة، وهو قول يتفق معه فيه المقرر الخاص تماما من الأفضل إطلاق سراح ١٠٠ متهم بدلا من سجن بريء واحد.

٩٧- والأحكام الواردة في نظام الإجراءات الجزائية التي تسمح بفترات إحتجاز تصل إلى ستة شهور مدعاة لقلق بالغ. فالقانون الدولي يقضى بأن الأشخاص المحرومين هم، سواء بسبب الاعتقال أو الاحتجاز يجب أن يمثلوا بسرعة أمام قاض أو موظف آخر مأذون له قانونا أن يمارس السلطة القضائية. ويحق لهؤلاء الأشخاص محاكمتهم في غضون فترة معقولة. وليس الغرض من إحضار المحتجز في البداية أمام المحكمة هو محاكمته نظرا إلى أن إجراءات التحضير لذلك قد تستغرق وقتا أطول. فالحق في المثول أمام المحكمة يمكن المتهم من الاعتراض على شرعية إستمرار إحتجازه، ويمكن المحكمة من ضمان احترام حقوق المتهم، بما في ذلك اتصاله بمحام. وللمتهم في المملكة العربية السعودية الحق في الاعتراض على إحتجازه عندما يمثل أمام القضاء للمحاكمة، ولا يرى المقرر الخاص كيف يمكن أن يكن لهذا الحق أي قيمة إذا لم يتمكن المتهم من ممارسته إلا بعد فترة طويلة من الاحتجاز.

٩٨- وذكر المقرر الخاص أن من الملائم أن تناط بالمدعين العامين، بسبب استقلالهم المضمون قانوناً، سلطة تمديد فترة الاحتجاز.وينص المبدأ ١٠ من المبادىء التوجيهية بشأن دور أعضاء النيابة العامة على أن تكون مناصب أعضاء النيابة العامة منفصلة تماما عن الوظائف القضائية. ومن الواضح أن تحديد حقوق المتهم وشرعية ممارسة أعضاء النيابة العامة تقديرهم الادعائي وظيفة قضائية واضحة. وفي جميع الأحوال، فان المقرر الخاص لا يرى كيف يمكن أن يناط بهيئة تقييم إمتثالها للقانون.

٩٩- وقد أثبتت التجربة في بلدان أخرى أن الاحتجاز المطول لاسيما الحبس الانفرادي، يهيىء الظروف لانتهاك حقوق الفرد المحتجز. وفي ظل هذه الظروف وحتى في حالة عدم انتهاك حقوق المتهم فان غياب الشفافية في هذه الإجراءات يؤدي إلى تصوّر حدوث تجاوزات. وفي هذا الصدد فان المقرر الخاص يشعر بالقلق إزاء سلطة المحقق التي تجعله قادرا على إصدار أمر بأن لا يتصل محتجز بأحد باستثناء محاميه لفترة قد تصل إلى ٦٠ يوماً إذا اعتقد المحقق أن مصلحة التحقيق تقتضي ذلك. وحتى مع إمكانية الاتصال بمحام فان الأفراد الآخرين، لاسيما أفراد الأسرة أو مسئولي القنصليات، يشكلون ضماناً هاماً لسلامة المتهم ولحقوقه.

١٠٠- والاعتماد على الأدلة المبنية على اعترافات يجعل مشاكل استمرار الاحتجاز تتفاقم مما يمثل ضغطا على المحقق للحصول على اعتراف من المتهم. وذكر للمقرر الخاص أن المدعين العامين يحضرون دورات تدريبية في الطب الشرعي الجنائي وغيره من العلوم وأن الأدلة المادية تجمع في التحقيق في القضايا، وان كان ما ذكره آخرون ممن تحاور معهم المقرر الخاص قد يناقض ذلك بعض الشيء.

١٠١- والاتصال بمحام ضمان أساسي وجوهري لحماية حقوق المتهم. ويرحب المقرر الخاص بالأهمية التي تولى لهذا الحق في نظام الإجراءات الجزائية بوجه عام. فالحق في التمثيل القانوني هو حق الفرد ولا يمكن أن يسلبه منه أحد، بما في ذلك المدعي العام أو القاضي. ولم يناقش المقرر الخاص نطاق المادة ٦٩ من نظام الإجراءات الجزائية خلال مهمته، وبالتالي لم يطلب توضيحات من الحكومة بشأنه. ويود المقرر الخاص أن يشير إلى الشرطين اللذين لا يعلوا عليهما شيء، وهما المساواة والحق في توكيل محام في جميع الأحوال وهو مالا يمكن التغاضي عنه لصالح التحقيق.

١٠٢– والشواغل المتعلقة بالشفافية قد تنبع جزئيا من نقص معرفة النظام القضائي. وان كان هناك قدر كبير من انعدام الشفافية في الحالة التي قام المقرر الخاص بتمحيصها. ويخلص المقرر الخاص إلى وجوب بذل مزيد من الجهود لإعلام كل من المتهمين ومحاميهم والأطراف الأخرى المعنية مباشرة مثل الأسر أو المسئولين القنصليين، بالإجراءات القانونية في القضية وتيسير دخول الجمهور إلى المحاكم.

١٠٣– وتشكل الطبيعة العلنية لجلسات المحكمة عنصراً أساسياً لكفالة محاكمة عادلة ولضمان المساءلة الديمقراطية للنظام القانوني. ويشعر المقرر الخاص بالقلق من القدرة على عقد جلسات سرية إذا كان ذلك ضرورياً لظهور الحقيقة، كما تنص المادة ١٥٥ من نظام الإجراءات الجزائية، واسعة جداً في نطاقها وتقوض شفافية نظام المحاكم.

١٠٤– وتحظر المادة ٣٧ من إتفاقية حقوق الطفل فرض عقوبة الإعدام على أشخاص تقل أعمارهم عن ثماني عشرة سنة. وفي هذا الصدد يساور المقرر الخاص القلق من السلطة التقديرية التي يتمتع بها القاضي في فرض عقوبة الإعدام أو عقوبة جسدية على هؤلاء الأشخاص. ويشير المقرر الخاص إلى الفقرة ٣٣ من الملاحظات الختامية للجنة حقوق الطفل بشأن هذه المساءلة.

١٠٥– ولن يتوسع المقرر الخاص في تعليقه على القضية التي تشمل خمسة بريطانيين محتجزين التقى بهم خلال بعثته، نظرا إلى أن القضية لا تزال معروضة على المحكمة. ويرى المقرر الخاص أن القضية تنطوي على قدر كبير من التجاوزات الإجرائية التي يجب أن تثير الشك في صحة إعترافات المتهمين، التي تراجعوا عنها بأي حال. ويحث المقرر الخاص النيابة العامة على التعاون الكامل مع الوكلاء القانونين للمتهمين، ولاسيما فيما يتعلق بتقديم معلومات تتصل بالإجراءات القانونية السابقة في القضية. ويود المقرر الخاص أيضا أن يكرر أن الاتصالات بين المتهمين ووكلائهم القانونيين هي اتصالات خاصة وسرية ولا يمكن إلا أن تجرى تحت نظر، وليس على مسمع من مسئولي انفاذ القانون، وتخضع أيضا أي وثائق متبادلة بين الوكيل والموكل لشرط السرية.

باء – التوصيات

١٠٦– يوصي المقرر الخاص بأن تناقش مفوضية حقوق الإنسان مع الحكومة تقديم المساعدة التقنية في مجال حقوق الإنسان. وقد أعربت الحكومة عن إهتمام خاص بعقد مناقشات على مستوى الخبراء تتعلق بمدى عدم اتساق قوانينها وإجراءاتها مع القانون الدولي والقواعد الدولية لحقوق الإنسان، وتقديم مشورة الخبراء ومساعدتهم بشأن عملية التصديق على المعاهدات. وبغية تعزيز المعرفة بمسائل حقوق الإنسان والوعي بها يشجع المقرر الخاص على عرض توفير التدريب بشأن قانون حقوق الإنسان للمسئولين الحكوميين.

١٠٧– وفيما يتعلق بالسلطة القضائية:

(أ) ينبغي تحديد وضع منفصل للقضاة خارج نطاق قواعد الخدمة المدنية، وهو وضع يقر بالخصائص الفريدة لمهنة القضاء ويشدد على أهمية الاستقلال والحياد وخدمة القانون.

(ب) ينبغي تعديل المادة ٢٠ من نظام القضاء. فالقرارات الموضوعية للهيئة العامة ينبغي ألا تستأنف إلا عن طريق الإجراءات العادية للاستئناف.

(ج)ينبغي إلغاء سلطة وزير العدل بموجب المادة ١٢٠ من نظام الإجراءات الجزائية، فيما يتعلق بتعيين قضاة إضافيين.

(د) ينبغي للحكومة أن تكفل تعيين قاضيات.

١٠٨– وفيما يتعلق بالنيابة العامة:

(أ) ينبغي أن تنقل مسؤوليات هيئة التحقيق والادعاء العام إلى وزارة العدل.

(ب) تشجع هيئة التحقيق والادعاء العام على إقامة اتصالات مع شركاء دوليين، مثل الرابطة الدولية للمدعين العامين

١٠٩– وفيما يتعلق بمهنة المحاماة:

(أ) ينبغي للحكومة أن تفكر في النظر في أساليب الإسراع بعملية تسجيل الرابطة دون النيل من نزاهتها.

(ب) ينبغي لجميع المحامين، المسجلين وغير المسجلين، أن يناقشوا تشكيل رابطة مستقلة للمحامين. وينبغي أن تتناول المسائل المتعلقة بهيكل الرابطة، وحقوق أعضائها وواجباتهم، بما في ذلك الأحكام التأديبية، ومواصلة التثقيف القانوني.

(ج) ينبغي للحكومة أن تتخذ خطوات بهدف تشجيع مزيد من النساء على ممارسة مهنة المحاماة.

(د) ينبغي للحكومة أن تتخذ خطوات لضمان توفير التمثيل القانوني لمن لا يملكون سبيلا إلى ذلك. وهذا يمكن أن يتحقق على سبيل المثال، عن طريق إنشاء مكتب للمدافعين العامين، أو إنشاء نظام إحالة للمحامين الذين يرغبون في تمثيل المتهمين دون مقابل، أو توفير موارد مالية للتمكين من كفالة تقديم الخدمات القانونية.

١١٠– وفيما يتعلق بالتثقيف القانوني:

(أ) ينبغي اشتراط حصول القضاة والمدعين العامين والمحامين على تثقيف قانوني بصفة مستمرة خلال ممارستهم مهنتهم القانونية لكي يتمكنوا من مواكبة أحداث التطورات في القانون والإجراءات وأحدث التطورات في الولايات القضائية الأخرى.

(ب) ينبغي النظر في إدراج دورات إلزامية في القانون الدولي وفي القانون الدولي لحقوق الإنسان ضمن المناهج الجامعية.

١١١– وفيما يتعلق بالإجراءات القانونية:

(أ) ينبغي تعديل القانون لضمان مثول الأشخاص المتهمين أمام محكمة بعد إلقاء القبض عليهم أو احتجازهم، على أن تكون أي فترات احتجاز إضافية بإذن من المحكمة.

(ب) ينبغي أن تراجع محكمة حالة الأفراد المحتجزين الذين لم يمثلوا أمام محكمة أن تعيد النظر في الاحتجاز.

(ج) عندما يلقى القبض على متهم ينبغي إعلامه بحقوقه وينبغي أن يمكّن من فرصة الاتصال بمحام. وإذا كان مواطناً أجنبياً، ينبغي إخطاره بحقه في السعي للحصول على المساعدة القنصلية وأن يمكّن من القيام بذلك.

(د) ينبغي أن يدرج في نظام الإجراءات الجزائية حكم يتعلق بضمان سرية المراسلات الشفوية والخطية بين المتهم ومحاميه.

(هـ) ينبغي للحكومة أن تطالب بالتسجيل السمعي أو المرئي (بالفيديو) لجميع عمليات الاستجواب بأكملها.

(و) ينبغي تعديل نظام الإجراءات الجزائية حتى يكفل صراحة الحق في الاستعانة بمترجم في جميع مراحل الإجراءات الجزائية.

(ز) ينبغي تعليق قائمة بالقضايا والمحاكم التي ستنظر فيها، في مداخل مباني المحاكم وخارج كل دائرة من دوائر المحكمة وبغية تيسير دخول الأشخاص المهتمين من الجمهور إليها.

(ح) لا يسمح بالانتقاص من الطبيعة العلنية لجلسات المحكمة إلا في الظروف المبينة في المادة ١٤ من العهد الدولي بالحقوق المدنية والسياسية.

(ط) ينبغي ألا تتضمن العقوبات المفروضة على الأفراد الذين تقل أعمارهم عن ثماني عشرة سنة عقوبة الإعدام أو العقوبة الجسدية.

١١٢– وفيما يتعلق بقضية المحتجزين البريطانيين:

(أ) يجب أن يسمح للمحامين بالإطلاع على المعلومات والملفات والوثائق في إطار مراقبة السلطات المختصة، لاسيما فيما يتعلق بالأدلة المقدمة ضد المتهمين.

(ب) يجب إعادة استمارة الاستبيان التي قام المتهمون بملئها بناءً على طلب من محاميهم إلى حوزة محاميهم.

(ج) ينبغي تزويد محامي المتهمين بتفاصيل التحقيق في ادعاءات تعرضهم للتعذيب.

الحكومة الدينية قد تقضي على السياسة

المملكة العربية الوهابية.. أم السعودية؟!

مجاهد إبراهيم عبدالمتعالي

الغريب أن السعوديين يستنكرون ما حصل! قد يعذر الشعب على إستنكاره، لكن الغريب أن تستنكر الحكومة ما تدركه أكثر من غيرها، ولهذا فمن الحماقة أن يكرر التيار الليبرالي في السعودية لومه على تجاهل تحذيراته.. الحكومة تعلم يقينا ما يقوم به توأمها السيامي، ومعاناتها لن يحلها إلا المنظر الأول لنشوئها، وهاهم الغربيون قد حضروا ليصلحوا مشاكل هذين التوأمين السياميين.. صحيح أن الحكومة الدينية قد تقضي على الحكومة السياسية، لكن وجود المنظر الغربي قد يبقي على علاقتهما كما هي ولكن بتوازن، فالغرب يعلم أن أفضل ما يناسب عقليتنا هو نفس ما ناسب أوروبا في العصور الوسطى، فلقد إنشغل الفكر السياسي المسيحي آنذاك بمبدأ إزدواج السلطتين، حيث كان يفترض إزدواجية الولاء كأحد المسلمات، وذلك للعقلية المتخلفة المزدوجة للفرد آنذاك، وكان المقلق للفكر السياسي المسيحي تساؤل: من يطيع الفرد في حالة تعارض الولاء؟ ولأي من السلطتين اليد العليا؟ بمعنى أي من الحكومتين يجب أن يطيع الفرد ولمن يعطى ولاءه في حالة التعارض بينهما؟

لقد أوضح البابا جيلاسيوس الأول في أواخر القرن الخامس الميلادي ما أطلق عليه مذهب السيفين أو نظرية السيفين ـ من الغريب أن شعار الدولة السعودية سيفين ونخلة فهل هما سيفي جيلاسيوس؟ ربما! ـ ووفقا لهذا المبدأ أكد جيلاسيوس أن هناك سيفين يمثل كل منهما مركزا للسلطة ويلاحظ أنه عندما كانت الكنيسة ضعيفة بادئ الأمر كانت الأفكار تنادي بضرورة ضمان سلطاتها وحريتها في نشر دعوتها وتمتعها بممتلكاتها والحث على طاعة الحاكم، لكن تدريجيا اكتسبت سلطة ضخمة وثراء ووصل بها الأمر إلى أن أصبحت دولة داخل الدولة.

وهذا ما حصل مع الحكومة السعودية، حيث أن تركيزها في الحفاظ على بقائها كان متمحورا حول الوحدة الداخلية للأسرة الحاكمة نفسها، بينما إمكانية سقوطها من خلال توأمها السيامي بقيت فكرة مستبعدة وذلك للثقة التي كسبتها من خلال إنتصارها على كل حركة تحصل، بدءاً بالسبلة ومروراً بقضية الحرم ١٩٧٩، وهلمجرا.

إن ميكافيللي تحدث عن ضرورة أمثال هؤلاء لمكسب وحيد وهو صعوبة إختراق الدولة من الخارج، وهذا ما وجدته السعودية مفيدا لوقف المد الثوري الخميني وما تقاطع مع مصالح أمريكا أيضا لوقف المد الأحمر. لكن ميكافيللي بيّن أيضا أن عيب هؤلاء الوحيد هو الثورات الصغيرة من حين لآخر. عند هذا نجد أنه من الإنصاف أن نلتمس العذر للسعوديين عندما يتحملون هذه السلطة الدينية المتنفذة، فهم يدركون أنهم بدونها يفقدون الهوية الموحدة والتي حرصت الحكومة الدينية على وأد أي محاولة من قبل المثقفين المتنورين لإيجاد هوية بديلة تتناسب والتطور الحاصل مع العولمة والذي أوقع حتى المواطنين الأميين سياسيا واقتصاديا في مأزق مع أنفسهم.. ففي دواخلهم ما زالوا يقفون مع الحكومة الدينية ويطربهم النغمة الأكثر مزايدة لظنهم أنها الأكثر قربا من الدين.. مأزق الأمية جعل المواطن لا يدرك من التطويرات الإقتصادية سوى أنها فتح لباب الشر ودخول للغرباء وضياع للدين.. ولم يعلم أن السر هو في ضياع إمتيازات الحكومة الدينية بدء بتقنين الشريعة وتقييد سلطة الفقهاء (الحكومة الدينية) وهذا ما لا يريده المتنفذون من قدامى الدينيين، وهو ما إتضح من خلال التفجيرات، وفشل الحكومة السياسية في القبض على المعلن عنهم، بل تجاوز الأمر نصابة إلى حد إصدار فتاوى تحرم المساعدة في القبض على الإرهابيين الذين يعملون كجهاز عسكري يقف ندا للجهاز العسكري السياسي فيما لو فكرت السلطة السياسية التخلص من توأمها السيامي.

هل بإمكاننا الان ان نذكر الليبراليين بصعوبة رهانهم مع الحكومة السياسية وأنهم لن يكونوا سوى درع لتلقي الضربة الأولى في حالة الإنفلات الأمني لنجد الإغتيالات وقد بدأت في رموز الليبرالية ليدق ناقوس الخطر إيذانا بأن الطريق متجه للرموز السياسية.

الليبرالية السعودية ليست سوى أخ غير شقيق يعاني من الهمز واللمز في نسبه من الأخ السيامي للحكومة السياسية، ولهذا فيجب على المصلحين الحقيقيين مراعاة هذه الأمور عند طرح حلول لهذه الأزمة. الذي يجب أن يعلمه المقامرون أن هؤلاء القتلة سيبقوا قتلة حتى ولو لم يبق في السعودية سوى السكان الأصليون.. سيجدوا لهم عدوا جديدا كما فعلوا في أفغانستان فبعد إنسحاب القوات السوفياتية بحث هؤلاء عن عدو جديد فلم يجدوا أفضل من رفاق الجهاد من الشيعة لتبدأ الحروب الطائفية وهذا ما سيفعلونه إن لم يجدوا سوى شيعة الشرقية والجنوب ثم الطريق على رموز العلمانية ثم الطريق لإنشاء حكومة طالبان لتكون منطلقا للجهاد ضد الآخر أيا كان. الكرّة ستعود إن لم تجد الحكومة حلا مؤقتا لأن الحل الجذري مستحيل على الأقل في الوقت الحالي وذلك لإمتلاك الحكومة الدينية ما يلي:

(١) **الأداة الدبلوماسية** المتمثلة في صفين من الإسلاميين، صف يلعب بشكل دبلوماسي مرن ليقدم المعلومات الإستخبارية للصف الخلفي الداعم عسكريا للصف الأول.

(٢) **الأداة العسكرية**، فلدى الحكومة الدينية قوة تتمثل في هؤلاء الإنتحاريين مع وجود عامل خطير وهو وجود متعاطفين من القوة العسكرية التابعة للحكومة السياسية مع هؤلاء مما يشكل إختراقا يجب الحذر منه، بينما العكس غير موجود فلا يوجد تعاطف من أفراد الحكومة الدينية مع أي من مخالفيهم.

(٣) **الأداة الدعائية**، حيث تستطيع الحكومة الدينية إيقاف أي توجه جديد يسقط سلطتها حتى على مستوى النشر البسيط، بينما تعجز الحكومة السياسية عن إيقاف المد الإعلامي على المستوى الصحفي أو البث الفضائي.. وتكمن الخطورة في أن المساحة المتروكة للتعبير الحر تتمثل في اللهو والطرب وعدم السماح للتعبيرات الفكرية الحرة البحتة من الظهور على السطح مما يجعل التعبير الفكري الظلامي متسيدا الوعي الشعبي باعتباره خطاب الحقيقة وغيره مجرد إغواءات شيطانية وهذا حقق أكبر مكسب في الحرب الباردة بين الحكومتين.

(٤) **الأداة الإقتصادية**.. حيث تمكن هؤلاء من إيجاد داعمين من خلال الأعمال الخيرية التي فتحت آفاقا للتواصل الموثوق لإيجاد تغيير راديكالي بعد الحصول على ما يشبه الأكتفاء الذاتي.

هل نرى بصيص أمل بعد كل هذا؟ نعم.. في الإندماج، ويتم ذلك بإيجاد درجة ما من الهوية المشتركة أو الولاء المشترك العام الشامل لكل فئات المجتمع بجميع أشكاله الطائفية والفكرية والعرقية وإذا أصبح الإندماج حقيقة فعلى الدولة ما يلي: حفظ السلام والأمن بشكل حقيقي، وتحقيق مكاسب متساوية وبشكل أكبر لكل الفئات، وتحقيق هوية جديدة للحكومة تقطع صلتها بالماضي.. هذه مجرد نظرة لا تتجاوز الخطوات الأولي في تلمس الطريق نحو دولة أفضل مع ما في الخطوات الآولى من تعثر ولكن الخطوات الأولى تعني الحياة والتوقف يعني الموت بهدوء والتراجع يعني الإنتحار.

(نقلاً عن إيلاف)

لا إصلاح أو حوار في ظلّ التكفير والقمع وغياب الحريات

اليماني: المخاطر القادمة أشد خطورة

(١)

بسم الله الرحمن الرحيم

في حلكة هذه الأيام، وأعاصير هذا الزمان، تشع في الأفق أنوار رمضان، علّها تبدد شيئاً من مخاوفنا، فالإيمان يصفو ويقوى في شهر الصيام، فيمنحنا المولى شجاعة وصفاء فكر، نواجه بهما الأعداء. وكعادتي كل عام أتوجه بالتهنئة

سائلاً المولى أن يجعله شهر خير وبركة، وأن يعيننا على صيامه وقيامه، ويوفقنا في الخروج من ظلمة واقع مؤلم، ويعيننا على مجابهة مستقبل قد يكون أشد ظلمة، وأقسى ألماً.

وكعادتي فإني أنتهز من مائدة رمضان العامرة فكرة



في تهنئته السنوية بشهر رمضان المبارك، والتي تتضمن عادة مقالة حول موضوع ذي صلة بالشهر الفضيل.. والذي كان هذا العام حول (الحوار الوطني.. الإصلاح والتطوير).. تحدث الشيخ أحمد زكي يماني عن عوامل إنجاح مشروع الإصلاح، بحيث لا يتحول الى (أداة لكسب الوقت، فإذا تغيرت الظروف وجدنا أنفسنا في طريق مسدود، ما كسبناه من إصلاح لا يسمن ولا يشبع من جوع، وما أجريناه من حوار كان حوار الطرشان).

أحد العوامل المهمة التي شدد عليها الشيخ اليماني هي: (قبول إجتهادات مختلف فئات المسلمين) إذ (لا يصح أن تفرض طائفة من المسلمين إجتهادها على الآخرين مهما ظنوا ان اجتهادهم هو الحق) ملمحاً الى التيار السلفي الوهابي. وأثنى اليماني على خطوة الدولة بدعوة مختلف طوائف المجتمع للتحاور والتباحث تحت سقف واحد، ولذلك رأى أهمية (أن نحذف من قاموسنا عبارات لاتزال مألوفة مثل الرافضة المجوس، والصوفي المنحرف، أو المبدعي المشرك). وأضاف: (يحزّ في نفسي أن أقرأ على شاشة الإنترنت مداخلات نفر من مواطنينا وهم يقذفون سيلاً من الألفاظ النابية على غيرهم من المسلمين المؤمنين الذين لا يستطيعون رد ذلك الهجوم، فقد كممت الأفواه. والمهاجمون وقد شرعت لهم الأبواب اقتنعوا بأن رأيهم الحق نتيجة دروس تلقونها وأفكار غرست في عقولهم). وطالب اليماني (أن توقف تلك الدروس وأن تزال تلك الأفكار أو أن يفسح المجال للرأي الآخر).

وانتقد الشيخ اليماني تصرفات من يسمون أنفسهم أهل الحسبة، مطالباً أن (يتوقفوا عن ممارسة القوة ضد فئات قدمت من الخارج للعمرة أو الزيارة يمنعونهم من التمسك بأستار الكعبة المشرفة أو زيارة البقيع من خارج أسواره ـ وقد قفلت أبوابه).

كما انتقد أولئك الذين يعتبرون وصف المدينة بالمنورة بأنه بدعة، وكذلك المتطرفين الآخرين الذين يهاجمون الفقيه المجتهد الدكتور يوسف القرضاوي بل ويطالب بعضهم (بأن تقطع رأسه الكريمة في ميدان عام عقوبة له لارتداده عن الإسلام)!

ورأى اليماني لكي ينجح الحوار بعد تجاوز عقبة التكفير والإعتراف بالآخر، أن يمنح المتحاورون الحرية فيما يقولون، آمنون من الإرهاب الفكري الذي (تفوق قسوته قسوة السجون). بعد هذا يأتي العدل الذي هو أساس الملك، ولا يتم ذلك إلا بتوافر ركيزتين: الأولى المساواة بين الناس، والثانية المشاركة الشعبية. واليماني يرى أن الشورى ملزمة واجبة وليست معلمة، وأن أهل الشورى لا يعرفون في هذا العصر إلا بالإنتخاب، حيث تمنى أن يشمل الإنتخاب مجلس الشورى بكل أعضائه، وأن (يتمتع بمسؤوليات حقيقية، ويصدر قرارات لا توصيات، يراقب ويستجوب، وتكون الميزانية من سلطاته، وتكون التشريعات من اختصاصه).

ومن عوامل نجاح الحوار والإصلاح، حسب اليماني، فإنه لا بدّ أن يحاط بحرية حقيقية، وتمنى أن تكون عجلة الإصلاحات التي بدأت غير متأثرة بضغوط الخارج بقدر ما تكون ذات دوافع حقيقية إصلاحية عند الحاكم. وخاطب اليماني المراهنين على عدم ترشيح بوش وبالتالي الهروب من استحقاقات الإصلاحات: (المخاطر القادمة قد تكون أشد خطورة، وهي وإن كانت إقتصادية في جوهرها إلا أنها سياسية في نتائجها). وبين اليماني كيف أن المشاكل الداخلية نفسها تفرض الإصلاحات، وأنها تمثل هواجس قلق حين تحدث عن الدين العام كعبء يصعب تسديده، كما تحدث عن البطالة المرتفعة في مجتمع نصفه تحت سن العشرين يحتاجون الى تعليم وخدمات ووظائف وغير ذلك.

وقال اليماني أن أسعار النفط ـ وحسب رأي الخبراء ـ ستهبط بسبب زيادة الإنتاج من خارج أوبك، حتى ولو لم ينتج العراق كامل حصته. لكنه ألمح الى أن ذلك قد لا يحدث إذا ما حدثت كوارث سياسية كغزو الكويت والإحتلال الأميركي للعراق.. وهي التي أوقفت مسيرة تراجع أسعار النفط في السنوات الماضية. كما أن هناك احتمال حدوث كوارث في بلدان نفطية منتجة أو أن تسعى بعض دول الأوبك الى تخفيض الإنتاج. ويحاول اليماني أن يصل من هذا الحديث الى القول بأن المملكة يجب أن تستعد للأسوأ وأن تتوقع يوماً تشدّ فيه الأحزمة (إذ علينا أن نتهيأ له بإصلاحات سياسية واقتصادية). وأضاف بأن دراسات أجريت تشير بأن المملكة ستخفض مستقبلاً إنتاجها الى مستويات متدنية لا تستطيع العيش معها بإيراداتها أو التعايش مع ظروفها.

وأخيراً، عبر اليماني عن قلقه من ظاهرة الإرهاب المتصاعد في المملكة وما يجره من إضطراب وإزهاق في الأرواح، وتمنى على المسؤولين محاربة هذه الظاهرة وكذلك الإرهابيين (ممن يهاجمون الفكر ويحطون الكرامة، فأسلحتهم من أسلحة الدمار الشامل، لن تقوم لدولتنا قائمة حتى ننزعها ونتخلص من شرورها).

اللبراليون السعوديون:

هل يخسرون الجمهور بعد أن خسروا النظام؟

هناك الكثير من الموضوعات الهامّة التي تطرح للنقاش في مواقع سعودية على شبكة الإنترنت، حيث يفصح المتحاورون عن بعض من مكنوناتهم الداخلية وضمن هامش معقول من الحرية، بحيث يمكن رصد هذه الحوارات واعتبارها بشكل عام مؤشراً على اتجاهات الرأي العام السعودي، بأكثر مما تعبر عنه الصحافة والإعلام المحليين.هناك على شبكة الإنترنت، يقوم أفراد ممن يمكن اعتبارهم منتمين الى الطبقة الوسطى العريضة في المملكة بالتعبير عن اتجاهاتهم وميولهم وآرائهم. هؤلاء في مجملهم وكما يبدو من الحوارات العديدة مسكونين بأنواع مختلفة من الهموم الجمعية، لم تجد لها متنفساً في الإعلام المحلي، ولا يمكن طرحها إلا بكثير من الحذر حتى لا يحظر الموقع محلياً، مع أن أكثر المواقع الحوارية السعودية أصبحت محظورة.

ما يهمنا هنا، هو استجلاء للآراء المختلفة بين السعوديين في قضايا وطنية مصيرية بالغة الحساسية. وسنقوم في كل عدد بعرض قضية من القضايا، وآراء المختلفين، الذين لم يجدوا إلاّ مواقع الإنترنت لطرحها على بساط النقاش. الموضوع التالي منقول عن منتدى طوى:

http://bb.tuwaa.com/

موضوعي هو التميز الغريب لأصحاب التيار اللبرالي في السعودية عن غيرهم في العالم.. فكلنا يعلم إن المظاهرة التي حصلت في الرياض كانت في الأساس فكرة دعا إليها سعد الفقيه وهو من التيار الديني في المملكة.. وبغض النظر عن رأيي في المظاهرات، إلا إن أكثر ما استغربت منه وقوف أصحاب التيار اللبرالي المخالف ضد واحد من أهم مبادئهم التي ينادون بها، إلا وهي حرية التعبير والرأي، ويتجسد ذلك فيما نشرته الصحف ذات التوجه العلماني كعكاظ والوطن والرياض.. بل ومن سخرية الأقدار إن تستنجد جريدة كالجزيرة بالمفتي العام ليصدر فتوى متوقعة ضد ما حصل ... وأعجب كثيرا منهم عندما يستنجدون بالمفتي العام وهيئة كبار العلماء من اجل إصدار فتوى كهذه وهم الذين يضربون بفتاواه عرض الحائط.. وما فتاوى طاش ما طاش عنكم ببعيد.

لا ادري ما هي الحرية والإصلاحات التي ينادي بها الليبراليون في المملكة؟ لا اعتقد أنهم ينادون بمحاسبة الحكام ولا بالتشريعات أو الأمور الإدارية.. بل أني حقيقة لم أرى مشروعا حقيقياً لهؤلاء. لم نستفد من هؤلاء سوى مهاجمة ركائز الدين الحنيف.والنفاق والتطبيل.. بل إن بعضهم عندما كان ذا توجه اشتراكي أو قومي كان يناضل وينافح من اجل حقوق الإنسان في هذه البلاد.. وأرى إن الاشتراكيين على ما كان فيهم كانوا خيرا من هؤلاء الذين لا يجيدون إلا مسح الأحذية.. ومن منا لا يعرف المناضل الثوري ناصر السعيد؟

قضية أخرى أتطرق إليها ألا وهي حقوق الإنسان في المملكة.. فأعود وأتساءل أين كان هؤلاء عن حريق الحائر الذي مات فيه الكثير من أبناء هذا الوطن؟ لماذا لم يهاجموا الداخلية كما هاجموا الهيئة والرئاسة العامة لتعليم البنات؟ أين هم عما يحصل في السجون؟ أين هم عما يحصل من ظلم؟ أيستطيع هؤلاء أن يهاجموا المتسبب والمسئول؟

* * *

مع الأسف.. أقولها وأنا أعتصر ألماً: أنت صويت قلمك الى جزء كبير من الحقيقة. الحكومة على استعداد للتحالف مع معارضيها المتشددين ضد اللبراليين. من الصعب جدا ان يقوم اللبراليون بخطوات كبيرة واسعة لأن الحكومة دينية! انظر الى المتشددين المتدينين المعارضين كيف تتعامل معهم الحكومة حتى هذه اللحظة، بالرغم من كل ما يفعلون بهذا الوطن من دمار وفرض قيم رجعية متخلفة.

اللبراليون قاعدتهم محدودة جداً وهذه مشكلتهم، ولكن أهدافهم كبيرة جدا وتساعد على النهوض بهذا الوطن التعيس.

* * *

هل رأى أحدكم الليبراليين مؤخراً؟ يوم الثلاثاء ـ يوم التظاهرة ـ كان مجيداً.. وخطوة في الإتجاه الصحيح. ولها ما بعدها. كنت ولا زلت أؤمن بأن هناك نقاط إتفاق عديدة بين الإسلاميين المعتدلين واللبراليين، لن نستطيع أن نتقدم خطوات عديدة للأمام ما دام هناك عدم اتفاق وتعاون بين مختلف التيارات السياسيه في المجتمع. الناس خرجت، اعتصمت، وتظاهرت مطالبة بالعدل، بمزيد من الحريات ـ التي شرعها الله والدين ـ مطالبة بمحاسبة من يعبث بالمال العام. كان بينهم رجال ونساء، شيوخ وأطفال، معهم قرآن كريم وسجادات صلاة، لافتات وقوارير ماء. المظاهرة سلمية وبكافة المقاييس، أفتاكفأ بهذا القمع؟ ولماذا تلومون المتطرفين على تطرفهم؟

أيها اللبراليون واللبراليات! لماذا تلميعكم لصورة الطغاة الدموية، ودفاعكم الدائم عنهم بحجة (الحفاظ على الوطن) و(الوحدة الوطنية) وغيرها من الحجج الواهية التي تثيرالضحك، ولا يقبلها طالب في المتوسطة. إنزلوا من أبراجكم العاجية، انزلوا واسمعوا لمطالب الشعب المغلوب على أمره، واسعوا لتكونوا المتحدثين بإسمه ودافعوا عن حقوق الوطن المنهوبة.

* * *

شيء مؤسف حقاً.. فالتظاهرة بغض النظر عمن قام بها عمل رائد على الأقل في المنطقة الوسطى، التي لم تشهد هذا النوع من التظاهرات. وبما أن المظاهرة سلمية وتطالب بحقوق خاصة أو عامة فنحن نقف معها، أو لنقل نؤيدها ونتمنى أن تصبح التظاهرات إحدى وسائل التعبير المشروعة كما هي الحال في كل الدنيا.

إن تفريغ شحنات المواطنين بالقول والفعل أمر مفيد لامتصاص التوتر، ومنع تدهور الحال الى العنف. فما لدينا اليوم إما مؤيد مائة بالمائة أو معارض يحمل السلاح، والقلة هم

الوسطيون حقاً، خاصة في نجد. إذ أنك تجد شخصاً بالأمس كان من أركان النظام وإذا به يدعو لإسقاطه. المهم ان ما حدث من تظاهرات أمرٌ إيجابي وتطور في العمل السياسي الشعبي، نأمل له الإستمرار في كل المناطق. المهم أن يكون سلمياً.

ايضاً لا بد من القول بأن اعتقال نحو ١٥٠ شخصاً والزعم ان المتظاهرين ثلاثين! واستخدام العنف ضد المتظاهرين او المعتصمين عمل شنيع بكل مقاييس الأرض والسماء. ومن يدعو الى الليبرالية وحقوق الإنسان لا يجد مفراً من تأييد التظاهرة، والتنديد بأسلوب الحكومة وأجهزتها في وقفها.

* * *

سيحاول الحاكم كسب الليبراليين باطلاق الوعود بانتخابات نيابيه جزئيه!! بالله أليس الأمر مثيرا للضحك؟ هل نتوقع ان يقع الليبراليون في الفخ؟ ويؤيدوا الحاكم ليصبحوا ورقة في يديه ضد الشعب والتيارات الاخرى؟

* * *

الليبراليون في العالم أجمع يتظاهرون ويعتصمون فأين الليبرالين السعوديين!؟ وماذا يعني لهم الاعتصام والتظاهر؟! وهل انحصرت اهدافهم في حقوق المرأة؟! من يجيب!؟

* * *

لليبراليون ليسوا رجال مواقف.. ولن تجدهم في موقف يتطلب التضحية والشجاعة، ولا في موقف مغامرة يصب في صالح الوطن! هم يجعجعون، ولكن من وراء جدر! هم يصرخون ويرفعون الهتاف، ولكن من الخلف! هم يتقون كل بلية تحل بالصادقين المخدوعين من ابناء الوطن.

سؤال يطرح نفسه: هل العدد الذي تظاهر قوة فكرية وطنية تطالب بمطالب اصلاحية؟ أم أنها لفيف من الأهواء، تدار عبر الأقمار الصناعية من لندن؟ هل هي كلاب صيد، ام أسود غاب؟ لا يخفى على أحد ما ترنو اليه قلوب محبي الوطن، من الحاجة الى الاصلاحات السياسة، والاجتماعية. من منا لا يتمنى ان يكون هذا البلد بمقدراته وثرواته، تاج بلاد الدنيا؟

ولكن هل نحن في الاتجاه الصحيح؟ هل هؤلاء معنا أم علينا؟ لا زالت الرؤية ضبابية بالنسبة لي.

* * *

أنا محسوبة على التيار الليبرالي، لكن الساكت عن الحق شيطان أخرس! والمعاقب والمحاسب هو الله وحده. ولا أخشى أحدا غيره. لكني أؤيد المظاهرة بهذه الطريقة السلمية، ولقد والله بكيت كثيرا على والدة سعود المطيري البدوية الشجاعة والتي لم تخش في الحق لومة لائم، على فقيدها وقرة عينها المرحوم سعود، والذي مات كما مات غيره بين الحديد والنار وغيره من أصحاب المآسي. وهاأنذا أؤيد هذه المظاهرة من الإسلاميين، والذين كانو أشجع وأجرأ من الليبراليين. وهذه الخطوة تعد في صالحهم وأيم الله.

* * *

اعتمادا على تجربة الشارع البحريني في التظاهرات أؤكد أن أعتى الحكومات تستجيب في النهاية لحركة الشارع شاءت أم أبت.. خمسة أعوام من التظاهرات المستمرة في البحرين أنتجت برلمانا منتخبا ومجالس بلدية منتخبة وحريات متاحة لدرجة مقبولة.. ترى الى كم عام يحتاج الشارع السعودي؟

* * *

أم سعود.. يا من تكترث.. هذا الكلام ليس لك. الى أخوات الرجال اللواتي شققن بتظاهرتهن أول ثقب في جدران الصمت التي تمنع فضاء الحقوق من الولوج الى الروح.. هذا إهداء إليكن: أهل الصورة غرقى بحار هتافاتكن، وأهل المعنى أسارى أسراركن. يا خفياً في الروح وأنت خارجها، إن كل ما أقوله ليس أنت، وهو أنت أيضاً. انثروا الأرواح وسيروا في الطريق، وامضوا قدماً نحو تلك الأعتاب، فلنا ملك بلا ريب يقيم خلف السماء. بعيدون عنه وهو قريب.

ليس قطراً هذا الطريق، لكن أين الجَسور الشجاع الذي يقدر. من يحضن البحر يملك القطرة. البحر فقط، والباقي هوس وخيال. لماذا تركض نحو القطرة، وأنت في طريق البحر؟ ينفطر القلب شوقاً للماء. الحسرة تحتويني فما العمل؟ لست ـ ويا للعجب ـ من أهل البحر. إنني أموت ـ صادئ الشفتين، على شاطئ البحر. لا قطرة ماء أرتشفها، مهما أرغى البحر وأزبد، وإن تناقصت قطرة من ماء البحر أحرقت الغيرة القلب. كفاني أن أعشق البحر، فالعشق بلغ المنتهى، ولم يبق في الدنيا إلا هموم البحر.

ما أكثر الذين خبروا سطح البحر. ولا أحد عرف ما بالقعر. الكنز في القعر. السحر في البحر. حطم قيود السحر والجسد، فإنك لن تجد الكنز إلا حين تبطل السحر، والروح لا ترتفع إلا حين يفنى الجسد. الروح تصبح الطلسم وجسد الغيب الجديد. أعبر هذا الطريق ولا تسل عن منتهاه، لا تدع روحك بلا أحبة. لا تبحث عن الجوهر، إنه ضرب من الحجر. كن جوهرياً دائماً في الطلب.

* * *

من يعتقد أن الفقيه نجح فهو واهم. لم أكن أتصور أن يكون هناك من يقوم بتأجير عقله لغيره بهذه السذاجة ويجعل الآخرين يسيطرون عليه ويوجهونه إلى أهداف في غير مصلحته ومع ذلك يصر على التنفيذ وعلى العمل ضد مصلحته حتى الشخصية فضلاً عن الوطنية.. المظاهرة التي قام بها بعض المغرر بهم لم تكن إلا دليلاً قاطعاً على أن هناك مجموعة ليس هينة من الممكن إستخدامها كقنابل موقوته تنفذ المطلوب منها بكل دقة وبكل طواعية وبكل خنوع.

فهذه الإستجابة السريعة للفقيه الذي إستغل هؤلاء السذج لأهداف تخريبية لإثارة الفتن بين الشعب تدل فعلاً أننا أمام مأزق خطير يتمثل سهولة السيطرة على فئة كبيرة من المجتمع وبأسهل الطرق. فقط عليك أن تخاطبهم بلهجة دينية وحرك بعض مشاعرهم تجاه بعض القضايا تجد السمع والطاعة والخنوع والأدهى التنفيذ العجيب والإنسياق وراء ما تريد. هذه المظاهرة تعتبر مؤشراً خطيراً وناقوس خطر من الدرجة الممتازة لكي تنتبه الحكومة وينتبه معها رجال الفكر ورجال الدين ورجال الإجتماع ورجال الإقتصاد لدراسة هذه الحالة ووضع الحلول للتعامل معها. وبكل تأكيد القمع ليس حلاً أبداً لأنك وكأنك تصب الماء في الزيت المغلي فيطيش أكثر.

لو كنت في وضع مسؤول أمني لعملت على إحتواء هؤلاء الشباب المساكين فعلاً، والأمر ليس صعباً فهذه النتيجة المذهلة التي توصل لها هذا الفقيه تدل بما لا يدع مجال للشك أن السيطرة عليهم ممكن وسهل جداً. أختلف مع كثير ممن يرى أن هذه خطوة جيدة أقصد ماقام به هؤلاء المغرر بهم وبعضهم أخذها من أنها مؤشر جيد لحياة ديموقراطية واعدة يحق فيها للإنسان بالتظاهر لكي تصل مطالبه للسلطة. ومع عدم إختلافي في هذا كمبدأ إلا أنني أعارض تماماً من يرى أن ما حدث يعتبر مؤشراً جيداً لأن هؤلاء لا يعون فعلاً ما يقومون به ولو سألت أي أحد منهم ما هي المطالب التي تطالبون بها لصعب عليه ذكر ثلاثة أو أربعة مطالب ولكنه موافق على هذا الإجراء لأنه لقن أن ذلك سيجعله يغير هذه الأوضاع التي لا تروق له في ظرف يوم وليلة وهو ما يستحيل تطبيقه بهذه الصورة.

أختلف مع من يرى إيجابية هذه الخطوة الغبية وإنها على الأقل كسرت حاجز الخوف من التظاهر.. لسبب بسيط جداً وهو أن هذه الخطوة لم تقم على أسس سليمة من حيث تهية المجتمع لخطوات مطالبة كهذه.. أولاً نظاماً، حيث لا تسمح بها الدولة، وثانياً لم تكن محددة المعالم والمطلب، وثالثاً من حركها مشكوك في نواياه من خلال ما يطرحه وما ينتهجه. لعل حسنة هذه الخطوة الوحيدة أنها بينت مدى خطورة فكر وشخصية وسلوك هؤلاء المساكين ولعلها تكشف غطاء عن جرح غائر يحتاج إلى تضميد ويحتاج إلى معالجة سريعة وخطوات أكثر تعقلاً لحل هذه المشكلة وضمان عدم تكرارها إلا بعد

تهيئة حقيقية على كل الأرضيات.

* * *

لا مساكين ولا حاجة.. هؤلاء لهم موقف وطني، ومن العيب الاستهانة بهم. ثم ما هذا الخطاب البوليسي يا رجل؟ هل تريد أن تكون وزير داخلية وتحتوي المعارضة أيضاً؟ هاتان وظيفتان لا تتجتمعان. هل تريد أن تدافع الحكومة؟ حسنٌ، ولكن ليس هكذا. أبعد الأمن وكلاب الحراسة وبعد ذلك تكلم. بالعكس ماقام به أولئك الرجال والنساء يعد بحق ظاهرة قوية وتدق للحكام ناقوس الخطر وتحذرهم بأن الشارع بدأ يغلي وان هم واصلوا الكبت فسيؤدي الى الإنفجار.

* * *

هذا الفقية يقبع في بلد الضباب بعيدا عن لهيب شمس الصحراء الحارقة ويحرك الحفنة من الجهال من خلف التقنية ولم يعط صوته باحة للانطلاق على الهواء خوفا.. على حبالها ان تتقطع. أي اصلاح ينادي به وهو لم يفقة آداب الاختلاف مع الآخر حتى يحرك قضية اعتقد انة لم يؤمن بمصداقيتها. الحرية والصوت ثمنهما غال جدا، واستبعد ان يكون الفقيه طالب حق او مصلح.

* * *

الفقية أمضى سنتين في سجن الحاير قبل أن يذهب الى لندن. لا مؤاخذة أنت تحتاج الى تقوية في التاريخ. رجل قابع (خلف التقنية) ويحرك كل هؤلاء، ألا يستحق الإعجاب؟ المشكلة أن الوطن يدار بعقلية الستينات، العالم يتقدم ونحن (مكانك راوح).

* * *

مصطلحات (السذج، المغرر بهم، غوغائيين..) مصطلحات تطلقها فئات معينة واصبح يرددها بعض الاعلاميين وبعض المحللين العالميين! في البطحاء وحلة الأحرار وحراج ابن قاسم لعلهم يصبحوا مثل خاشقجي أو لعلهم يصبحوا مستشارين أو يصبحوا أعضاء في مجلس الشورى.

***

انا واهم بمنطقك لا بمنطقي. ليس عقلي مؤجرا.. ولا مغيبا.. ولا غبيا، ولكن مشكلتي انني اعرف الصح من الخطأ.. بعد قتله بحثا وتدقيقا وتمحيصاً، ولن اتناسى مقولة منصور النقيدان عن تأجير العقل.

* * *

هل انضم الليبراليون الى مجموعة الكلاب البوليسية التي تدافع عن النظام؟ لم نقم بالـ (سيطره) او (التعامل) مع الشباب كما يحاول البعض تصوير ذلك، كل ما في الأمر هو ان الشعب طالب بحقوقه (سلمياً)، فما هي مشكلتكم؟ ما حدث كان أول الغيث بعد أن ذهبت معاريض الاصلاحيين وارواقهم مع الرياح، ولازال الوضع كما هو عليه من دجل وسرقة ونباح. كان لزام علينا كشعب أو كبشر نتنفس ونشارك العالم أجمع هذا الأكسجين أن نتحرك وأن نقول كفى! بهذه الحركة وهذه التظاهرة وبغض النظر عمن دعا اليها فهي جريئة وفي محلها، وقد فضحت كل أركان الدولة من رجال أمن ودين وما يسمى بالمعارضين الذين ملأوا جيوبهم وقصروا من لحاهم.

* * *

وصف نايف المتظاهرين بأنهم كلاب تنبح! وهذا الأمير لم يتغير ويصلح لسانه قبل سنانه. إنه أمير غير مهذب. وعدم تهذيبه يعود الى حراجة وضعه وتخلخله النفسي بسبب التوتر الأمني الذي يزعم أنه قادر على كبحه بالسيف والبندقية! هو لا يرى في الشعب سوى همج وكلاب تنبح. وهذه ليست المرة الأولى التي يتهم فيها المعارضين بكل الألفاظ القذرة. لا تلوموه فحالته النفسية سيئة!

* * *

بعيداً عن إيعاز الفقيه وما حصل بعده.. خابرني أحد الأصدقاء وسألني عن رأيي في التظاهرة، وكان هذا رأيي: لمن قام بالتظاهرة له كل الحق أن يتظاهر طالما لم يكن في نيته مسبقاً القيام بأعمال تخريبية أو إرهابية، فإن كانوا قد أعتقلوا لأجل مظاهرة سلمية مطالبة بحقوق أو ببعض حقوق فعلى الإصلاحات التي يتحدث عنها السلام! بغض النظر عمن قام بالتظاهرة، وطالما كانت التظاهرة تندرج تحت الإطار السلمي الحضاري فإن إعتقالهم وصمة عار في جبين الإصلاحات وجبين النظام.

* * *

بعوضة الفقيه أدمت مقلة الأسد السعودي. بالأمس كان التاريخ يسجل ملحمة جماهيرية عظمى

وبالأمس سجل التاريخ بأن أدوية التخدير الحكومية قد أضحت بلا فعالية. تحركت الجماهير بالأمس لتؤكد بأنها قد اكتسبت مناعة وحصانة ضد كل أنواع أدوية التخدير والتنويم. بالأمس سقط عقار التنويم والتخدير الذي تنتجه الهيئة الدينية الرسمية. وبالأمس سقط المخدر الإعلامي، وسقط عقار الهلوسة وعقار التدجين. بالأمس كسر جدار الجليد البارد الميت ودبت الحيوية في خلايا الجسد الجماهيري. بالأمس قالت الجماهير للحكومة نحن نعي حقوقنا ونطالب بها. لقد انتهى تأثير المواعظ الدينية المحرضة على الخنوع والركوع، وانتهى تأثير الدجل الإعلامي، وانتهى تأثير الوعود الرنانة، وانتهى تأثير الوعيد، تخلصت الجماهير من الخوف، وتخلصت من تتبع الكذاب فقد وصل بيته، وخلصت من قيادة الفقيه الممتطي للدين ليرسخ استلاب حقوق الجماهير له. بالأمس لم يكن الفقيه هو من يقود الجماهير بل كان يقودها جوعها وقهرها ويأسها.

ماذا لدى الفقيه سوى ترديد شتائم ناصر السعيد في الستينات الميلادية؟ الفقيه ليس له برنامج ولا طرح فكري سياسي أو تنموي، لكنه استطاع برغم سطحيته أن يعلق الجرس على رقبة الأسد الهرم. في نهاية الستينات تظاهر طلبة ثانوية اليمامة.. لم يكونوا يدافعون عن حقوق مستلبة بقدر ما كانوا يتحركون بعواطف جاشت مع اندلاع حرب عام ٦٧م. انطلقوا من المربع متجهين صوب قصر الحكم في الرياض عبر شارع السويلم وكانوا يرددون عبارات تقول (اقطع البترول يا أبو عبدالله - يقصدون الملك فيصل) فقبض على بعضهم وسجن لست سنوات، ومنذ ذلك الحين لم تتحرك الجماهير.

بالأمس لم يكن التحرك بدوافع عاطفية أو بسذاجة أناس يرمزون الفقيه كما ظن البعض. لقد تحركت الجماهير لتعلن رفضها واستنكارها لدولة أمعنت في تجويع الناس واستلابهم وقهرهم.. كان هناك نساء وأطفال وشباب وشيوخ. لقد استهلكت الحكومة أو الأسد الهرم كل حججها وكل مخدراتها ومنوماتها. الجماهير التي تظاهرت بالأمس لا يمكن وصمها بالإرهاب ولا بأنها مخربة أو مفسدة في الأرض أو غوغائية تريد النيل من أمن البلد. ألقي القبض على مائة وخمسون من المتظاهرين. ما هي دعاوي الإدانة الموجهة إليهم؟

شاب متخرج منذ ثلاث سنوات عاطل عن العمل يخرج ليتظاهر بعدما حاول طرق كل الأبواب ليحصل على وظيفة يعتاش منها وانتظر المواعيد واستمع لفقهاء ولي الأمر.. هذا الشاب ماذا سيقول حين يسئل لماذا تظاهرت؟ سيجيب لأنني أريد أن أتوظف. ويسئل: لماذا لم تطرق الأبواب وتراجع جهات الاختصاص؟ سيجيب راجعت حتى يئست! ولكن طريقتك هذه خطأ ولا نقرها؟! سيقول: أعطوني الطريقة التي تقرونها لتوصلني لحقي وأعتذر لكم وأتأسف!

أخر يعول ستة أطفال براتب ألفي ريال ويحرم من أية مساعدة، ومالك البيت يهدده بالطرد لتأخره عن دفع الإيجار، ويعي بأنه يعيش في بلد تكتنز أرضه ربع احتياطي العالم بأسره من النفط.. ويعلم ويعي بأن خيرات البلد مهدرة ومستلبة ومسروقة! وآخر والدته مريضة لا يستطيع علاجها، مع أنه يرى من تجرى له عملية زائدة دودية أو عملية تجميل للأنف في مستشفي حكومي بارز كالتخصصي أو الحرس أو الأمن العام أو العسكري، ويرى ويتابع فصل توائم ومستشفيات ميدانية ومساعدات طبية

تقدر بمئات الملايين. وآخر لم يستطع إكمال تعليمه؛ وآخر سرق منزله وسيارته ولم ينصف، ولم يعد يشعر بالأمان في بيته. وآخر ضاع حقه في المحاكم التعيسة بصدور صك إعسار لغريمه..الخ.

ماذا لو خرجت معارضة ناضجة واعية قادرة على استقطاب الجماهير فعلاً.. جماهير محتقنة جاهزة لتنفجر وتنسف ما أمامها من (عسكر) الداخلية؟ القادم من الآن سيكون أعظم وأضخم. أما الدولة فتعول على القمع الشرس. بالتأكيد ستواجه الجماهير وستقمع وسيقتل البعض وتمتلىء السجون؛ لكن الانفجار آت لا محالة مادام القوم سادرون في أحلام يقظتهم لا يعولون إلا على العنف والقمع والترهيب والترويع. كنت بالأمس حيث كانت المظاهرة. كان هناك معوقان يزحفان بالكرسي المتحرك يتظاهران مع الجماهير، وهنالك شيوخ ونساء كبيرات في السن وشباب مقهور ورجال محبطون فاقدون للأمل. ما رأيته وعايشته بالأمس ينبيء عن اقتراب أحداث كبيرة ليست هذه المظاهرة إلا رأس جبل الجليد الظاهر للعيان منها. فهل من عاقل يستوعب الحدث ويحسن القراءة الواعية؟ فإرهاصات التفجر مكتملة تنتظر من يشعل الثقاب.

* * *

يا رفيق المواطنة! ألا تتفق معي بأن تلك المظاهرة هي بداية الإصلاح الحقيقية. ولن يتحقق الاصلاح الا عن طريق المظاهرات المستمرة. لا بأس إن لم تصب المظاهره أهدافها (فالعيار اللي مايصيب يدوش). يجب أن نعرف أن الفقيه إن كان قد نجح في تسيير مظاهرة فليس لأنه تشي جيفارا زمنه بل لأن هناك فئات من المجتمع تنتظر من يحرك غضبها حتى ولو كان الفقيه، وهي ليست منتمية لأفكاره.

* * *

هل انت مع او ضد المظاهرات في السعودية؟ سؤال قد يكون باردا ولكن اذا كانت المظاهرات في العالم ليست سوى وسيلة ضغط خصوصا عندما تكون اسلوب مطالبة واسلوب اصلاح وضع قائم بهدف تغييره. يبدوا ان لدينا مبدأ يعمل به دائماً وهو المنع من باب سد الذرائع. ولو ان الحكومة استجابت لمطالب المتظاهرين، فإن بعض الحكومات تفسر ذلك انها رضخت امام مطالب الشعب، وهو يعني اسقاطا لهيبة الحكومة التي تحاول دائما ان تظهر بمظهر القديسين الذين تنزه اعمالهم. الحكومة لم تعد ذلك الصنم الذي يركع له الشعب وينبطح عندما كان الجهل والتلقين عبر وسائل الاعلام يؤخذ كأنه وحي يوحى. اصبح الشعب المهجن المدجن يقرأ ويعلم الحقيقة.

المصالح فوق الحقوق، ولو كان بيد الحكومة ان تغيب هؤلاء المتظاهرين في رمال الربع الخالي لكان ذلك من ابسط ما تفعله ولو بفتوى. المظاهرة وسيلة اصلاح للحكومة وليست وسيلة ثورة تحرق الأخضر واليابس وتقتلع الحكومة من أساسها. المظاهرة يجب ان تكون حقا مشروعا من حقوق الانسان مادامت سلمية وهدفها المطالبة بالعدل والحق. المظاهرات يمكن ان تكون الوجه الآخر من حريتنا المسلوبة وحقوقنا المغتصبة التي تعيد للبني آدم في الجزيرة العربية إنسانيته.

* * *

مخطئ جداً من لا يعرف ولا يعي ولا يدرك أننا نعيش في عصر (الانفوميديا).. عصر العولمة.. عصر حقوق الانسان.. عصر الديموقراطية.. عصر الحرية والمساواة. ها هي عجلة التغيير تسير بجميع أمم الأرض نحو المستقبل ونحن لسنا نشازاً! أنا مع المظاهرات السلمية.. فهي اسلوب حضاري للتعبير عن الرأي والمطالبة بالحقوق الوطنية. ومع المظاهرات السلمية كوسيلة للاعتراض والاحتجاج وكإحدى آليات التصحيح الإجتماعي.

* * *

قمع المتظاهرن في الرياض أثبت للجميع أنه لا يوجد في عقلية الأمير نايف شيء يسمى إحترام حقوق الإنسان، واثبت ان ما يسمى مؤتمر حقوق الإنسان الذي ترأسه وكان يعقد في نفس وقت المظاهرة، كان لذر الرماد على العيون، ليس إلا. المظاهرات اسلوب حضاري يجب على الحكومة تقبلها والتعامل معها بإسلوب حضاري، فزمن تصديق (الابواب مفتوحة) قد ولى، وزمن (الشيوخ أبخص) و(الضرب بيد من حديد) قد انتهى. إن النجاح النسبي الذي حققته مظاهرة الرياض، سيقود لمظاهرات أخرى أكثر تنظيماً، سواءاً بتنظيم من الفقيه أو غيره، وعلى نايف أن يفكر جيداً بطريقة اخرى للتعامل معها غير طريقة القمع والإستبداد، إن كان فعلا يريد مصحلة البلاد لا مصلحته الشخصية. نتمنى إستمرار المظاهرات السلمية للمطالبة بحقوق الإنسان السعودي المهدرة، كما نتمنى أن تنظم المظاهرات التالية عن طريق شخصيات اخرى ذات إتجاهات ليبرالية معتدلة غير إتجاه الفقيه الراديكالي. إن نار إبن سعود أفضل من جنة الفقيه، فنحن لا نريد أن تصبح السعودية دولة متطرفة كأفغانستان طالبان بقيادة الفقيه. ولكن يجب على آل سعود أن يتداركوا الوضع قبل إنفراط العقد! إن لم تبدل الحكومة السعوديه سياستها في إحتقار عامة الشعب السعودي (كتصريحات نايف)، وإن لم تسرع بإصلاحات جذرية حقيقية، وإن لم تضع جدول زمني لتنفيذ مشروع إصلاحي حقيقي يقود في النهاية إلى مشاركة شعبية حقيقية في تنظيم وتسيير البلاد، فإن الفوضى قادمه لا محالة، خصوصاً إذا نظرنا للغليان الذي يحدث الآن في أوساط الشباب العاطلين عن العمل، وإلى الظلم الكبير الذي يقع على المواطنين من قبل الأمراء. الشعب يريد إصلاح حقيقي، يريد مشاركة حقيقية في صنع القرار، كبقية شعوب العالم، وليس إنتحابات (نصف كم) كقرار السماح للمواطنين بإنتخاب نصف أعضاء المجالس البلدية، التي ليس لها صلاحيات أصلاً! ورغم إختلافي مع اطروحات الفقيه وأهدافه، إلا انني أهنئه على نجاحه، خصوصاً في كسر حاجز الخوف. وأهنيء الشعب السعودي على كسر هذا الحاجز اللعين.

* * *

كما تعلمون الفتوى جاهزة منذ زمن بتحريم التظاهر والاعتصام لأنه يتناقض مع تقية العلماء السعوديين مع النظام وهي طاعة ولي الأمر بينما تحلل هذه التقية الربا والمكوس وسرقة مال المسلمين وقتلهم دون حق. صناع القرار يرون أن الاستجابة لأي مطلب شعبي عن طريق التظاهر أو الاعتصام يعتبر انحناء سيتبعه انحناءات وسيسبب عاجلا أو أجلا في كف أيديهم عن بيت مال المسلمين. نعم لأي اعتصام لحل مشكلة حقيقية يعاني منها الشعب السعودي مثل الفقر والبطالة والعنوسة مهما كان الداعي ومهما كان المعتصم. ولا لأي مظاهرة لترديد شعارات تمس وحدة السعودية أو تدعو لإيجاد خلل أمني أو تجعل هناك فئوية وتعصبات بين أبناء الشعب السعودي. ولا لأي فتوى تحرم على الشعب السعودي أن يعبر عن مشاكله وان يطالب حكومته بمطالبه الحقيقية الملحة. ولا لأي مسئول يقمع الصوت الشعبي ويصادر الحريات ويمنع الناس من التنفس.

* * *

لماذا تغضبون؟ إذا كان هناك رجل واحد يحرك عشرات من لندن، فهذه نقطة تحسب له؟ إسأل عن أولئك الذين يعيشون بين ظهرانينا ولا يستطيعون تحريك الماء الراكد. ان يطالب الناس بحقهم بالوسائل السلمية أمر مطلوب، لا يجب أن نغضب بل نفرح كثيراً. انا فرح بما جرى، فإذا كانت وسيلة الإنتخاب قد أعجبت تركي الحمد ليؤيد المجلس البلدي، فإن وسيلة الإعتصام والتظاهر السلمي أرقى كثيراً وعليه وعلينا أن نؤيدها، أليس كذلك؟! ليتذكر الإخوة أن الحق في التظاهر السلمي والإعتصام جزء من متعلقات حقوق الإنسان. وأذكرهم وأذكر الحكومة بأنها تعقد على أرضها مؤتمراً قالت أنه دولي لحقوق الإنسان! ليثبتوا هذه الحقوق! لا أن يعلنوا على الملأ أنها اعتقلت بعض المشتبه بهم، خاصة وأن دعاة حقوق المرأة عليهم أن يتذكروا بأن بين المعتصمين نساء أيضاً!

* * *

مشاكل المملكة:

إنذار واضح لما يحدث في المستقبل

بيروقراطية الحكومة

مشكلتنا هي التلكؤ في اتخاذ القرارات أو بطء إصدارها، فلقد كان بإمكاننا أن نلتحق بمنظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٥م بسهولة قبل أن تواجهنا الشروط القاسية التي تفرض علينا الآن. وكان بإمكاننا أن نجني ثمار مبادرة الغاز لو أن الدولة تجاوزت تحفظات إحدى الجهات الحكومية (ذات المصلحة) وقررت ترسية مشروعات الغاز التي ما تزال تراوح مكانها بسبب ما طرأ لاحقاً من تأثيرات ١١ سبتمبر وتراجع الشركات الأمريكية. البيروقراطية الحكومية تضرب أطنابها في معظم أعمال الدولة، وبعض المعاملات تدور شهوراً، بل بعضها يدور سنوات عديدة قبل أن يتخذ فيها قرار رسمي واضح.

سليمان العقيلي
الوطن ٢٠٠٣/١٠/٢١

* * *

مثقفو الجاهلية العظمى

منذ سنين ونحن نستعرض إنجازاتنا على دول الخليج وكيف تفوقنا ببناء صحراء قاحلة بمطارات وجامعات وطرق وجسور وبقينا نعيد سطورنا مرارا وتكرارا منذ الثمانينيات إلى اليوم وبقينا (مكانك سر) ونسينا أن نلتفت خلال هذه الرحلة إلى ما هو حولنا وماذا حدث مع من كانوا متخلفين عن ركبنا ونسينا أن نسأل أنفسنا أين نحن عنهم اليوم ولماذا البعض تفوق علينا ونحن الأمة الأغنى ماليا والأقوى استراتيجيا. يجب أن يكون هناك جرس إنذار يقرع بإعادة هيكلة هذه الرؤوس التي لا تقوم بدور غير قتل العقول التي قد تشكل تهديدا لها، وهذه النفوس التي تأتي بحماس لإعمار هذا الوطن وتفاجأ بالبيروقراطية المتحجرة والشللية الفاضحة التي لم يكفهم شلل البيوت بل نقلوها إلى مكاتبهم.

وفاء عبد الله الرشيد
الوطن ٢٠٠٣/١٠/٢١

* * *

مزايدة صحافية

ما تقوله كل أقطاب المعارضة نقوله بذات القوة في صحافتنا ومقالاتنا: الفارق يكمن في اللغة المؤدبة التي تستهدف تأصيل اللحمة الوطنية بعيدا عن الإثارة. وحتى لا يدخل (التغرير) قلوب البعض بفعل مظاهرة الرياض، أذكر أن المعارضة فعل واقع حتى في أعتى النظم الديمقراطية التي لا يمكن أن تجد الأغلبية إلا ضدها وضد سياساتها. السؤال المطروح نهاية: ما هي الدولة ومن هي هذه الدولة التي تتشكل لها المعارضة؟ الدولة هي أنا وأنت ونحن جميعا. كلنا في دوائرنا جزء من القرار: جزء من النجاح والفشل وجزء من القبول والرفض، الصلاح أو الفساد الإداري بما فينا حتى هؤلاء الذين كانوا جزءا من تلك المظاهرة.

علي سعد الموسى
الوطن ٢٠٠٣/١٠/١٦

* * *

جلد ذات أم احتجاج عليها؟

تعج بلادنا هذه الأيام بضجيج الآراء المنطلقة من مبدأ النقد الذاتي، وكأن السعوديين اكتشفوا للتو ضخامة أخطائهم. أصبحت موضتنا هذه الأيام النقد ولا شيء غير النقد. وأنا مسرور لهذه الطبيعة النقدية في المجتمع ولا اعتراض عليها، غير أن ما يشعر به المرء – أحياناً – هو أن هناك نزعة إلى جلد الذات بطريقة ماسوشية. تعودنا في الماضي على النقد بالطريقة السعودية وهي تمرير النقد مصحوباً بالمديح. وكأن الإنسان عندما يبدي رأيه يعتريه إحساس بالذنب أو التنبؤ بسوء الفهم من الآخرين. وهذا مع الأسف خلق كوامن احتقانات متراكمة فجرها أصحاب الرأي دفعة واحدة عندما وجدوا أقرب فرصة للتعبير المريح عن الذات.

سليمان العقيلي
الوطن ٢٠٠٣/١٠/١٣

* * *

عندما نجبر الناس على الرياء ونشتري الخداع

الأستاذ الجامعي المتعاقد الذي استوعب تعليمات الطرف الأول المتعاقد وعلم أن الرياء والمراءاة هي الكفيلة باستمراره وبتجديد عقده كلما انتهى هذا الأستاذ الذي أجبرناه على (ألا يكون محترماً) وأرغمناه على أن (يتفرغ من محتواه) وأن (يصنع لنا ما نريد وليس المفيد) هو أستاذ غير مجد ولا نافع ولا هو بصديق ولا صادق لأنه يجاملنا ويداهننا ويراعينا(ويهاودنا ويطاوعنا) (ويأخذنا على قدْ عقولنا) وغداً هو في بلده من يفضحنا ويسخر منا ومن سذاجتنا وبساطتنا ويحكي قصته المضحكة مع الشخصية التي تقمصها في مسلسل الخداع في الأيام النحسات التي قضاها بين أظهرنا. لماذا نحرص على تنميط الناس وإجبارهم على الخداع؟ لماذا لا نريده صادقاً منسجماً مع نفسه كما (هو) متوقداً متوهجاً لا يخشى أن يدلنا على عيوبنا وألا يؤمن على ضلالاتنا وأن يحرص على أن يعطينا أفضل ما عنده عندما نتركه يفيض من وجدانه وقناعاته وأخلاقيات مهنته بعيداً عن التقمص والتمثيل. والحل (إذا أردناه) أن نخلي بين الناس وأنفسهم ونسمح لهم ليكونوا(هم) كما خلقهم الله وفطرهم وأعطاهم من الطباع والصفات لا كما نريدهم نحن قسراً.

عبد العزيز الصاعدي
الوطن ٢٠٠٣/١٠/١٦

* * *

حقوق الإنسان... انتهاك الوعي

القضية ليست أن نطيل الحكي بأننا سبقنا العالم في المناداة بهذه الحقوق بقرون عديدة عند كل جدل، دون أن نتنبه إلى أن هذا دليل إدانة على أنفسنا لأننا فشلنا في تأسيس ونشر ثقافة عملية بهذه الحقوق عند شعوبنا مع أنها من أسس ديننا. من الأوهام السائدة حصر أشكال انتهاك هذه الحقوق في الاستبداد السياسي والمقابر الجماعية على طريقة الأنظمة الشمولية، فعالمنا العربي والإسلامي مليء بالمستبدين الصغار في البيوت، حيث انتهاك حق الطفل والمرأة والخادمة. هناك انتهاك قوى اجتماعية لقوى أخرى أضعف منها، وقد يأتي المستبد بصورة فقيه يشرعن سيطرته على الآخرين ويجعل لحمه مسموماً ومختلفاً عن لحوم بقية الناس. الاستبداد ليس مظهره السجن التقليدي، فهناك سجن المعاملات عبر بيروقراطية قاتلة من موظف صغير مستبد! إن صور الاستبداد لا نهاية لها فالقتل ربما يأتي من طبيب مستهتر بصحة مرضاه، ورجل الفكر والإعلام قد يقوم بمهمة انتهاك الوعي العام وتزييف الحقائق.. وهي التي تصنع لنا في النهاية الاستبداد في

صورته السياسية.

عبد العزيز الخضر
الوطن ٢٠٠٣/١٠/١٥

* * *

لماذا صورتنا هكذا في الخارج؟

حفل زفاف الطبيب والممرضة حدث داخل سكن مستشفى في الطائف، ونقل عن مسؤول في صحة الطائف أن هذا انتهاك لقرارات وزارة الصحة. هذا المسؤول بدا من كلامه، وكأن كارثة قد حدثت، ولذلك فأنا أنصحه أن يقرأ أولاً كلام المصدر الذي فضل عدم ذكر اسمه ومعه كل الحق في إخفاء اسمه لأن لديه تعليمات لا تنسجم مع العقل ولا مع المنطق ولا مع مقتضيات الحياة الإنسانية، وقد خالفها عن قناعة لكنه لو أعلن اسمه فإن سياط حراس التعليمات لن ترحمه. الذين يضعون مثل هذه التعليمات لا يفكرون في أبعادها، ولا يعتقدون أن هؤلاء الناس الذين يأتون إلينا من الخارج بشر من حقهم أن يعيشوا حياة سوية، أو على الأقل يتلقون تعليمات منطقية. الأمر هنا لا يقتصر على وزارة الصحة إنه يطول كل التعليمات والأنظمة التي تطبق بحق العمالة الأجنبية والتي لو روجعت لوجدنا فيها كثيراً مما سنعاقب عليه ممرضة احتفلت بزواجها، ولوجدنا فيها ما يجعلنا نكف عن التساؤل باستنكار: لماذا صورتنا مشوهة في الخارج!، ولعرفنا أن تعليماتنا وأنظمتنا وتعاملنا هي التي تعبر عن حقيقتنا دون رتوش.

قينان الغامدي
الوطن ٢٠٠٣/١٠/١٤

* * *

لم نصل الى الكارثة بعد.. ولكننا قريبين منها!

لقد صدمت وغيري بعد استماعنا للورقة الأولى عن (بيئة الاستثمار في المملكة) والتي كانت الأكثر شفافية ووضوحاً، وصفها أحد الحضور من رجال الأعمال وقت الحوار بأنها (صورة قاتمة) ووصفها الآخرون بأنها صورة (محبطة) وحمّل بعض رجال الأعمال بعض قيادات الدولة التنفيذية المسؤولية. ورغم أننا لم نصل بعد إلى مرحلة الكارثة الاقتصادية إلا أنه ينبغي عدم إهمال معالجة هذه القضايا وسرعة العمل على إعداد خطة إنقاذ سريعة وبعيدة عن بيروقراطية الإدارة ومحددة بزمن معين لنستطيع تجاوز هذه الكارثة المتوقعة.

بعض الاختلالات الهيكلية كان من أهمها (تدني كفاءة الاستثمار في تحقيق النمو الاقتصادي إلى جانب تباطؤ تأثيره في تحقيق عملية التحول الهيكلي وتوسيع النشاطات الاقتصادية)، (محدودية قدرة المملكة على جذب الاستثمارات الأجنبية)، (القصور في البنية التحتية، مقارنة بدول مماثلة)، (استمرار عجوزات الموازنة العامة خلال أكثر من ١٥ سنة مع وصول مستوى الدين العام إلى قرابة ٩٦٪ من إجمالي الناتج المحلي)، (تقلبات التجارة الخارجية واستمرار عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات من عام ١٩٨٣ إلى ١٩٩٩م)، (التحولات السكانية التي ساهمت في عدم توافق مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل).

وتؤكد الدراسة تدني حصة الاستثمار الرأسمالي إلى إجمالي الناتج المحلي من ٢٨٪ في بداية الثمانينيات إلى نحو ١٨.٤٪ في عام ٢٠٠١ في الوقت الذي وصل فيه هذا المتوسط إلى ٢٧٪ في الدول النامية. ووصل المجموع التراكمي للاستثمار الأجنبي في المملكة إلى ٦.٤ مليارات دولار في الفترة من ١٩٨٤م وحتى عام ٢٠٠٠م بينما بلغ حجمه ٧٥ مليار دولار في سنغافورة خلال الفترة نفسها. أوضاع البنية التحتية التي شهدت تطورا في بعض القطاعات مثل الكهرباء والطرق والمدن الصناعية ومحطات تحلية المياه في الثمانينيات أخذت مسارا تراجعيا في التسعينيات وهذا ساهم في رفع تكلفة الخدمات مما تسبب في رفع كلفة التشغيل للمشروعات وعزوف المستثمر عن الاستثمار في المملكة. وترجع الدراسة السبب إلى تدني الإنفاق الحكومي على تجهيزات البنية الأساسية إذ لم تتجاوز حصتها من إجمالي موازنة الدولة ١.٢٪ في عام ٢٠٠٠م.

إن نسبة ٧.٧٪ من المستثمرين السعوديين أبدوا امتعاضهم من عدم استشارتهم من قبل الجهات الحكومية في حالة صدور أنظمة وقوانين جديدة، وتقول نتائج الاستقصاء في الدراسة إن الغالبية العظمى من المستثمرين ترى صعوبة في التوقع بالإجراءات والأحكام القضائية، ويعتقدون بأنها عائق على درجة عالية من الأهمية لنشاطاتهم الاستثمارية. ويبلغ نسبة المستثمرين الذين يعتقدون بأن الحكومة معرقلة لأنشطتهم نحو ٤١٪ تقريبا وهي أكثر من مثيلاتها في الدول المتقدمة والنامية والتي بلغت ٢٥٪ و٣٠٪ على التوالي. وترى الدراسة بأن الانطباع الإيجابي لأصحاب الأعمال عن الحكومة قبل ١٠ سنوات قد تراجع قليلا في الفترة الحاضرة حيث أعرب ٤١٪ من المستثمرين عن اعتقادهم بأن الحكومة معرقلة لنشاطهم الاستثماري مقارنة مع ٣٤٪ قبل ١٠ سنوات. وبينت نتائج الاستقصاء في الدراسة أن نسبة ٧٥٪ من المستثمرين المشاركين في الاستبيان يلجؤون إلى تجاوز النظم واستخدام طرق غير قانونية لتسيير أعمالهم. وتأتي (الوساطة) في مقدمة أساليب التجاوز حيث استخدمها ٦٢٪ من المستثمرين يليها من الوسائل الأخرى (المساعدات المالية) و(التحايل) وبينت نتائج الاستقصاء أن ثلثي المستثمرين السعوديين قد أحجموا عن الاستثمار بسبب صعوبات تطبيق اللوائح والنظم الحكومية، ويصرف ٣٠٪ من وقت الإدارة العليا في مراجعة الدوائر الحكومية وهو يزيد بمقدار ٦٥٪ عن نظيره في الدول النامية، ويمضي ٢٥٪ من إجمالي المستثمرين السعوديين ٢٥٪ من وقتهم في مراجعة الدوائر الحكومية في الوقت الذي لا تتعدى النسبة ٢٪ من وقت المستثمرين في الدول المتقدمة.

عبدالله صادق دحلان
الوطن ٢٠٠٣/١٠/١٢

* * *

لا إشارات كثيرة قبل الكارثة!

مشكلات البلد لم تنته. فالبطالة في ازدياد، والبيروقراطية تراوح مكانها، والبيئة القانونية لم تتزحزح قيد شعرة والتعليم ما يزال يشتكي منه سوق العمل، والاستثمار الأجنبي يغازلنا عن بعد، والاستثمار المحلي مهووس بالعقار والأسهم. عدم تفعيل التوصيات المطروحة في المنتديات، سببه عدم تفاعل الجهات الحكومية المعنية. مشكلات البلد معروفة، وحلولها ليست مجهولة، ولعل إحدى حسنات هذه المنتديات أنها تذكرنا بالحلول وتضعنا أمام الأمر الواقع - وإن كان مما يزيد الكمد أن ترى توصيات تلك المنتديات تذهب أدراج الرياح - إن ما نحتاجه هو الإرادة التفعيلية لما هو موجود على الورق والقدرة على تحمل التكاليف. أتمنى ألا يكون هناك اعتقاد بأن مشكلاتنا ما زالت تحت السيطرة، فلا تؤخذ حلولها بجدية، لأن المصيبة أن انهيار السد غالبا لا تصاحبه أية إشارة بقدوم الكارثة.

تركي الثنيان
الوطن ٢٠٠٣/١٠/١٣

* * *

صحوة مطلوبة... ومتأخرة

لو أننا مارسنا نقداً ذاتياً لأنفسنا منذ سنوات، هل كنا سنصل إلى ما وصلنا إليه في الوقت الراهن من عجز في الميزانيات، وارتفاع في معدل البطالة، وفشل في سياسات السعودة، وركود في النشاط الاستثماري. مشكلتنا في الماضي أننا كنا نقول إن كل شيء على ما يرام، وإنه لا توجد لدينا مشكلات، حتى تراكمت الأزمات، وأصبحنا أمام جبل شاهق من التحديات المصيرية، فإما أن نبدأ التصحيح أو نواجه مصيراً سيئاً.

سليمان العقيلي
الوطن ٢٠٠٣/١٠/١١

* * *

في البحث عن هوية توطين الوظائف

ليس أشد مرارة وأوقع إيلاماً من تصريحات فضفاضة يلقي بها بعض المسئولين عن توفر الفرص لكثير من الشباب السعوديين للعمل في قطاع من القطاعات، فهذه التصريحات تفعل فعلها في نفوس كثير من الشباب، بل قد تجعل بعضهم يعيش أحلام الوظيفة وإنشاء الأسرة

وتربية الأولاد في رفاهية الأحلام ونعومة الخيال، في تذكير بقصة صاحب جرة العسل وعصاه الغليظة، والفرق أن أحلام صاحب الجرة مبنية على أساس، أما أحلام هؤلاء الشباب فهي مبنية على مجرد تصريحات. والمشكلة هنا أن أصحاب الوعود هم القياديون في قطاعات حكومية وفي غالب الأحيان يأتي الوعد من الرجل الأول في الوزارة أو المؤسسة قال ما قال في احتفالية ويظل الموعودون يلعقون السراب ويعانقون صنوف المأساة.

سعد عطية الغامدي

الوطن ٢٠٠٣/١٠/١٣

* * *

مجلس الشورى يطالب بدور حقيقي

علمت بالصدفة أن المجلس رفع وثيقة للمقام السامي ضمنها رؤيته لتعزيز الجبهة الداخلية وتكريس الوحدة الوطنية، وشرح فيها مطالبه لتوسيع صلاحياته، ومن أهم تلك الصلاحيات أن يتولى المجلس دراسة ومناقشة ميزانية الدولة السنوية وإقرارها وأن يكون من حقه سحب الثقة من أي مسؤول وكذلك استدعاء أي مسؤول ومحاسبته وفق آلية معينة دون استئذان، إضافة إلى عدم تعيين أي مسؤول كبير في أي قطاع إلا بعد موافقة المجلس كما تضمنت الوثيقة المطالبة بحقوق المرأة وضرورة مشاركتها في مجلس الشورى، وانتخاب أعضاء المجلس في مرحلة لاحقة، وأتصور أن الوثيقة تضمنت أمورا أخرى كثيرة في شؤون الإصلاح.

قينان الغامدي

الوطن ٢٠٠٣/١٠/١١

* * *

الضمير المستتر في قيم المجتمع

إن تأسيس القيم المستقرة في المجتمع يتطلب اتفاقاً اجتماعياً وحواراً يضع أسسا قيمية أخلاقية مثل تكافؤ الفرص وقيم الانتماء والمواطنة والمشاركة الاجتماعية وقيم التعامل الفردي والاجتماعي إذ يتم تشكيلها في عقول الأفراد بشكل يضمن انتقالها وتأكيدها لديهم ورضاعتهم لها من الأسرة إلى المدرسة إلى المجتمع ولكن بشرط أساسي هو عدم اختلال تطبيقها أو اتساقها الفكري في أي من هذه المواقع لأن ذلك سوف يفرز انفصاما يعيد نشوء الضمائر المستترة في القيم الاجتماعية.

علي الخشيبان

الوطن ٢٠٠٣/١٠/١٠

* * *

صحافة تعيش بالنيابة عن الدولة!

أصدقُ كُتابنا يكتبُ أشياءَ تبعدُ بسنواتٍ ضوئيةٍ عمّا يفكّرُ فيهِ أو عمّا يحدثُ للناسِ في الواقع. فالناسُ أنفسهم هُنا مجردُ كُتلةٍ وهميّة. قيمةٌ تخيليةٌ في وعي الكاتب. ليست لهم تجمعات أو حركات، ولا تصدرُ عنهم مبادرات، إلا ما قد يُقترحُ عليهم أو يوجهونَ إليه. أفكّرُ أيضاً أنّ القراءَ متورطونَ معَ الكُتابِ في عمليةِ الوهم هذه؛ فهُم لا يدركونَ (خِفة) الكلمات، تجريديتها، قصورها، إنهم لا يعونَ أن الكلمات مجردَ كلمات، ويتوقعونَ منها كثيراً بل المستحيل. وهُم يأخذونَ الكُتّابَ على محملِ الجِد بِعُنف، سلباً وإيجاباً. الصحيفةُ لا يمكنها أن تملأ كُلّ الوظائفِ الشاغرة التي يطالب بها الناس - بمنتهى الجدية! - بملئها، لكنها تحاول. هكذا يولدُ كُتّابُ وصحافةُ الـ(سوبر مان) التي تقومُ بواجبات الجميع: (الصحيفة - الشعب)، (الصحيفة - المسؤول)، (الصحيفة - البرلمان)، (الصحيفة - الحزب)، (الصحيفة - النقابة)، (الصحيفة - المؤسسات المدنية)، (الصحيفة - الجمعية الخيرية)، (الصحيفة - الوسيلة الترفيهية). مرحى؛ هذه صحيفةٌ تعيشُ بالنيابةِ عن الدولة!

إيمان القويفلي

الوطن ٢٠٠٣/١٠/٩

* * *

بوصلة التوظيف!

كلما حاولت الابتعاد عن تكرار الحديث عن موضوع توظيف السعوديين أجد أمامي خبرا مزعجاً يوحي بوجود "قنبلة موقوتة" بيننا قد تنفجر في أي لحظة! ما نشرته الوطن حول ٤٠ ألف شاب يتسابقون على ٨٠ وظيفة في وزارة المالية، و٤٤٪ من المدمنين في الشرقية تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و٢٩ عاماً.. خبران عن العاطلين ليسا بحاجة إلى تعليق! لن ينفعنا التذمر من (التستر) وبطء إحلال القوى العاملة الوطنية مكان الوافدين ولا تفنيد أعذار رجال الأعمال. نحن مازلنا نسير في تجربة متعثرة لسعودة الوظائف البسيطة وآخرها الحلاقة على الرغم من أننا نعلم أن قرارات رسمية صدرت مرارا منذ عام ١٤١٩ لسعودة وظائف البائعين وسائقي سيارات الأجرة وبائعي الخضار والأجهزة الكهربائية وغيرها لكن مفعولها مازال ضعيفا على الرغم من أن ٢٠٠ ألف وافد يشغلون هذه الوظائف التي تصل مداخيلها إلى ٥ مليارات ريال سنوياً!

محمد عبدالله المنصور

الوطن ٢٠٠٣/١٠/٧

* * *

الحوار الوطني.. حوار الذات أم الآخر؟

الحوار لا يكون إلا مع شخص آخر تختلف معه في الرؤى والتوجهات والأفكار، وهدف الحوار شرح وجهة النظر التي تعتقدها مع محاولة إثبات هذه الوجهة بما لديك من أدلة مقنعة للشخص الآخر، كما أن الهدف كذلك أن تفهم الآخر لأن هذا الفهم يقربك منه كما يقربه منك وعندها يحصل التفاهم وتقع الألفة والتعاون. ولكن هل يمكن أن أحاور شخصاً دون أن أعترف بحقه في الاختلاف معي مهما كانت درجة هذا الاختلاف؟ بالطبع لا؟ ولهذا فمن أهم مستلزمات الحوار الاعتراف بأن هناك أشخاصاً في المجتمع يخالفون غيرهم الرأي وأن لهم كامل الحق في هذا الاختلاف، وأن هذا الاختلاف لا يقلل من شأنهم، لأنه حق لهم كما هو حق لغيرهم من الذين يخالفونهم الرأي، ولهذا فمن حقهم أن يدافعوا عن رأيهم بكل الوسائل المشروعة وفي كل القنوات المتاحة لغيرهم. الإيمان بالحوار بهذه الصورة يؤدي بالضرورة إلى قيام وحدة وطنية، لأن الجميع سيشعرون بالمساواة، كما سيشعرون أنهم يعبرون عن آرائهم بحرية مطلقة، ولكن عندما لا يوجد مثل هذا الحوار النزيه وعندما تكبت الألسنة فإن هذا يؤدي - بالضرورة كذلك - إلى تفتيت الوحدة الوطنية وتباغض الناس وبعدهم عن بعضهم، كما قد يؤدي ببعضهم إلى التعبير عن آرائهم وذواتهم بالعنف لأنهم لا يجدون إلا هذه الطريقة.

محمد علي الهرفي

الوطن ٢٠٠٣/١٠/٧

* * *

سفراؤنا في الخارج: الله يسعد أيامهم!

سمعت من يقول إن السفارات السعودية أصبحت محطات استراحة للمتقاعدين، وهناك من قال لدينا سفراء في بعض العواصم لا يعرف أحدهم لغة البلاد التي يمثلنا فيها، وقال آخر إن كبار موظفي وزارة الخارجية الدبلوماسيين محبطون، لأنهم تمرسوا وتدرجوا في العمل الدبلوماسي سنوات طويلة وكلما شغر منصب سفير في إحدى العواصم تطلعوا إليه، لكنهم يرون متقاعداً أو شخصا آخر لا علاقة له بالدبلوماسية من قريب أو بعيد ينال ذلك المنصب وهم يتفرجون. وأخيراً هناك من يؤكد أنه لا علاقة للكفاءة - في الغالب - بتعيين السفراء، هناك أسباب أخرى لا نعلمها وهي التي تجعلنا نردد: الله يسعد أيامهم!

قينان الغامدي

الوطن ٢٠٠٣/١٠/١٠

* * *

جرعات الحرية

للحرية الإعلامية ثمن باهظ يسمى المسؤولية مما يعني حرية مسؤولة مما يرتب على الكتاب التزام ذاتي قد يكون عند تمثله وعند من يؤمن به أشد وطأة من الرقابة المفروضة. إن قسطاً من الحرية والشجاعة والجرأة في طرح المسكوت عنه على مختلف الصعد أمر ملح وعاجل. نعم نحن مجتمع ناشئ وعمره في الحوار والتحاور قصير ونجد صعوبة بالغة في تقبل الطرح المختلف فضلاً عن التعايش معه ولكن لا بأس بإعطاء جرعات مركزة وموزعة

من الحرية الإعلامية تنضج هذا المجتمع الناشئ، وتبدل هذه المعطيات ولا بد من تحمل بعض السلبيات والهنات من هذا الطرف أو ذاك فلكل شيء ثمن ولكل هدف استحقاق ولكل طموح تضحية وبدون هذا سنراوح مكاننا أو نكون أبطأ من المفترض وكلاهما يفوت الغرض.

عبد العزيز الصاعدي

الوطن ٦/١٠/٢٠٠٣

* * *

الإعلام والمرحلة القادمة

قناة فضائية أجرت دراسة عن أكبر مشاركة في البرامج التي تعبر عن حرية الرأي في الموضوعات الساخنة فكانت المشاركة السعودية رقم واحد، وهذا يدل على ثقافة ووعي المواطن السعودي بما يدور من حوله. هذا التطور عند المواطن يجب أن يتواكب مع الإعلام السعودي المرئي والمقروء وأعتقد أن دور الإعلام مهم في المرحلة القادمة لأن عليه دورا كبيرا في إظهار الحقائق وعرضها على المسؤولين وتسليط الضوء على أهم المشكلات في دولتنا وأن تكون صحافتنا صحافة حرة جريئة وأن تحترم الأقلام الشريفة التي تهدف إلى تنمية البلاد والرفع من قيمة المواطنين وأن نواجه الخلل والتسيب مهما كلفنا ذلك من ثمن لأن الأقلام الحرة التي سجل التاريخ لها أفضل المواقف ما زالت تعيش بيننا على الرغم من رحيلهم عن عالمنا. نتمنى للصحافة السعودية أن تحتل مركزها الطبيعي ويعمل لها حساب وتقوم بدورها الطبيعي في كشف الحقائق وألا تكون منبرا للمجاملات والمحسوبية والتطبيل بل تكون منبرا للحقيقة مهما كلفها الثمن.

أسامة جمال تركي

الوطن ٦/١٠/٢٠٠٣

* * *

شِرْعةُ الانشقاقات ومجتمع الفضيلة

تسرَّبَ خبرٌ عن سحبِ مجموعةِ كتبٍ من المكتبات المدرسيةِ في أنحاء البلاد، لأنها تحتوي على ما لا تجيزهُ الأعرافُ الرقابية. واحدٌ من هذهِ الكتب كان (أساطير شعبية) لـ(عبدالكريم الجهيمان). وهو كتاب تراثي جداً، مضمونهُ تراثي ومشاكلهُ تراثية؛ حتى الخطيئةُ التي أُخِذَ بها هذا الكتابِ القديم... قديمةٌ مثله. وقد رُفعت من المكتبات النُسخ التي تداولتها الأيدي الصغيرةُ لأعوام خلَت، وفي الزمنِ والإطارِ ذاتهما كانت تتنزلُ في مكانٍ آخرَ عشراتُ الصفحاتِ الإلكترونيةِ التي ستبقى جديدةً ولن تمسسها يد، ستراها آلافُ الأعينِ وفيها ما لم يخطرُ على قلبِ رقيبٍ بشر. هذا الرقيبُ يطمحُ بهمتهِ العاليةِ إلى (تنظيف) التراث، على الرغم مما ينطوي عليهِ هذا من تناقض ضمني: إذا كان التراث ساقطاً ومُفسدا إلى هذه الدرجة، فكيفَ وُلِدَ مجتمعُ الفضيلةِ الخالصةِ الحاليّ (ممثلا بهذا الرقيب) من رحمِ التراث ذاتها؟ منَ السهل في هذه البلادِ أن تسمي نفسكَ بطلاً. فقط قِف على الحافةِ وقُل: (أنا أفعلهُ من أجلكم). وخلفَ هذهِ الانشقاقاتِ المزاجيةِ هناكَ مُشرّعٌ مزاجي ورقيبٌ مزاجي، يزيدان الممنوعاتِ حولنا فتزدادُ فكرةُ البطولةِ ابتذالا وسهولة. وتَقِلُّ حقيقيتها أكثر. وحيثما كثرتِ المحرماتُ وتقاطعت كثرَ المُنشقونَ وقلّ نصيبهم من البطولة، مثل اليانصيبِ يفوزُ به ألفُ شخص دفعةً واحدة؛ لكلٍّ واحدٍ منهم بضعةُ قروشٍ بائسةٍ لا تعني شيئا ولا تغيّرُ شيئا. على الخريطة الوهمية، يوجدُ مُنشقونَ وهميون، وطاعاتٌ وهمية، ورقباءُ وهميون، وحدودٌ وهمية. ولو كُشفَ الغطاء عن الخريطةِ الحقيقيةِ التي لم تلعب بها الأهواء، لتبدلت أماكنُ الأحجار، ولرأينا المُنشقَّ البطلَ لصاً، ورأينا الرقيبَ الصارمَ مارقاً حقيقياً، والطاعاتِ في حقيقتها معاصيَ، والحدود... لا ترى.

إيمان القويفلي

الوطن ٢/١٠/٢٠٠٣

* * *

٤٠ ألفاً ÷ ٨٠

وقفت حائراً أمام الأخبار الصحفية التي نشرت صوراً لأربعين ألف شاب سعودي يتزاحمون على ٨٠ وظيفة في وزارة المالية. في ذات الوقت الذي يصطف فيه ٤٠ ألف شاب أمام ٨٠ فرصة وظيفية فقط، يجدر بنا أن نصدر إحصائية رسمية بعدد الوافدين القادمين والمغادرين من مطاراتنا في ذات اليوم بالتحديد لنكتشف أن الرقم قريب جداً من بعضه. الفارق أن شبابنا يصطفون أمام وزارة لديها فرص شحيحة جداً فيما يصطف الوافد أمام السفارة في الخارج في مواجهة فرصة حقيقية. الفارق أيضاً أن تحويلات العمالة وحدها تناهز سبعين مليار دولار في العام فيما رواتب كل موظفي الدولة قد لا يصل سقفها لهذا الرقم. تحرير المشروعات الاقتصادية الصغيرة جداً من سيطرة الوافد كفيل وحده بحل المشكلة لو أن هناك جرأة في الحلول.

علي سعد الموسى

الوطن ٤/١٠/٢٠٠٣

* * *

صنّاع الوهم!

تعبت منه والله، وهو مني أتعب، فكلانا مجنون بشيء ما، فأنا مجنون بحروفي وهو مجنون بالمصلحة العامة أو الخاصة، وكلانا على حق، فلا يرغب أحدنا أن يكون قربانا للآخر، وفي سبيل من؟ لا تقولوا الكلمة الحرة... فهي كلمة داخلها مفقود والخارج منها مولود. يراوغني رئيس التحرير بمحرريه اللطفاء، وأراوغه بكلماتي المتقاطعة، ألست لكعا عندما أزايد على أرزاق البشر؟ فما الذي يحصل عندما يلتقي مجنونان، كاتب ورئيس تحرير؟ الإصلاح... الإصلاح... هيا كرروا معي الإصلاح... الإصلاح فالعجائز في منازلهم يبكون لأجل أبنائهم العاطلين وأزواجهم الذين أنهكهم الدَين المستتر بأقساط لا تنتهي إلا لتبدأ، وما زال رئيس التحرير حائرا حتى هذا السطر، هل ينشر المقال أم لا؟ لأذكره بقامتي التي لا تتجاوز قلمي، وقلمي الذي لم يتجاوز وطني، ووطني الذي لم يتجاوز وجعي، والوجع فجر الإصلاح فما دمت أتألم وأصرخ سأجد من يسعفني فأنا كاتب موتور برئيس التحرير.

مجاهد عبد المتعالي

الوطن ٣/١٠/٢٠٠٣

* * *

فخر الصناعة الوطنية!

لا بد وأن نزرع في هذا الطفل المولود حب الصناعة الوطنية منذ نعومة أظافره. لا بد أن نربيه على مقاطعة كل ما هو غير وطني! حتى وإن كان سريره تايلندياً، وبطانيته إنجليزية، وبيجامته فرنسية، وحليبه أمريكياً، ورضاعته ألمانية، وألعابه صينية. لا بد أن يرضع عشق الصناعات الوطنية، حتى وإن كانت سيارة والده يابانية، وثوبه كشميرياً، وشماغه إنجليزياً، وساعته سويسرية، ونظارته إيطالية، وحذاؤه تركياً، وشراباته إسبانية، وقلمه وصبغة شعره ألمانية، ومشطه هندياً، وماكينة حلاقته ألمانية، ومقص أظافره صينياً، وعطره فرنسياً، وقهوته تركية، وثلاجته أمريكية، ومكيفه يابانياً، وتلفزيونه كورياً، وسجادته إيرانية. أعدكم بأنني سأعمل جاهداً في المستقبل أن يلتحق هذا الرضيع بالعمل في (وزارة الصناعة). عفواً، هل قلت وزارة الصناعة السعودية؟!

صالح الشيحي

الوطن ٣/١٠/٢٠٠٣

* * *

الميزانية القادمة

كل شيء بالبلد صار مدرجاً في ميزانية العام المقبل. مستشفى العلا للنساء والولادة في الميزانية. طريق جدة – الجنوب الساحلي قطعوه بالأمس إرباً إرباً على شركات متعددة في الميزانية القادمة. مجمع المدارس في جنوب شمال القصيم اعتمدت له المبالغ اللازمة. أزمة المياه في طريقها للزوال بعد انتهاء مرحلة الدراسة وقريباً ستفتح المطاريف للاعتماد أيضاً في الميزانية. أندية أدبية ورياضية ستنتقل إلى مقراتها بعد تخصيص النقود في الميزانية العتيدة القادمة. تطول القائمة ويصعب عليّ سردها فالمكان لن يتسع لتصريحات الوزراء: باختصار لا يمكن لي إعادة كتابة صفحات (المحليات) في صفحاتنا التي تحولت عناوينها إلى قاسم لغوي مشترك: مدرج في الميزانية القادمة. كل ما نعمله أننا نرحّل هذه الأماني من ميزانية لأخرى، من عام لعام قادم. كل

مشروعاتنا يتم تنفيذها على الورق: بتصريح واحد.

علي سعد الموسى
الوطن ٢٠٠٣/١٠/١

* * *

حقوق المرأة السعودية

كشف الاستطلاع الذي قامت به الزميلات في القسم النسائي بجريدة "الرياض" أن نسبة (٧١٪) من المبحوثات لم يعرفن بتوقيع المملكة لمعاهدة حقوق المرأة والطفل والتي تنص في الأساس على عدم التفرقة العنصرية بين الجنسين. لابـــد أن نـــعترف أن إلمام المرأة بالجوانب القانونية وحقوقها في متن التشريعات النظامية بل وحقوقها التي كفلها لها الإسلام غير كاف بل إنها لا تعرف إلاّ بالقدر الذي يريده الرجل. قد يقول قائل عليها أن تقرأ وأن تبحث عن حقوقها التي أعطاها الله إياها وان لا تكتفي بثقافة المجالس بل عليها أن تعود لقراءة الأنظمة والتشريعات التي تكفل لها حقوقها القانونية والشرعية، نعم هذا صحيح ولكن أتصور أن القوانين والتشريعات القادمة يجب أن تأخذ المرأة في الاعتبار بشكل كامل، فالمرأة لم تعد كائناً هامشياً أو إنساناً بعيداً عن الأحداث.

هيا المنيع
الرياض، ٢٠٠٣/١٠/١٨

* * *

أؤنا والمنتديات العلمية

لماذا يعتقد الوزير انه بمجرد تقلد هذا المنصب أصبح أكبر من ان يحضر مجالس العلم وحلقات النقاش وهو يعلم أن إناء العالم غير قابل للامتلاء بل في حاجة ماسة للاستزاده، وهو يعلم ايضاً ان درجة علمه لم تكن السبب الرئيس في الترشيح بل لم تكن ضمن أهم نقاط مواصفات الاختيار. اذا كان وزراؤنا يقللون من اهمية ما ينشر في الصحف بحجة انه كلام جرايد يفتقد للعمق والتوثيق على حد قولهم، فبماذا يفسرون غيابهم عن المنتدى الاقتصادي الذي أكد الجميع انه الأعمق والأصدق والأكثر جرأة وشفافية ونم عن تغير كبير يشهده مجتمعنا في كل مجال باستثناء نظرة بعض الوزراء.

محمد الأحيدب
الرياض، ٢٠٠٣/١٠/١١

* * *

محاسبة المسؤولين: هل قلت الكبار؟!

المسؤولون الذين يجعلون من قطاعات الدولة مؤسسات خاصة لهم ولأبنائهم وأقاربهم يريدون أن تغض الصحافة الطرف عن تجاوزاتهم المالية والإدارية بحجة استغلال الصحافة العالمية لتلك الأخطاء.. ماذا ينتظر مثل هؤلاء؟ هل ينتظرون أن تحجم الصحافة عن كشف التجاوزات والأخطاء وإفساد الأجهزة الحكومية وإغراقها بالشللية والمناطقية والجهوية؟ علينا أن نعيد صياغة الفكر الإداري القديم الذي يتكىء على إخافة الأجهزة الرقابية بما في ذلك الصحافة وجعل الصحافة العالمية (فزاعة) مرعبة تجبر الآخرين على دفن كل ما يتعلق بالفضائح المالية.. لا بد أن نخطو خطوة إلى الأمام لنتكاشف ونرمي الأوراق جميعها على الطاولة ونفتح الأبواب أمام أجهزة الدولة الرقابية لمراجعة الوظائف والسجلات المالية ويُسمح للصحافة أن تؤدي دورها في كشف الكوارث والسرقات والتجاوزات أمام الرأي العام.. وجعل باب المحاسبة مفتوحاً على مصراعيه أمام ترصد ومراقبة المتجاوزين والذين يشعرون أنهم فوق النظام، وأنهم غير مشمولين بنظام المحاسبة.

عبدالعزيز الجار الله
الرياض ٢٠٠٣/١٠/٢٠

* * *

نبض الشارع

منذ عدة سنوات عاتبني هاتفياً أحد الوزراء على نقد وجهته إلى وزارته، وفي سياق محاولة إقناعه قلت له إننا إنما ننقل لك ما يدور في الشارع (أقصد نبض الشارع) فما كان منه إلا أن قال (بئس المرجعية، إذا كان مرجعك هو كلام شوارع)! بدا واضحاً أن معاليه خلط بين حديث الشارع كنبض وشكوى وانطباع يستخدمه الساسة في قياس نجاحهم وأصحاب القرار في تقييم قراراتهم وبين شائعة الشوارع كأداة توثيق. إننا في أمس الحاجة إلى حوارات تستشف نبض الشارع وشكوى المواطن ومشاكله ومع من هذه المعاناة؟ وممن يعاني؟ وكيف؟ وهو نبض يستحيل أن تقيسه جهة واحدة مهما بلغت من القدرات والإمكانات الاستخبارية بل يستحيل عليها نقله بنفس الوضوح الذي يوفره الحوار المفتوح.

محمد الأحيدب
الرياض، ٢٠٠٣/١٠/١

* * *

حقوق الإنسان في السعودية

الكتابة عن حقوق الانسان في الصحف السعودية ستكون موضة في الايام القادمة. لعل الاعتراف بالنواقص لدينا في هذا الجانب وهي موجودة أفضل من الرفض غير العقلاني أو الموضوعي، أو لبس ثوب المحاماة للدفاع عن المملكة كحكومة أو كمجتمع لأن ذلك لن يفيدنا فنحن الآن تحت المجهر شئنا أم ابينا. علينا ان نكون واضحين من البداية مع انفسنا وان لا نخشى فتح باب الحوار مع الآخر ونقف مدافعين في كل الاحوال. مؤتمر حقوق الانسان فرصتنا لإصلاح الداخل لمصلحة الداخل وليس لارضاء الآخر. علينا ان نتوقع ملف الإعلام الغربي وخاصة ما يتعلق بشؤون المرأة حيث سيسألون عن قيادة السيارة وعن بطاقتها المدنية وعن منعها من السفر دون محرم أو عدم تجنيس ابنائها حين زواجها من رجل غير سعودي وخلافه من الامور التي يرتبط بعضها بالجانب الديني وبعضها من مخرجات العرف الاجتماعي باسم الدين البريء منها براءة الذئب من دم يوسف.

هيا المنيع
الرياض، ٢٠٠٣/١٠/٤

* * *

الأصل أم الصورة

قلتها مرة وأقولها مرات إن اردت أن تحصل على جمهور غفير مثل جمهور كرة يشجب ويشتم وأحيانا يصرخ (يعطيك الف عافية) فاكتب عن موضوع يخص المرأة، قل مثلا لماذا يحرمون المرأة من حقها في المشي في الطريق العام وستجد من ينبري لك بأحاديث وآيات واحكام وتجارب شخصية ليعيدك لجادة الطريق الذي لا تمشي فيه امرأة، لاشيء في بلادنا يثير جدلا كما تثيره موضوعات حقوق المرأة ولا تتعطل قرارات مثل تلك التي تخص المرأة، والبعض يضع المرأة وسط زحام عجيب غريب من المناكفات، فحتى لو حدثته عن نسبة الأمية عند النساء وضرورة تعليمهن، لوضع قبل هذا الموضوع أهمية تحرير فلسطين، وكأن المرأة يجب أن تظل في آخر جدول اعمال تصحيح الواقع. (هناك) فئة ليس من مهمتها سوى إعاقة وجود المرأة على سطح الأرض، لأن حضور المرأة مشوب بالريبة والشك مرتبط بالفتنة والخطيئة، أو كأن عملها وتعلمها يمس كرامة المجتمع وينتقصها، وأسوأ حجة يحتج بها المتآمرون على حضور المرأة ومشاركتها الاجتماعية أن الإسلام كفل حقوق المرأة فلا حاجة لنا بهذا الكلام ثم يعودون هم أنفسهم بحجب حقوقها وتعطيلها.

بدرية البشر
الرياض، ٢٠٠٣/١٠/١٤

* * *

الديمقراطية وجدلية التغيير

هل مجتمعاتنا لديها القابلية للتغيير الديمقراطي؟ هل ثمة قبول شعبي بالصيغة الديمقراطية، اذا افترضنا جدلا انها صيغة ديمقراطية حقيقة وليست مجرد واجهة بائسة لاستبداد سلطوي جديد؟

الاجابة البدهية، نعم ثمة حاجة أكيدة.. وليس ثمة علاج لاوضاع الديمقراطية التي تنفر منها الشعوب لخلفية ثقافية متوجسة وقلقة، سوى بالمزيد من الديمقراطية، التي ما ان تتذوقها الشعوب وتشعر بنتائجها على اسلوب ومستقبل حياتها.. حتى تتبناها مع الوقت

وربما تقاتل من اجلها يوما. وكل الطروحات التي تؤجل المشروع الديمقراطي بحجة ان شعوب المنطقة غير مهيأة لها.. دون ان تساهم في صناعة أي بيئة قابلة لهذه التجربة، هي أيضا تؤجل سنة اولى ديمقراطية بلا مبرر.

الذين يرفضون المشروع الامريكي لدمقرطية المنطقة، بحجة انه مجرد واجهة استعمارية بلون جديد.. ويرون ان التغيير اذا لم يكن من الداخل، ويفعل قوى الداخل الرازحة تحت عوامل التهميش والقمع والتغييب والاستبداد.. فهو لايعدو ان يكون واجهة بائسة لن تنال منها هذه الشعوب سوى بريق وشكل اجوف يخفي خلفه مشروع استعماري قامع. لا يمكن اعتبار هؤلاء ايضا مجرد مثقفين انتهازيين او جزء من جوقة تسويق الاستبداد.. وإن كان ثمة وجود حقيقي لهذا النوع المضر من المثقفين الذي يستخدمون العقل كشاهد زور لتأجيل فكرة التغيير باستثمار الضغط الخارجي تحت وهم او حقيقة قوى الاستعمار الدولي الجديدة.. وبالمقابل ينال منهم المستبد المحلي بشهادة زور أخرى كل ما يحتاجه لابعاد شبح التأثير الخارجي ليعيد رسم خريطة تحكمه بمفاصل الداخل وفق صيغة تؤجل أي حلول حقيقة لمشاكل مزمنة ومستعصية تنال الانسان ومقومات وجوده.

عبد الله القفاري

الرياض، ٢٠٠٣/١٠/١٣

* * *

حب وطني أم مزايدة؟

هل التعبير عن حب الوطن أن نكتفي من الحب بالتغني بأمجاد الماضي والمبالغة في الاطراء لأبسط المشاريع الحكومية والخاصة أو المنجزات. لا أدري لماذا وكيف تفشي بيننا كمواطنين، حس (غريب) يربط الولاء للوطن وحبه بترديد معزوفة المديح. مع أن ذلك قد لا يكون تعبيراً عن ولاء وحب للوطن بل تعبير عن ولاء للذات وحب في تحقيق مصالح شخصية آنية باقصر وأسهل الطرق.

فوزية أبو خالد

الجزيرة ٢٠٠٣/١٠/٩

* * *

الإعلام والمنتديات

هناك نوع معلن من السخرية المتبادلة بين الإعلام ومنتديات الانترنت. حيث يرى الإعلام أن صخب المنتديات هي أقرب إلى العبث من الواقع، أقرب إلى التخبط والفوضى والإشاعة من حرية التعبير. فيما ترى المنتديات في الإعلام جموداً وصمتاً لا يمكن غفرانه. سيبقى الإعلام الحر أو الأقل قيوداً هو القادر على الوصول بنا إلى الطريقة الصحيحة لسماع الكلمة. لكن حين يخنق الإبداع في مساحات عدة، كما قد تخنق الكلمة في أفواه وأقلام أصحاب الكلمة، حين يكون ذلك جزءاً من الواقع مع ترحيب حار بكل مهارات المجاملة والتجميل وكل أفعال التفضيل.. فإن ذلك يكون مؤشراً غير مريح على الاطلاق لمهنة الصحافة التي يطلب منها أن تفعل الكثير وأن تقدم الكثير للوطن وللمسؤول الباحث عن الإصلاح والتطوير واقتلاع كل البثور والعلل المشوهة لأي عمل أو منجز وطني. هل تتطلب الشجاعة لطرح القضايا الصامتة إلى ساحة الحوار.. منتدى على الانترنت وأسماء مستعارة لضمان استمرار أداء النفاق الاجتماعي في أقصى طاقاته.

ناصر الصرامي

الرياض، ٢٠٠٣/١٠/١١

* * *

فئة أميرية جديدة
ممنوع الولادة بدون محرم

كان من بين أهم توصيات مؤتمر حقوق الإنسان الذي استضافته الرياض ضرورة تفعيل دور المرأة المسلمة المعاصرة وإتاحة الفرصة لها للمشاركة الفعالة وتولي دورها في المجتمع والوقوف أمام أي تسويق لنماذج وقيم تتعارض مع عقيدة الأمة. ولكن دعونا من كل هذا التنظير (الكلامي) وتأملوا معي التعميم الذي نشرته الصحف في ٤ شعبان ١٤٢٤هـ حول تحذير جميع المستشفيات من عدم قبول أي امرأة للولادة ما لم يكن يرافقها رجل من محارمها. هذا القرار فيه امتهان للحقوق الأساسية للمرأة التي لم يجف بعد حبر أوراق العمل التي تحدثت عن صيانة هذه الحقوق.

عبدالعزيز الصويغ

عكاظ ٢٠٠٣/١٠/٢٢

* * *

الثقافة الطائفية.. الخطر الأكبر

قلب نظرك ما شئت بين تلك المواقع الانترنيتية التي تدعي حوارية.. وهي ليست أكثر من مخابر تصب زيت الفتنة على رؤوس القراء، واذكاء مشاعل الفرقة بين ابناء الوطن الواحد.. لن تصل في الأخير سوى لنتيجة واحدة ان ثمة خلل كبير في الرؤية وخلل كبير في فهم الواقع.. واستهتار أكبر بمصير ومستقبل وطن بحاجة الى الوحدة واللحمة الداخلية ما يغنيه عن كشف الغطاء عنها بمثل هذه المقولات المستهلكة والمنبعثة من اضبارات التاريخ أو المتوجسة شرا وخيفة بكل مختلف او طائفي او مذهبي. ماذا يريد هؤلاء، هل يريدون دولة مذهبية صافية، لهم وحدهم، هل يريدون نسيج وطن بلون واحد ورؤية واحدة وعقل واحد وفكر واحد.. عنوانه الكبير المذهب وعلاقاته تحددها لون الطائفة والتباساتها المقموعة. ثمة خلل كبير في عقل لا يريد الاعتراف بالآخر، فقط لأنه الآخر مذهبيا او طائفيا.. بغض النظر عن المشتركات الكبرى وبغض النظر عن مستقبل وطن تتنازعه قوى ومصالح دولية.. لا يمكن ان تنفذ الى نسيج الوطن الا من خلال اللعب على حبال الاقليات ومصالحها وحقوقها التي يساهم هؤلاء من حيث يعلمون او لا يعلمون في اذكاء فتيلها وتقديم الفرصة السانحة لبناء جبل من المتناقضات بين أبناء الوطن الواحد على جسر الاختلاف المذهبي والطائفي.. تحت عناوين حماية الأقليات او تمكينها من حقوقها.

عبد الله القفاري

الرياض، ٢٠٠٣/١٠/٦

* * *

أكاذيب (المؤامرة) على المرأة

لابد أن تخرج المرأة من ذهنية المؤامرة التي صنفها لها خطاب الصحوة، وتدرك أن العالم المتحضر في مجمله لم يعلم بحالها، فضلاً عن أن يحيك لها المؤامرات. وإنه لتصور في غاية السذاجة أن تتصور أن القوى العالمية قد فرغت من أشغالها، وأهملت قضاياها الكبرى، كي تتآمر على المرأة في بلد هنا أو بلد هناك، وماذا يعني للعالم المتحضر أن تكشف المرأة عندنا عن وجهها أو تستره، وهل ستضطرب سياسات ذلك العالم وتتقهقر جيوشه، وتتهاوى اقتصادياته إن بقيت نساؤنا حبيسات البيوت. إن هذا التصور وما يلحق به من تخيلات كاذبة لا جدوى من ورائه إلا أن يجعلنا أضحوكة على الملأ فضلاً عن أنه يرسخ تخلفنا ويمنعنا من رؤية الوقائع كما هي عليه.

محمد بن علي المحمود

الرياض ٢٠٠٣/١٠/١٦

* * *

ألم يحن الإعتراف برشدنا؟

هل حقاً نحن أناس لا تليق بنا الحرية والديمقراطية، لأنها في الأغلب نابعة عن تجربه غربية مستوردة لا تليق بعروبتنا! فالشعوب العربية يجب أن تكون أيدلوجياتها ونظمها السياسية هي نتاج تجربتها البحتة ومعاناتها المحلية! ونحن كما يقول الكثير غير مؤهلين لها بسبب (تخلفنا وجهلنا) مكملين بمقولتهم الشهيرة بأننا إن مارسنا الديمقراطية اليوم بالترتيب العربي القائم سنجد نتائج قد تكون عواقبها بشعة ومفجعة! مما يعيدنا إلى واقع الفزاعة الذي يمارسونه علينا، كلما ناقشنا مصيرنا أخرجوها من جيوبهم، وكلما ناقشناهم في الحرية أخرسونا وكتمونا بسؤال: هل تعرفون العواقب، وهل تعرفون البديل؟الأنظمة العربية تتهم المواطن بالجهل بينما هي تمنع عنه أي تنوير يغير به واقعه! فإذا كان دواء التقاليد والقيم البالية: التنوير، فهو أصبح اليوم مطعونا في مصداقيته ومسحوبا من الأسواق.

وفاء عبدالله الرشيد

الوطن ٢٠٠٣/١٠/٢٨

* * *

أيها الأمراء المهووسون: ماذا أنتم فاعلون؟

نعم.. ماذا أنتم فاعلون؟ أيها العباقرة.. يا من امتلكتم ثروة لم يمتلكها أحدٌ من قبلكم، ماذا فعلتم بها؟ وكان لديكم شعب مدجّن مغيّب عن الأحداث وعن العالم بأسره، ماذا جعلتم منه؟ وكان لديكم الحلفاء والأنصار في كل الدنيا، من دول ومنظمات وشخصيات وأحزاب، أين هم اليوم لينقذوكم من جهلكم ورعونتكم وهوسكم بالقوة الذي لا حدود له بعقل يؤطره، ولا بمشورة تضبطه، ولا بتحمّل من الجمهور له!

أيها المجازفون بثروة الوطن، قولوا لنا كيف بددتموها؟ قولوا لنا لماذا أكثر من ثلثي مدارسنا بيوتاً مستأجرة؟ ولماذا المياه لدينا عكرة ندفع أثماناً لها أعلى من برميل البترول الذي تبيعونه؟ قولوا لنا أين هي مستشفياتكم ومصحاتكم وشعبكم يتعالج في الخارج، أو في المستشفيات الخاصة على حسابه؟ قولوا لنا أيها العباقرة ما هي الحكمة في وجود سبعة ملايين عامل أجنبي، في حين لديكم بطالة مقنعة وبطالة غير مقنعة تشمل مئات الألوف من المواطنين نساءً ورجالاً؟

أيها الأذكياء الحاذقون!

أيها الجمع غير الرشيد في قيادة غير رشيدة. قولوا لنا لماذا لا توجد مدارس ابتدائية كافية، ولا جامعات بما فيه الكفاية، قولوا لنا نحن الشعب بأي سبب نجعل بيننا وبينكم مودة؟ إذا كنتم قد فشلتم في توفير البنية التحتية في وقت كانت لديكم التريليونات من الدولارات، فكيف ستحلون مأزقكم ومأزق هذا الشعب معكم؟

أيها المهووسون بالقوة، أين جزرتكم؟! نتلهى بها حيناً عن الحريات المهدورة والإنسانية المصادرة والكرامة المنقوصة المنتهكة؟ ماذا ستعطونا بعد أن فشلتم في توفير مقعد الدراسة والوظيفة وقارورة الدواء بل وحتى الأمن الذي تزعمونه في (بلد الأمن والأمان)!

أين هوسكم بالقوة الذي لم يستطع أن يردع الجريمة، المتصاعدة مرات ومرات كل عام وبنسب لم تشهدها دولة من قبل حتى تلك التي شهدت حروباً أهلية؟!

قولوا لنا كيف ستخرجونا من مأزق العوز والفاقة وأنتم تلتهمون الميزانية كل عام، وتتقاسمون حصص النفط - نساءكم ورجالكم - قبل بيعها، ولكل أميرة وأميرة سماسرة خاصون بهم؟ كيف ستحلون أزمة الإسكان وقد امتلكتم البر والبحر دفناً بغباء قلّ نظيره، فلم يعد إلا القلة الذين يستطيعون شراء قطعة أرض، سعرها ينافس أسعار الأراضي في عواصم غربية! يعود كل ذلك الى جيوبكم.

كيف ستحلون مآسينا أيها العباقرة، بغير السيف الأملح، وبغير عنجهية القوة، وبغير التمادي في الضلال والأنانية المفرطة؟ ها قد أصبح لديكم فائض هذا العام ١١٢ مليار ريال! سنرى كم جامعة تبنون، وكم شاب ستوظفون، وكم ضريبة قاصمة للظهر ستخففون، وكم مستشفى ستهيئون لأمراض انتهى منها العالم الثالث كله إلاّكم! وكم منزل للفقراء ستمنحون؟

إننا نراقبكم.. جميعنا يراقب أفعالكم. يرى صغاركم وكباركم. فهل أنتم كفؤ للمسؤولية التي تحملونها؟ هل أنتم بحق قيادة لهذا الشعب؟!

أثبتوا ذلك بتصرف ينمّ عن حكمة في معالجة موضوع واحد فحسب، سواء كان سياسياً أم أمنياً أم اقتصادياً أم ثقافياً - فكرياً!

نقول تصرفاً حكيماً، سياسة حكيمة، قراراً حكيماً. نقول حكيماً، والحكمة لا تنحصر في استعمال العضلات، بل كلما زاد استخدامها تعطّل فعل الدماغ!

تذكروا هذا دائماً! فكما تأخذون على الأفراد نزوعهم الى العنف والقوة وأخذ حقهم بيدهم متجاوزين القانون، أرونا أنتم التزامكم بالقانون وتعاملكم بالحكمة التي تدّعون؟

أوقفوا تجاوزاتكم المالية، والقانونية والشرعية، وأعطوا للشعب قليلاً من حقوقه المدنية التي وقعتم على مواثيقها في الأمم المتحدة، وارتضيتموها بزعمكم أنكم تحكمون بالكتاب والسنّة.

شعبكم لا ينتظركم وقد آيس من صلاحكم، يا من تتحدثون عن الصلاح والإصلاح. ولكن ربما تجدون هامشاً ضئيلاً بقي من الوقت تجرّبون فيه أنفسكم فلعلكم تستعيدون بعض ما ذهب من سمعتكم ومن ثقة بكم.

ربما.. ربما!



الحجاز - Microsoft Internet Explorer

File Edit View Favorites Tools Help

Address http://www.alhijazi.org/

الحجاز

هذا الحجاز تأمّلوا صفحاته سِفرُ الوجودِ ومعهدُ الآثارِ

- الحجاز السياسي
- الصحافة السعودية
- قضايا الحجاز
- الرأي العام
- إستراحة
- أخبار

- تراث الحجاز
- أدب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمان الشريفان
- مساجد الحجاز
- آثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب و مخطوطات

كيف يحقق إنقسام السكان وحدة السلطة السعودية

في تقريرها الصادر هذا العام (2002) كتبت شركة بي إف سي (Petroleum Financing Company) بأن ليس هناك ما يمكن وصفه بـ (مجتمع سعودي) وانما الصحيح قوله هو مجتمعات متعددة. ويرى التقرير بأن الانقسامات الداخلية على قاعدة مذهبية (سنة وشيعة) او مناطقية (نجد وحجاز وربما بدو وحضر) أو قبلية تحقق ضمانات أكيدة حيال أي ثورة وطنية، وأن أسوأ التحديات التي تواجه السلطة حسب التقرير ستكون في الغالب ذات طابع محلي أي مناطقي.

ينبّه التقرير الى قضية على درجة كبيرة من التعقيد وهي ان انتظام المناطق والجماعات في وحدة سياسية موحدة هي المملكة العربية السعودية لم ينتج عن انصهار جماعي اختياري بل نشأ على أساس استتباع قهري والحاق قسري لهذه المناطق والجماعات.

وحتى قيام الدولة على أساس غلبوي في بدايات تكوينها لا يدحض الحاجة لاحقاً الى اعادة صهر ودمج في بنية الدولة الجديدة، تطوي مرحلة القهر والاستتباع وتوفر قناعات جديدة للملحقين الجدد بجدوى الانتماء لهذه الدولة.

تركي الحمد:

السعودية معتقلة وتواجه أزمة وجود

مقالة الكاتب والمفكر السعودي الدكتور تركي الحمد في الشرق الاوسط في الثالث من ديسمبر الجاري تضمنت جزئياً على الأقل لغة تبريرية لما اعتبر خروجاً غير مألوف عن النسق المعتاد لأحاديث الامير نايف ضد الأخوان بما يعزز ما ذهب اليه الكاتب حين أراد تحميل الاخوان الازمة التي تعيشها المملكة هذه الايام و(أنها مسؤولة عن عنق الزجاجة الذي تجد السعودية نفسها فيه الآن) وهي أزمة (تفوق في شدتها أكثر الأزمات السابقة التي مرت بها البلاد) حسب الدكتور الحمد. فعبارات كهذه تميل الى تعضيد موقف الامير نايف من جماعة الاخوان.

ولكن ما يقف خلف هذا الموقف هو الأهم. فالدكتور الحمد يستعرض صورة الاوضاع الاقتصادية والسياسية للدولة السعودية، فالوضع الاقتصادي يبدو ضعيفاً والاداء السياسي والاداري يعاني من بطء في الحركة والمرونة (ومن بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، أصبحت السعودية محط أنظار العالم في كل تفصيل من تفاصيل حياتها).

معوقات الديمقراطية في المملكة العربية السعودية

الحجاز في أول الكلام

قد يؤكد عنوان المجلة انطباعات متضاربة تبعاً للانشدادات الفكرية والسياسية والانتماءات الايديولوجية المتباينة للقراء الكرام. ولعل من ابرز الانطباعات المتوقعة هو ما يستند فيها على النظر الى المجلة من زاوية التمثيل المناطقي بايحاءاته الانقسامية. وهذه النظرة غالباً ما تتعزز في ظل دول تحتضن جماعات متعددة من حيث انتماءاتها الجغرافية واصولها الاجتماعية وموروثها التاريخي والثقافي، وقد تتسع النظرة الى حد اعتبار المجلة كصوت ناشز في الدائرة الوطنية. هذه الهواجس مهما بلغ حجمها لا يمكن تبديدها غالباً بادعاءات سبقية أو مزاعم نظرية قبل خوض امتحان التجربة.

متشددون يهدمون قبر ومدرسة السيد علي العريضي العلوي

جرافات ومعدات هدم عديدة قامت صباح يوم الأثنين الموافق 2002/8/12م بالتجهيز لهدم مسجد السيد علي العريضي (766-825م). وكانت اتصالات قد جرت بكبار المسئولين في الحكومة السعودية والمؤسسة الدينية لمحاولة إيقاف هدم هذا المعلم الأثري والديني الهام، ولكن بعض المتشددين من رجال الدين قاموا في مساء ذات اليوم بهدم المسجد وتسويته بالأرض. وكان هذا المسجد وملحقاته إلى ما قبل حوالي خمسين سنة مركزا إسلاميا مهما لتدريس الدروس الدينية وكان يحتوي على مكتبة عامة كبيرة تحوي عشرات الآلاف من الكتب والمصادر الرئيسية للدارسين والباحثين في الدراسات الإسلامية.

حلم لازال يراود البعض:

Done | Internet

الحجاز على الانترنت http://www.alhijazi.org

للمراسلة: editor@alhijazi.org



من احتفالات الزواج في الحجاز (صفية بن زقر)